

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أبا جليل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا ، ومُقابَلة على النسختين الخطيتين
المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقمتين ١١ و ١٣ ، من علم الأصول ،
كما قوبلت على النسخة التي حققها الأستاذ

الشيخ أحمد محمد شاكر

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل فى المرسل

قال أبو محمد : المرسل من الحديث، هو الذى سقط بين أحد رواه وبين
النبي صلى الله عليه وسلم ناقل واحد فصاعدا . وهو المنقطع أيضاً ، وهو غير
مقبول . ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول ، وقد قدمنا أن من جهلنا حاله
فقرض عليه التوقف عن قبول خبره ، وعن قبول شهادته حتى نعلم حاله .
وسواء قال الراوى العدل حدثنا الثقة أو لم يقل ، لا يجب أن يلتفت الى ذلك .
إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره ، وقد قدمنا أن
الجرح أولى من التعديل ، وقد وثق سفيان الثورى جابراً الجعفى ، وجابر
من الكذب والفسق والشر والخروج عن الاسلام بحيث قد عرف ، ولكن
خفى أمره على سفيان فقال بما ظهر منه اليه . ومرسل سعيد بن المسيب ،
ومرسل الحسن البصرى وغيرهما سواء ، لا يؤخذ منه بشئ . وقد ادعى
بعض من لا يحصل ما يقول ، أن الحسن البصرى كان اذا حدثه بالحديث أربعة
من الصحابة أرسله . قال : فهو اقوى من المسند

قال أبو محمد : وقائل هذا القول أترك خلق الله لمرسل الحسن ، وحسبك
بالمرء سقوطاً أن يضعف قولاً يعتقده ويعمل به ، ويقوى قولاً يتركه ويرفضه .
وقد توجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل الى قوم ممن يجاور المدينة
فاخبرهم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ان يعرّس بامرأة منهم ،

فارسوا الى النبي صلى الله عليه وسلم من أخبره بذلك . فوجّه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه رسولا وأمر بقتله ان وجده حيا ، فوجده قد مات .

فهذا كما ترى قد كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو حي ، وقد كان في عصر الصحابة رضى الله عنهم منافقون ومرتدون . فلا يقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة ، أو حدثني من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا حتى يسميه ، ويكون معلوما بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى . قال الله عز وجل : « ومن حولكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ، لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم » . وقد ارتد قوم ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسلام كهيئته بن حصن ، والأشعث بن قيس ، والرجال (١) ، وعبد الله بن أبي سرح قال على : ولقاء التابع لرجل من أصاغر الصحابة شرف ونفر عظيم ، فلائى معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حمدت صحبته ، ولا يخلو سكوته عنه من أحد وجهين . اما انه لم يعرف من هو ، ولا عرف صحة دعواه الصحبة .

أو لانه كان من بعض من ذكرنا * ثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنه ، وكان خال ولد عطاء . قال : أرسلتني أسماء الى عبد الله بن عمر فقالت : بلغني انك تحرم أشياء ثلاثة . العلم في الثوب ، وميثرة الارجوان (٢) ، وصوم رجب كله ، فانكر ابن عمر أن يكون حرم شيئا من ذلك

(١) فى الأصل بالخاء المعجمة . وصوابه بفتح الراء وتشديد الجيم المفتوحة وضبطه الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى فى « المؤلف والمختلف » بالخاء المهملة ووهم فى ذلك كما قال الذهبى فى « المشبه » . وهو ابن عنفوة — بضم العين واسكان النون وضم الفاء وقع الواو — الحنفى قدم على النخعي فى وفد بني حنيفة ثم ارتد وقتل يوم اليامة كافرا قتله زيد بن الخطاب (٢) الميثرة : بالسكسر بدون همز لبدلة الفرس قال ابو عبيد : واما المياثر الحمر التى جاء فيها

فهذه أسماء وهى صاحبة من قدماء الصحابة وذوات الفضل منهم، قد حدثها بالكذب من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استبرأت ذلك ، فصح كذب ذلك المخبر . وقد ذكر عن ابن سيرين فى أمر طلاق ابن عمر امرأته على عهد رسول صلى الله عليه وسلم نحو ذلك . فوجب على كل أحد أن لا يقبل الا من عرف اسمه ، وعرفت عدالته وحفظه

قال على : والمخالفون لنا فى قبول المرسل هم : أصحاب أبى حنيفة ، وأصحاب مالك ، وهم أترك خلق الله للمرسل اذا خالف مذهب صاحبهم ورأيه . وقد ترك مالك حديث أبى العالية فى الوضوء من الضحك فى الصلاة ، ولم يعيبوه الا بالارسال ؛ وأبو العالية قد أدرك الصحابة رضى الله عنهم ، وقد رواه أيضا الحسن و ابراهيم النخعى والزهرى مرسلا . وتركوا حديث مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه . أن النبي صلى الله عليه وسلم : صلى فى مرضه الذى مات فيه بالناس جالسا والناس قيام . وترك مالك وأصحابه الحديث المروى من طريق الليث عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب ، والقاسم ، وسالم ، وأبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . ان النبي صلى الله عليه وسلم : فرض زكاة الفطر مدين من بر على كل انسان ، مكان صاع من شعير . وذكر سعيد بن المسيب ان ذلك كان من عمل الناس أيام ابى بكر وعمر ، وذكر غيره أنه حكم عثمان أيضا وابن عباس ، وذكر ابن عمر أنه عمل الناس . فهو لاء فقهاء المدينة رووا هذا الحديث مرسلا وانه صحبه العمل عندهم ، فترك ذلك اصحاب مالك . فأين اتباعهم المرسل وتصحيحهم اياه ، وأين اتباعهم رواية أهل المدينة وعمل الأئمة بها؟

وترك الحنفيون حديث سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم :

النبي فاتها كانت من مراكب الاطعم من دياج أو حرير . والارجوان بضم الهمزة والجيم - معرب - وهو الاحمر الشديد الحمرة

في أن لا يباع الحيوان باللحم ، وهو أيضا فعل أبي بكر الصديق رضوان الله عليه ، ومثل هذا كثير جدا ، ولو تتبعنا ما تركت كلتا الطائفتين لبلغت أزيد من التي حديث بلا شك . وسنجمع من ذلك ما تيسر ان شاء الله تعالى في كتاب مفرد لذلك ان اعان الله تعالى بقوة من عنده ، وأمدًا بفسحة في العمر .

فانما أوقعهم في الأخذ بالمرسل أنهم تعلقوا باحاديث مرسلات في بعض مسائلهم ، فقالوا فيها بالاخذ بالمرسل ، ثم تركوه في غير تلك المسائل ، وانما غرض القوم نصر المسألة الحاضرة بما أمكن من باطل أو حق ، ولا يبالون بان يهدموا بذلك (١) الف مسألة لهم ، ثم لا يبالون بعد ذلك بإبطال ما صححوه في هذه المسألة اذا أخذوا في الكلام في أخرى ، وسنبين من ذلك كثيرا إن شاء الله تعالى .

ونحن ذا كرون من عيب المرسل ما فيه كفاية لمن نصح نفسه ان شاء الله . اخبرني احمد بن عمر العذري ثنا ابو ذر عبد (٢) بن احمد الهروي ثنا زاهر ابن احمد أبو علي السرخسي الفقيه ثنا زنجويه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري - هو مؤلف الصحيح - ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن زيد بن أبي أنيسة . ان رجلا اجنب فغسل ثبات فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو يعموه ، قتلوه قتلهم الله . قال النعمان : حدثت به الزهري فرأيته بعد يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت : من حدثك . قال : أنت حدثني ، عمن تحذنه ؟ قلت : عن رجل من أهل الكوفة . قال : افسدته ، في حديث أهل الكوفة دغل كثير . وبالا سناد المتقدم الى البخاري . قال قال : معاذ عن أشعث عن ابن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة . كان النبي صلى الله عليه وسلم : لا يصل في شعرنا (٣) . قال البخاري ثنا سليمان

(١) في نسخة « من ذلك » (٢) ق نسخة « عبد الله بن أحمد » وهو خطأ . انظر تذكرة الحفاظ ٣ : ٢٨٤ (٣) جمع « شعار » ككتاب وكتب . وهو ما ولي جسد الانسان دون ما سواه من الثياب وانما امتنع من الصلاة فيها مخافة أن يكون أصابها شيء من دم الحيض

ابن حرب ثنا حماد بن زيد عن سعيد بن أبي صدقة قلت لمحمد بن سيرين : ممن سمعت هذا الحديث . قال : سمعته من (١) زمان لا أدري ممن سمعته ، ولا أدري أثبت أم لا ، فسلوا عنه . وفيما كتب اليّ به يوسف بن عبد الله النخعي . قال قال يحيى بن سعيد القطان : مالك عن سعيد بن المسيب أحب الي من الثوري عن ابراهيم . لو كان شيخ الثوري فيه ربح لربح به وصاح . وقال مرة أخرى : كلاهما عندي شبه الريح

قال أبو محمد : فإذا كان الزهري ، ومحمد بن سيرين ، وسفيان ومالك وهم من هم في التحفظ والحفظ والثقة ، في مراسيلهم ماترى . فما أحد ينصح نفسه بشئ بمرسلا أصلا ، ولو جمعنا بلايا المراسيل لاجتمع من ذلك جزء ضخم وفي هذا دليل على ماسواه وبالله التوفيق

فصل في أقسام السنن

قال أبو محمد . السنن تنقسم ثلاثة أقسام : قول من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو فعل منه عليه السلام ، أو شيء رآه وعلمه فآخراً عليه ولم ينكره ، فحكم أو أمره عليه السلام الفرض والوجوب - على ما نبينه إن شاء الله عز وجل في باب الاوامر من هذا الكتاب - ما لم يقم دليل على خروجه من باب الوجوب الى باب الندب ، أو سائر وجوه الأوامر . وحكم فعله عليه السلام الاثنساء به فيه ، وليس واجبا . الا ان يكون تنفيذا لحكم ، أو بيانا لأمر على ما يقع في باب الكلام في أفعاله عليه السلام من هذا الكتاب . واما إقراره عليه السلام على ما علم وترك انكاره إياه ، فانما هو مبيح لذلك الشيء فقط ، وغير موجب له ، ولا نادب اليه . لأن الله عز وجل افترض عليه التبليغ

قاله في اللسان . وفي نسخة « شعارنا » بالافراد والمعروف في لفظ الحديث بالجمع (١) في الاصل « منه » موخفا

واخبره أنه يعصمه من الناس ، وأوجب عليه أن يبين للناس ما نزل إليهم ، فمن ادعى انه عليه السلام علم منكرا فلم ينكره ، فقد كفر . لأنه جحد أن يكون عليه السلام بلغ كما أمر ، ووصفه بغير ما وصفه به ربه تعالى ، وكذبه في قوله عليه السلام : « اللهم هل بلغت ؟ فقال الناس : نعم . فقال : اللهم اشهد . قال ذلك في حجة الوداع » .

فإن اعترض معترض بحديث جابر : انه سمع عمر رضوان الله عليهما يحلف بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم على أن ابن صياد هو الدجال ، فلم ينكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا حجة علينا في هذا . لأن ابن صياد في أول أمره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاكاً في أمره أهو الدجال أم لا ؟ بذلك جاءت الاحاديث الصحاح ، ويبين ذلك قول عمر فيه : دعني يا رسول الله اضرب عنقه ، فقال عليه السلام : ان يكن هو فلن تسلط عليه ، أو نحو ذلك من الكلام . خلف عمر على تقديره ، ومن حلف على ما لا يعلم ولا يوقن أنه باطل ولاحق فليس هو عندنا حائثاً ولا آثمًا ، اذا كان تقديره أنه كما حلف عليه . فهذا الحديث حجة لنا ، وليس فيه أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم صدق يمينه ، فانما في الحديث ان أمر ابن صياد كان حينئذ ممكنا ، والحالف على الممكن كما ذكرنا لم يأت منكرا ، فيلزم رسول صلى الله عليه وسلم تغييره

قال علي : وأما من قال ان افعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب ، فقوله ساقط لأن الله تعالى لم يوجب علينا قط في شيء من القرآن والسنة أن نفعل مثل فعله عليه السلام . بل قال تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » . وانما انكر عليه السلام على من تنزه ان يفعل مثل فعله عليه السلام ، وهذا هو غاية المنكر كمن تنزه عن التقبيل في رمضان نهارا وهو صائم ، أو تنزه أن يمشى حافيا حاسرا زارياً على من فعل ذلك . واما من ترك أن يفعل مثل فعله عليه السلام لاعتن رغبة عنه ، فما أنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه

وسلم قط . وهذا التارك للائتساء به صلى الله عليه وسلم غير راغب عن ذلك
 لاحسن ولا مسيء ، ولا مأجور ولا آثم ، والمؤتسى به عليه السلام محسن
 مأجور ، والراغب عن الائتساء به بعد قيام الحجة عليه ان كان زارياً على محمد
 صلى الله عليه وسلم فهو كافر ، وما نعلم لمن صحح عنه فعلاً ثم رغب عنه وجها
 ينجو به من الشرك إلا أن يتعلق بفعل له عليه السلام آخر ، أو بأمر له آخر ،
 أو يكون لم يصح عنده ذلك الأمر الذي رغب عنه . فان تعلق بانه خصوص
 له عليه السلام فهو أحد الكاذبين الفساق ، ما لم يأت على دعواه بدليل من
 نص أو اجماع

قال على : وأما من ادعى ان افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض علينا
 ان نفعل مثلها ، فقد اغفل جداً ، وأتى بما لا برهان له على صحته . وما كان هكذا
 فهو دعوى كاذبة لأن الاصل أن لا يلزمنا حكم حتى يأتي نص قرآن أو نص
 سنة بإيجابه ، وأيضا فانه قول يؤدي الى ما لا يعقل . ولزمه أن يوجب على كل
 مسلم أن يسكن حيث سكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان يجعل رجليه
 حيث جعلهما عليه السلام ، وان يصلي حيث صلى عليه السلام ، وان يصوم
 فرضاً الايام التي كان يصومها عليه السلام ، وان يجلس حيث جلس ، وان
 يتحرك مثل كل حركة تحركها عليه السلام ، وان يحرم الاكل متكئاً ، وعلى
 خوان ، والشبع من خبز البرماد وما ثلثا تباعاً ، وان يوجب فرضاً أكل الدباء (١)
 ويتتبعها . وهذا ما لا يوجب عليه مسلم . مع ان هذا يخرج الى المحال ، والى ارجاع
 ما لا سبيل الى ارجاعه ، مما قد فات وبطل بالاكل والشرب منه عليه السلام .
 فبطل بما ذكرنا أن تكون افعاله عليه السلام واجبة علينا ، اذ لم يأت على
 ذلك دليل . بل قد قام الدليل والبرهان على أن ذلك غير واجب بالآية التي

(١) بضم الدال وفتح الباء المشددين آخره همزة . هو القرع واحدته دباءة ووزنه
 فعال ولامه همزة لانه لم يعرف انقلاب لامه عن واو أو ياء قاله الزمخشري فيما نقله عنه ابن الاثير
 وجوز بعضهم فيه التصريح وأنكره القرطبي وغيره

ذكرنا . وكل من له اقل علم باللغة العربية فانه يعلم ان ما قيل فيه « هذا لك » ، انه غير واجب قبوله . بل مباح له تركه ان احب ؛ كالمواريث ، وكل ماخيرنا فيه ، وأن ما جاء بلفظ (١) « عليك كذا » ، فهذا هو الملتزم لنا ولا بد . فلما قال تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » . كنا منذوين الى ذلك ، وكنا مباحاً لنا أن لا تأتسى غير راغبين عن الائتساء به ، لكن عالمين ان الذى تركنا أفضل ، والذى فعلنا مباح . كجلوس الانسان وتركه ان يصلى تطوعا ، فليس آثماً بذلك . ولو صلى تطوعا لكان افضل الا أن يكون ترك صلاة التطوع راغبا عنها فى الوقت المباح فيه التطوع ، فهذا خارج عن الاسلام بلا خلاف ، لانه شارع شريعة لم يأت بها اذن

قال على : وانما نازعنا فى وجوب الأفعال بعض اصحاب مالك ، على أنهم أترك خلق الله تعالى لأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن ذلك : انه عليه السلام : جلد فى الحر اربعين ، وهم يجلدون ثمانين . وودى حضريا - وهو عبد الله بن سهل ادعى قتله على حضريين وهم يهود خير - بالابل . فقالوا هم : لا يجوز ذلك ولا يودى الا بالذهب أو الفضة ، وصلى على قبر . فقالوا هم : لا تفعل ذلك ؛ وصلى على غائب . فقالوا هم : لا نرى ذلك ؛ وقبل وهو صائم . فقالوا : نكره ذلك ، وصلى عليه السلام حاملا امامة . فقالوا : نكره ذلك ؛ وصلى جالسا والناس وراءه وابو بكر الى جنبه قائم . فقالوا : لا يجوز ذلك ؛ ومن صلى كذلك بطلت صلاته . فى كثير جدا ، اقتصرنا منه على ما ذكرنا .

وبعضهم تعلق فى هذه الأفعال بانها خصوص له عليه السلام ، ومن فعل ذلك فقد تعرض لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن تعرض لغضبه عليه السلام فقد تعرض لغضب الله عز وجل . فقد غضب عليه السلام غضبا شديدا إذ سأله امرأة الانصارى والانصارى عن قبلة الصائم ، فاخبر عليه

(١) فى الاصل « وانما جاء بلفظه » وهو خطأ

السلام : انه يفعل ذلك . فقال القائل : لست مثلنا يا رسول الله . أنت قد غفر لك ذنبك ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ غضباً شديداً وانكر هذا القول . فمن اضل ممن تعرض لغضب الله عز وجل . وغضب رسوله عليه السلام في تقليد انسان لا ينفعه ولا يضره ، ولا يغنى عنه من الله تعالى شيئاً

قل على : واحتجوا في تخصيص القبلة للصائم . بقول عائشة رضى الله عنها : واياكم املك لاربه من رسول الله عليه وسلم

قال أبو محمد : وهذا القول منها رضى الله عنها أعظم الحجة عليهم ، لأنها لم تقل ذلك على ما توهموا ، وإنما قالت انكاراً على من استعظم القبلة للصائم . فآخبرتهم أنه عليه السلام كان أروع منهم ، وأملك لأربه ، ولكنه مع ذلك لم يمتنع من التقبيل وهو صائم ، فكيف اتم . ويدل على صحة هذا التأويل دليلان ببيان . أحدهما : انها رضى الله عنها هكذا قالت في مباشرة الحائض انه عليه السلام كان يأمرها فتزتر ثم يباشرها ، وأياكم املك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فيلزهم أن يتركوا اباحة مباشرة الحائض ، لقول عائشة : وأياكم املك لاربه . كما قالت في قبلة الصائم سواء سواء . والثاني : أنهم رووا عنها انها قالت لابن اخيها عبد الله بن عبد الرحمن وهو أشب ما كان : ألا تقبل زوجتك وتلاعبها - تعنى عائشة بنت طلحة وهى بنت اختها واجل جوارى أهل زمانها قاطبة - . فقال : انى صائم ، فقالت : لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ، فهى دأباً تحض الصائم الشاب على التقبيل للجارية الحسناء ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وائتسائه به ، وهذا هو قولنا لا قولهم . ففعلوا ما ترى فيما اخبر عليه السلام انه عموم ، وغضب على من ادعى انه خصوص . ثم أتوا الى ما اخبر عليه السلام أنه خصوص له دون سائر الناس ، وهو قتله بمكة من قتل من الكفار ، وخطب عليه السلام الناس فنهاهم عن أن يسفك فيها أحداً ما ، ثم لم يقنع عليه السلام بذلك ، حتى قال في خطبته

تلك: وان أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها . فقولوا : ان الله أحلها لنبيه صلى الله عليه وسلم ولم يحلها لكم ، وانما احلت لى ساعة من نهار ثم عادت كحرمتها بالامس الى يوم القيامة . أو كلاما هذا معناه . فقالوا : هذا عموم وليس خصوصا

قال أبو محمد : فلو قيل لهؤلاء القوم اعكسوا الحقائق ، ما زادوا على ما فعلوا . وان هذه لعظائم لاندرى كيف استجاز من له أدنى ورع التقليد في مثل هذا ، لمن قد أداه اجتهاده الى الخطأ في ذلك ، ممن قد يلعنهم الآثار ، وقامت عليهم الحجة ، وسقطت عنهم المذرة . وان الظن ليسوء جدا بمن هذا معتقده ، ونعوذ بالله من كل حب رياسة تقود الى مثل هذا ، وبالله تعالى التوفيق

قال على : واذا مدح الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم أحدا على فعل ما كان ذلك الفعل مندوبا اليه ، مستحبا يؤجر فاعله ، ولا يؤجر تاركه ولا يأثم . وليس ذلك الشئ فرضا لما قد أوردنا في الحجاج في أن الفرض ليس إلا ما جاء به الامر فقط ، وان ما لم تؤمر به فغفو عنه . وأما ما ذمه الله تعالى فهو مكروه ، وليس حراما الا بدليل . لما ذكرناه في المدح ولا فرق . وقد ذم الله تعالى الشح ، وليس حراما اذا أدى المرء فرائضه ، ولكنه مذموم مكروه . وقد مدح الله تعالى المغتسلين بالماء للاستنجاء ، وليس فرضا . ومدح النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكتو ولا استرق ، وليس كل ذلك حراما ، لكن ان قام دليل من أمر أو نهى على الشئ المذموم أو الممدوح صير فيه الى دليل الأمر والنهي ، وبالله تعالى التوفيق



فصل في خلاف صاحب الرواية وتعلل أهل الباطل بذلك
وفيما زعموا أن البلوى تكثر به فلا يقبل فيه إلا التواتر

قال أبو محمد: ووجدنا صاحب من الصحابة رضى الله عنهم يبلغه الحديث
فيتأول فيه تأويلا يخرج به عن ظاهره ، ووجدناهم رضى الله عنهم يقرون
ويعترفون بأنهم لم يبلغهم كثير من السنن . وهكذا الحديث المشهور عن أبي
هريرة : ان اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف (١) بالاسواق ، وان
اخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم . وهكذا قال البراء *
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد
ابن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثري المنزى ثنا أبو احمد الزيري ثنا سفيان
الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب . قال : ما كل
أماحدثكموه سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن حدثنا
صحابنا وكانت تشغلنا رعية (٢) الابل . وهذا أبو بكر رضى الله عنه لم يعرف
فرض ميراث الجدة ، وعرفه محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة ، وقد سأل
أبو بكر رضى الله عنه عائشة في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا عمر رضى الله عنه يقول في حديث الاستئذان : اخفى على هذا من
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ألهاني الصنف في الاسواق . وقد جهل أيضا
أمر املاص المرأة وعرفه غيره ، وغضب على عيينة بن حصن حتى ذكره الحر بن
قيس بن حصن بقوله تعالى : « واعرض عن الجاهلين » . وخفى عليه أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم باجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب الى آخر
خلافته ، وخفى على أبي بكر رضى الله عنه قبله أيضا طول مدة خلافته ، فلما
بلغ ذلك عمر أمر باجلائهم فلم يترك بها منهم أحدا . وخفى على عمر أيضا أمره

(١) الصنف : البيع والبيعة يريد شغلهم طلب الرزق . (٢) بكسر الراء واسكان الين

عليه السلام بترك الاقدام على الوباء ، وعرف ذلك عبد الرحمن بن عوف .
وسأل عمر أبا واقد الليثي عما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في
صلاتي الفطر والاضحى ، هذا وقد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعواما
كثيرة . ولم يدر ما يصنع بالمجوس ، حتى ذكره عبد الرحمن بأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيهم . ونسى قبوله عليه السلام الجزية من مجوس البحرين ، وهو أمر
مشهور ، ولعله رضى الله عنه قد أخذ من ذلك المال حظا كما أخذ غيره منه . ونسى
أمره عليه السلام بأن يتيمم الجنب . فقال : لا يتيمم ابدا ، ولا يصلى ما لم يجد
الماء ، وذكره بذلك عمار . واراد قسمة مال الكعبة حتى احتج عليه أبى بن
كعب بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ، فامسك . وكان يرد النساء اللواتي
حضن وتقرن قبل ان يؤدعن البيت ، حتى أخبر بان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذن في ذلك ، فامسك عن ردهن . وكان يفاضل بين ديات الاصابع ، حتى
بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم امره بالمساواة بينها فترك قوله واخذ
بالمساواة . وكان يرى الدية للعصابة فقط ، حتى اخبره الضحاك بن سفيان بان
النبي صلى الله عليه وسلم ورث المرأة من الدية فانصرف عمر الى ذلك . ونهى
عن المغالاة في مهور النساء ، استدلالا بمهور النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى
ذكرته امرأة بقول الله عز وجل : « وآتيم احداهن قنطارا » . فرجع عن
نهيهِ . وأراد رجم مجنونة ، حتى أعلم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
رفع القلم عن ثلاثة ، فامر أن لا ترجم . وامر برجم مولاة حاطب ، حتى ذكره
عثمان بان الحاهل لاحد عليه ، فامسك عن رجمها . وانكر على حسان الانشاد
في المسجد ، فاخبره هو وابو هريرة أنه قد أنشده في محضرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فسكت عمر .

وقد خفي على الانصار وعليه المهاجرين ؛ كتمان ، وعلى ، وطلحة ،
والزبير ، وحفصة أم المؤمنين ، وجوب الغسل من الايلاج الا أن يكون

انزله . وهذا مما تكثر فيه البلوى . وخفى على عائشة ، وام حبيبة امي المؤمنين ، وابن عمر ، وابي هريرة ، وابي موسى ، وزيد بن ثابت ، وسعيد بن المسيب ، وسائر الجلة من فقهاء المدينة وغيرهم - نسخ الوضوء مما مست النار . وكل هذا تعظم البلوى به وتعم . وهذا كله وما بعد هذا يبطل ما قاله من لا يبالي بكلامه من الحنفيين ، والمالكيين : إن الأمر اذا كان مما تعم البلوى به لم يقبل فيه خبر الواحد

والمعجب ان كلتا الطائفتين قد قبلتا اخباراً خالفها غيرهم تعم بها البلوى ، كقبول الحنفيين : الوضوء من الضحك ، وجهله غيرهم . وكقبول المالكيين اليمين مع الشاهد ، وجهله غيرهم . ومثل هذا كثير جدا . حدثنا محمد بن سعيد ثنا احمد بن عبد النصير (١) ثنا قاسم بن اصبح ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا صخر بن جويرية ثنا عامر ابن عبد الله بن الزبير . أن عبد الرحمن بن الاسود اخبره . قال : كنت جالسا مع ابي بعرفة وابن الزبير يخطب الناس . فقال ابن الزبير : ان هذا يوم تكبير ، ومحميد ، وتهليل ، فكبروا الله واحمدوا وهللوا . فقام أبى يجوس حتى انتهى اليه فاصغى اليه فقال : أشهد لسمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يلبي . فقال ابن الزبير : لبيك اللهم لبيك ، - وكان صيئا

قال ابو محمد : فقد خفي هذا كما ترى على ابن الزبير وغيره ، وهو مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نهى عمر : أن يسمى بأسماء الانبياء ، وهو يرى محمد بن مسلمة يغدو عليه ويروح وهو أحد الصحابة الجلة منهم ، ويرى أبا أيوب الانصاري ، وأبا موسى الاشعري ، وهما لا يعرفان الا بكنائهما من الصحابة . ويرى محمد بن أبي بكر الصديق ، وقد ولد بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حجة الوداع ، واستفتته امه إذ ولدته ماذا تصنع

(١) بهامش الأصل [خ] ابن النصير.

في احرامها وهي نفساء ، وقد علم يقينا ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بأسماء من ذكرنا وبكنائهم بلا شك ، وأقرهم عليها ، ودعاهم بها ، ولم يغير شيئا من ذلك عليه السلام . فلما أخبره طلحة وصهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم بأباحة ذلك ، أمسك عن النهي عنه . وهم بترك الرمل في الحجج ، ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله . فقال : لا يجب لنا ان نتركه

وهذا عثمان رضي الله عنه . فقد رواه عنه : أنه بعث الى الفريضة (١) اخت أبي سعيد الخدري يسألها عما افتاها به رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر عدتها ، وأنه أخذ بذلك . وأمر برجم امرأة قد ولدت لستة اشهر ، فذكره على بالقرآن ، وان الحمل قد يكون ستة اشهر ، فرجع عن الأمر برجمها .

وهذا عليّ رضوان الله عليه : يعترف بان كثير من الصحابة كانوا يحدثونه بما ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان يستحلفهم على ذلك حاشا ابا بكر فانه كان لا يستحلفه ، وأن الله تعالى كان ينفعه بما شاء أن ينفعه مما سمع من ذلك مما لم يكن عنده قبل ذلك .

وهذا طلحة : يبيع الذهب بالفضة بنسيئة ، حتى ذكره عمر . وهذا ابن عمر وابن عباس : يبيعان الدرهم بالدرهمين ، حتى ذكرنا فامسكا . ثم رواه ابن عمر عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ذكره مسلم ، فرجع ابن عمر الى ذلك وترك رأيه . ثم رواه ابن عمر فقال : هذا عهد نبينا الينا . ذكره مالك عن حميد عن مجاهد عن ابن عمر ، وصدق ابن عمر . ونحن نقول في حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغنا : هذا عهد نبينا الينا . فهكذا نحمل أمر جميع ما روى من رواية صاحب الحديث ، ثم روى عنه مخالفته إياه أنه انما افتى بخلاف الحديث قبل أن يبلغه ، فلما بلغه حدث بما بلغه . لا يحل أن يظن بالصاحب غير هذا ، وهذا نص ما ذكرنا عن

ابن عمر ببيان لا يخفى ، وأنهم تأولوا فيما سمعوا من الحديث . ومن حمل ذلك على غير ما قلنا فإنه يوقع صاحب ولا محالة تحت أمرين قد أعادهم الله تعالى منهما ، كلاهما ضلال وفسق . وهما : اما المجاهرة بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا يحل لاحد ، ولا يحل ان يظن بهم . واما : أن يكون عندهم علم أوجب عليهم مخالفة ما رووا ففهم في حل أن يكتموا عنه ، ويحدثوا بالمنسوخ ، ويكتموا عنه الناسخ . وهذه الصفة كفر من فاعلها وتلبيس في الدين ، ولا ينسب هذا اليهم الا زائغ القلب ، أو جاهل أعمى القلب . فبطل ظنهم الفاسد وضح قولنا والحمد لله رب العالمين . ولا سبيل الى وجه ثالث أصلا الا أن يكونوا نسوا حينئذ بعض ما قد رووه قبل ذلك ، فهذا ممكن ايضا . فان كانوا تأولوا فالتأويل منهم رضى الله عنهم ظن ، وروايتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم يقين ، ولا يحل لمسلم أن يترك اليقين للظن . فارتفع الاشكال جملة في هذا الباب والحمد لله رب العالمين

وأما هم رضوان الله عليهم فعدورون لأنه اجتهاد منهم ، مع أن ذلك منهم أيضا قليل جدا ، وليس كذلك من يقلدهم بعد أن نبّه على ما ذكرنا . وهذه عائشة وأبو هريرة رضى الله عنهما خفي عليهما المسح على الخفين ، وعلى ابن عمر معهما وعلمه جرير ولم يسلم الا قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأشهر . وأقرت عائشة انها لا علم لها به ، وأمرت بسؤال من يرجى عنده علم ذلك وهو على رضى الله عنه . وهذه حفصة أم المؤمنين سئلت عن الوطء فيجب فيه الواطئ أفیه غسل أم لا (١) ؟ فقالت : لا علم لى . وهذا ابن عمر توقع أن يكون حدث نهى من (٢) النبي صلى الله عليه وسلم ، عن كراء الارض بعد أزيد من اربعين سنة من موت النبي صلى الله عليه وسلم . فأمسك عنها وأقرت أنهم كانوا يكرونها على عهد أبى بكر وعمر وعثمان ، ولم يقل : إنه لا يمكن أن

«١» كذا بالاصل . وهو غير ظاهر «٢» في الاصل «عن» وهو خطأ

يخفى على هؤلاء ما يعرف رافع وجابر وأبو هريرة

وهؤلاء اخواننا يقولون - فيما اشتهاوا - : لو كان هذا حقا ماخفى على عمر . وقد خفى على زيد بن ثابت ، وابن عمر ، وجهور أهل المدينة اباحة النبي صلى الله عليه وسلم للحائض أن تنفر ، حتى أعلمهم بذلك ابن عباس وأم سليم ، فرجعوا عن قولهم . وخفى على ابن عمر الاقامة حتى يدفن الميت ، حتى أخبره بذلك ابو هريرة وعائشة . فقال : لقد فرطنا في قراريط كثيرة . وقيل لابن عمر - في اختياره متعة الحج على الافراد - : انك تخالف أباك . فقال : أ كتاب الله أحق أن يتبع أم عمر ؟ رويناذلك عنه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر . وخفى على عبدالله بن عمر الوضوء من مس الذكر ، حتى أمرته بذلك - عن النبي صلى الله عليه وسلم - بسرة بنت صفوان ، فاخذ بذلك . وخفى على ابن عباس النهى عن المتعة ، وعن تحريم الحمر الاهلية ، حتى أعلمه بذلك على رضى الله عنه . وقال ابن عباس : ألا تخافون أن يخسف الله بكم الارض ، اقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقولون قال ابو بكر وعمر . وهؤلاء الانصار نسوا قوله عليه السلام : الأئمة من قریش ، وقد رواه انس . وقد روى عبادة بن الصامت ما يدل على ذلك . وما كانوا يتركون اجتهادهم إلا لأمر باغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا ابو هريرة : يذكر أنهم كانوا رضوان الله عليهم ، تشغلهم أموالهم ومتاجرهم ، وانه هو كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضر مالا يحضرون . وقد ذكرنا هذا الحديث في باب الاجماع - في ديواننا هذا - في فصل ترجمته : « ابطال قول من قال ان الجمهور اذا جمعوا على قول وخالقهم واحد فانه لا يلتفت الى قوله » فاغنى ذكرنا إياه هنا لك عن ترداد ههنا . واذا وجدنا صاحب تخفى عليه السنة ، أو تبلفه فيتأول فيها التأويلات كما فعلوا في تحريم الحمر فان البخارى روى أنهم اختلفوا . فمن قائل : حرمت

لأنها كانت تأكل العذرة ، ومن قائل : لأنها لم تخمس . ومن قائل : انه خشي فناء الظهر . وقال بعضهم : بل حينئذ حرمت البتة .

قال على : وكل ذلك باطل الا قول من قال : حرمت البتة . وقد جاء النص بتحريمها لعينها ولأنها رجس . روى ذلك أنس . فلما صح كل ما ذكرنا وبطل التقليد جملة ، وجب أن لا يؤخذ برأى صاحب - وان تعرى من مخالفة الخبر - فكيف اذا استضاف الى مخالفة الخبر . وقد كتبنا في باب ابطال التقليد من هذا الكتاب ما أفتوا به رضوان الله عليهم ، فآخبر عليه السلام : انه ليس كذلك قال على : وكل ما تعلق به اهل اللواذ عن الحقائق - عند غلبة الحيرة عليهم من مثل هذا وشبهه - فهم أترك خلق الله تعالى له . وانما تعلق بهذا اصحاب ابى حنيفة في خلافهم أمر النبي صلى الله عليه وسلم : بغسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، فقالوا : قد روى ان ابا هريرة أفتى من رأيه بأن يغسل منه ثلاثا ، ثم تركوا قول أبى هريرة ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخالقوا روايته التي لا يحل خلافها ، ورأيه الذي حتجوا به . وأحدثوا ديننا حديثا . فقالوا : لا يغسل الا مرة واحدة .

ونقض ههنا المالكيون اصولهم ووفقوا في ذلك . فقالوا : يغسل سبعا . فآخذوا برواية ابى هريرة وتركوا رأيه . وتعلقوا كلهم بذلك أيضا في حديث ابن عباس وعائشة في الصوم عن الميت ، فقالوا : قد افتي ابن عباس وعائشة بخلاف ذلك ، فتناقض المالكيون والحنفيون ههنا ، فآخذوا بقول ابن عباس وعائشة وتركوا روايتهما . واخذ المالكيون آتقا برواية أبى هريرة ، وتركوا قوله . ولا حاجة للحنفيين في خلاف عائشة وابن عباس هذا الحديث ، لأنه ان كان تركته عائشة ، فقد رواه أيضا بريدة الأسلمي ، ولم يخالفه . واما ابن عباس فالأصح عنه انه افتي بما روى ، وأمر بصيام النذر عن الميت ، وهذا موافق لروايته . واما النهي عن ذلك فانما رواه عنه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وليس

بالقوى (١)، وروى سعيد بن جبير خلاف ذلك وهو أصح .

وأما تعلقهم بأن عائشة رضى الله عنها خالفت في فتياها ماروت من الأمر بالصيام عن الميت ، فإنهم عن طرد هذا الأصل الفاسد ؟ إذ روت عائشة رضى الله عنها : أن الصلاة فرضت ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر ، وكانت هي تتم في السفر ، فأخذوا بروايتها وتركوا رأيها وعملها . وإذ روت : التحريم بلبن الفحل ، ثم كانت لا تأخذ بذلك ، ولا يدخل عليها من أرَضَعته نساء أخوتها ، ويدخل عليها من أرَضَعته بنات أخواتها . فتركوا رأيها ، وأخذوا بروايتها . وأذروت : أن كل امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، خالفت ذلك وانكحت بنت أخيها عبد الرحمن المنذر - بن الزبير - . وعبد الرحمن حتى غائب غيبة قريبة بالشام بغير علمه ولا أمره . فأخذ المالكيون بروايتها وتركوا رأيها وعملها . فان قالوا : تأولت في كل هذا . قلنا لهم : وهكذا تأولت في فتياها بأن لا يصام عن الميت ، ولعل المرأة التي أفتت أن لا يصام عنها كانت لاولى لها ؛ فلم تر عائشة رضى الله عنها أن تخرج من ظاهر الحديث الذي روت في ذلك لأن نصه : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » .

وهكذا فعل المالكيون فيما روى عن عمر : أنه رأى للمبتوتة السكنى والنفقة . وبلغه حديث فاطمة بنت قيس فلم يأخذ به ، خالف المالكيون رأى عمر ، وأخذوا بنصف حديث فاطمة فلم يروا للمبتوتة نفقة ، خالفوا الحديث وعمر في النصف الثاني ، فأروا لها السكنى . وعمر قد قرأ الآية كما قرأوها . وهكذا فعلوا في رواية ابن عباس في حديث : « حد المكاتب وميراثه وديته

(١) أخطأ المؤلف في تضعيف محمد بن عبد الرحمن فقد وثقه ابن سعد وابو زرعة والنسائي وابن حبان قال ابو حاتم « هو من التابعين لا يسأل عن مثله » وأخرج له البخارى ومسلم . قال ابن حجر في التهذيب بعد أن نقل عن ابن حزم تضعيفه « ليس له بذلك سلف »

بمقدار ما أدى . فقالوا : خالفه ابن عباس فافتي بغير ذلك ، ولا حجة لهم في هذا لأن هذا الحديث قد رواه أيضاً على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وأخذ به وأفقي به . فلم كان ترك ابن عباس للحديث حجة على عمل على به ؟ وقد يحتمل ترك ابن عباس وغيره لما روى وجوها ، منها ان يتأول فيه تأويلاً كما ذكرنا آنفاً ، أو يكون نسيه جملة ، أو يكون نسيه حين أفقي بهذه الفتيا المخالفة له . كما قد ذكرنا آنفاً فيمن أفقي منهم بخلاف القرآن ، وهو ناس لما في حفظه من ذلك ، أو يكون لم يكن يبلغه حين أفقي بما أفقي ثم بلغه الحديث بعد ذلك . فاذ هذه الوجوه كلها موجودة فيماروى عنهم . فلا يحل لاحد ترك كلامه عليه السلام لفتيا جاءت عن صاحب فن دونه مخالفة لما صح عنه عليه السلام

ولو تتبعنا ما تركوا فيه روايات الصحابة واخذوا بفتياهم ، وما تركوا فيه فتيا الصحابة واخذوا برواياتهم ، لكثير ذلك جدا . لأن القوم انما حسبهم مانصروا به المسألة التي بين أيديهم فقط ، وان هدموا بذلك سائر مسائلهم . وفيما ذكرنا كفاية

وبالجملة فصرف الداخلة التي يعترضون بها على رواية صاحب لما ترك برأيه أولى أن يكون الى النقل - لمخالفته لذلك - منه الى الرواية التي يلزم اتباعها . وهذا باب قد عظم تناقضهم فيه ، فهذا ابن عمر وأبو برزة هما روايا حديث : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » فملاه على تفرق الابدان . فخالفهما المالكيون والحنفيون . فقالوا : التفرق بالكلام ولم ياتفتوا الى ما حمل عليه الحديث الصحابان اللذان رواياه . وهذا على رضى الله عنه روى : « الصلاة تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ثم روى عنه تركه وانه أفقي بانه اذا رفع رأسه من السجود فقد (١) تمت صلاته . فخالفه المالكيون ، ورأوا التسليم فرضاً

لا بد منه ، وتناقضهم في الباب عظيم جدا

(١) في الاصل قد تمت صلاته

(فصل) قال عليّ : واذا علمنا ان الراوى العدل قد أدرك من روى عنه من العدول ، فهو على اللقاء والسماع ، لأن شرط العدل القبول . والقبول يضاد تكذيبه في أن يسند الى غيره ما لم يسمعه منه ، إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله . وسواء قال: حدثنا أو أنبأنا ، أو قال : عن فلان ، أو قال : قال فلان ؛ كل ذلك محمول على السماع منه . ولو علمنا ان أحداً منهم يستجيز التلبيس : بذلك كان ساقط العدالة في حكم المدلس . وحكم العدل الذي قد ثبتت عدالته فهو على الورع والصدق ، لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص ، حتى يصح خلاف ذلك . ولا خلاف في هذه الجملة بين أحد من المسلمين ، وانما تناقض من تناقض في تقرير المسائل . وبالله التوفيق

فصل فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص

قال عليّ : اذا تعارض الحديثان أو الآتيان أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم ، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك . لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله ، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها ، وكل من عند الله عز وجل ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق * ثنا عبد الله بن ربيع التيمي قال أنبأنا محمد بن اسحق بن السليم واحمد بن عون الله (١) قال ثنا ابن الاعرابي قال ثنا سليمان بن الاشعث السجستاني ثنا محمد بن عيسى ثنا اشعث بن شعبة انبا أرمطة بن المنذر سمعت ابا الاحوص حكيم بن عمير يحدث عن العرياض بن سارية : انه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول : «أيحسب احدكم متكثراً على أريكته ، قد يظن أن الله تعالى لم يحرم شيئاً الا ما في هذا القرآن، ألا واني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء انها لمثل القرآن»

«١» في هامش الاصل: ابن عبد الله

قال على : صدق النبي صلى الله عليه وسلم ، هي مثل القرآن ولا فرق في وجوب طاعة كل ذلك علينا . وقد صدق الله تعالى هذا القول إذ يقول : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » . وهي أيضاً مثل القرآن في أن كل ذلك وحى من عند الله تعالى . قال الله عز وجل : « وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى » .

قال على : ولا خلاف بين المسلمين في أنه لا فرق بين وجوب طاعة قول الله عز وجل : « وأقيموا الصلاة » . وبين وجوب طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في أمره : ان يصلي المقيم الظهر اربعا والمسافر ركعتين ، وأنه ليس مافى القرآن من ذلك بأوجب ولا أثبت مما جاء من ذلك منقولا نقلا صحيحا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وان كانوا قد اختلفوا في كيفية الطريق التي بها يصح النقل فقط

قال على : وقد روينا في هذا الحديث من بعض الطرق : « إنها لمثل القرآن وأكثر »

قال على : ولا نكرة في هذه اللفظة لأنه صلى الله عليه وسلم انما أراد بذلك أنها أكثر عددا مما ذكر في القرآن ، وهذا أمر تعلم صحته بالمشاهدة لأن الفرائض الواردة في كلامه صلى الله عليه وسلم بيانا لأمر به تعالى أكثر عددا من الفرائض الواردة في القرآن

قال على : فاذا ورد النصان كما ذكرنا ، فلا يخلو ما يظن به التعارض (١) منهما - وليس تعارضا - من احد أربعة اوجه لا غامس لها : اما أن يكون أحدهما أقل معاني من الآخر ، أو يكون أحدهما حاضرا والآخر مبيحا ، أو يكون أحدهما موجبا والثاني نافيا ، فواجب ههنا أن يستثنى الاقل معاني من الأكثر معاني ، وذلك مثل أمره عليه السلام : أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده

(١) في نسخة : من ظن به التعارض .

بالبیت ، واذن للحائض ان تنفر قبل أن تودع . فوجب استثناء الحائض من جملة النافرين . وكذلك حديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر مع اباحة ذلك في العراق فيما دون خمسة أوسق . ومثل أمر الله عز وجل بقطع السارق والسارقة جملة . مع قوله عليه السلام : « لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا » فوجب استثناء سارق اقل من ربع دينار من القطع ، وبقي سارق ما عدا ذلك على وجوب القطع عليه . وكذلك تحريمه تعالى أمهات الرضاعة ، مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان » . ونسخ العشر المحرمات بالحس المحرمات ، فوجب استثناء ما دون الحس رضعات من التحريم ، ويبقى الحس فصاعدا على التحريم . ومثل قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . مع اباحته المحصنات من نساء أهل الكتاب بالزواج . فكان بذلك مستثنيات من جملة المشركات ، وبقي سائر المشركات على التحريم . ومثل قوله عليه السلام : « دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام » . مع قوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » . وأمر على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بقتل من ارتد بعد اسلامه ، أو زنى بعد احصائه ، أو قتل نفسا أو شرب خمر بعد أن حُدَّ فيها ثلاثا ، وأباح قتل من سعى في الأرض فسادا ، وأمر بأخذ أموال معروفة في الزكوات والنفقات والكفارات ، وأمر بتغيير المنكر باليد ، فكان كل ذلك مستثنى من جملة تحريم الدماء والأموال والاعراض ، وبقي سائرهما على التحريم .

فقد أَرَبْنَا في هذه المسائل استثناء الأقل معاني من الاكثر معاني ، وأَرَبْنَا في ذلك اباحة من حظر ، وحظر آمن اباحة ، وحديثا من آية ، وآية من حديث ، وآية من آية ، وحديثا من حديث ، ولا نبالي في هذا الوجه كنا نعلم أى النصين ورد أولا أو لم نعلم ذلك ، وسواء كان الاكثر معاني وردا أولا ، أو ورد آخرأ ، كل ذلك سواء . ولا يترك واحد منهما للآخر ، لكن يستعملان معا كما ذكرنا

— فهذا وجه —

والوجه الثاني : ان يكون أحد النصين موجبا لبعض ما اوجبه النص الآخر ، أو حائظاً بعض ما حظره النص الآخر ، فهذا يظنه قوم تعارضاً وتحيراً في ذلك فاكثروا وخبطوا العشواء ، وليس في شيء من ذلك تعارض . وقد بينا غلطهم في هذا الكتاب في كلامنا في باب دليل الخطاب ، وذلك مثل قوله عز وجل : « وبالوالدين احسانا » . وقال في موضع آخر : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » . وقال عليه السلام : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء » فكان أمره تعالى بالاحسان الى الوالدين غير معارض للاحسان الى سائر الناس ، والى البهائم المتملكة والمقتولة ، بل هو بعضه وداخل في جلته . ومثل نهيه عليه السلام أن يزني أحدنا بحليلة جاره مع عموم قوله تعالى : « ولا تقربوا الزنا » . فليس ذكره عليه السلام امرأة الجار معارضا لعموم النهي عن الزنا ، بل هو بعضه .

فغلط قوم في هذا الباب فظنوا قوله عليه السلام في سائمة الغنم : كذا ، معارضا لقوله في مكان آخر : في كل أربعين شاة شاة ، وليس كما ظنوا . بل الحديث الذي فيه ذكر السائمة هو بعض الحديث الآخر وداخل في عمومه . والزكاة واجبة في السائمة بالحديث الذي فيه ذكر السائمة وبالحديث الآخر معاً ، والزكاة واجبة في غير السائمة بالحديث الآخر خاصة .

وكذلك غلط قوم أيضاً فظنوا قوله تعالى : « ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره » . معارضا لقوله تعالى : « وللمطلقات متاع بالمعروف » . والآية الأولى بعض هذه وداخلة في جملتها ، كما قلنا في حديث السائمة ولا فرق .

وكذلك غلط قوم آخرون فظنوا قوله تعالى : « والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة » ، معارضا لقوله تعالى : « فكلوا مما في الأرض

حلالا طيبا . . ولقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » . وظن قوم ان قوله تعالى : « أو دما مسفوحا » ، معارضا لقوله عز وجل : « حرمت عليكم الميتة والدم » ، وليس كذلك على ما قدمنا قبل ، لأنه ليس في شيء من النصوص التي ذكرنا نهى عما في الآخر ، ليس في حديث السائمة نهى عن أن يزكى غير السائمة ، ولا أمر بها فحكمها مطلوب من غير حديث السائمة . ولا في الأمر بتمتع المطلقة غير المسوسة نهى عن تمتع المسوسة ، ولا أمر به . فحكمها مطلوب من موضع آخر . ولا في اخباره تعالى بأن خلق الخيل لتركب وزينة نهى عن أكلها وبيعها ، ولا إباحة لها . فحكمها مطلوب من مكان آخر ، ولا في تحريمه تعالى الدم المسفوح اخبار بأن ماعدا المسفوح حلال ، بل هو كله حرام بالآية الأخرى . كما قلنا إنه ليس في أمره تعالى بالاحسان الى الآباء نهى عن الاحسان الى غيرهم ، ولا أمر به . فحكم الاحسان الى غير الآباء مطلوب من مكان آخر . ومن فرق بين شيء من هذا الباب فقد تحكم بلا دليل ، وتكلم بالباطل من غير علم ولا هدى من الله تعالى

قال على : فهذا وجه ثان (١)

والوجه الثالث : أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما ، معلق بكيفية ما ، أو زمان ما ، أو على شخص ما ، أو في مكان ما ، أو عدد ما . ويكون في النص الآخر نهى عن عمل ما ، بكيفية ما ، أو في زمان ما ، أو مكان ما ، أو عدد ما ، أو عذر ما . ويكون في كل واحد من العملين المذكورين الذين أمر باحدهما ونهى عن الآخر شيء ما يمكن أن يستثنى من الآخر . وذلك بأن يكون على ما وصفنا في كل نص من النصين المذكورين حكمان فصاعدا ، فيكون بعض ما ذكر في أحد النصين عاما لبعض ما ذكر في النص الآخر ، ولا شيئا آخر معه . ويكون الحكم الثاني الذي في النص الثاني

(١) في الأصل « ثاني »

طاماً أيضاً لبعض ما ذكر في هذا النص الآخر، ولا شيئاً آخر معه
قال علي : وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص
وأغمضه وأصعبه ، ونحن نمثل من ذلك أمثلة تعين بحول الله وقوته على فهم
هذا المكان اللطيف . وليعلم طالب العلم والحريص عليه وجه العمل في ذلك
إن شاء الله عز وجل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وما وجدنا
أحدنا قبلنا شغل باله في هذا المكان بالشغل الذي يستحقه هذا الباب ، فإن
الغلط والتناقض فيه يكثر جداً إلا من سدده الله بمنه ولطفه لإله إلا هو
قال علي : فمن ذلك قول الله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من
استطاع إليه سبيلاً » . وقال عليه السلام : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم منها » . ففي الآية عموم الناس
وإيجاب عمل خاص عليهم ، وهو السفر إلى مكان واحد بعينه من سائر الأماكن
وهو مكة أعزها الله ، فاضبط هذا . وفي الحديث المذكور تخصيص بعض الناس
وهم النساء ، ونهين عن عمل عام وهو السفر جملة . لم يخص بذلك مكان دون مكان
فاختلف الناس في كيفية استعمال هذين النصين

فقات طوائف منهم : معنى ذلك ولله على الناس حج البيت حاشا النساء
اللواتي لا أزواج لهن ولا ذامحرم ، فليس عليهن حج . إذا سافرن إليه سفراً قدره
كذا ، فاستثنوا كما ترى النساء من الناس .

وقالت طوائف آخر : معنى ذلك لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم ، إلا أن يكون سفراً أمرت به كالحج ،
أو نذبت إليه كالنظر في مالها ، أو الزمته كالتهريب . فانها تسافر إليه دون زوج
ودون ذي محرم . فاستثنوا كما ترى الأسفار الواجبة والمندوب اليها من جملة
الأسفار المباحة كلها ، وأبقوا كل سفر مباح غير واجب ولا مندوب إليه
على عموم التحريم على النساء إلا مع زوج أو ذي محرم

قال على : فان لم يكن بيد كل طائفة من الطائفتين اللتين ذكرنا،
الا وصفها ترتيب مذهبها في استعمال النصين المذكورين فليس احدهما أولى
من الثانى . فلا بد من طلب الدليل على صحة أحد الاستثناءين، وابتغاء البرهان
على الواجب منهما من مكان غيرها

قال على : وأما نحن فانما ملنا الى استثناء الأسفار الواجبة والمندوب اليها
من سائر الاسفار المباحة ، وأوجبنا على المرأة السفر الى الحج والعمرة
الواجبتين، والتغريب، وأبجنا لها التطوع بالعمرة والحج، ومطالبة ما لها دون
زوج ودون ذى محرم. لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «البكر بالبكر جلد
مائة وتغريب سنة» (١). ولقوله عليه السلام : «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» .
خفاء النص كما ترى فى النساء بأنه لا يحل منعهن عن المساجد، ومكة من المساجد .
فكان هذا النص اقل معانى من حديث النهى عن سفر النساء جملة . فوجب أن
يكون مستثنى منه ضرورة ، وخرجنا الى القسم الذى ذكرنا اولاً . والأصار
المانع لمن عاصيا لهذا الحديث، تاركاً له بلا دليل

قال على : وقد احتج للاستثناء الثانى بعض القائلين به بحديث فيه انه
عليه السلام : لما نهى عن أن تسافر المرأة الا مع زوج أو ذى محرم . قال له
رجل من الانصار : يا رسول الله انى اكتببت فى غزوة كذا ، وإن امرأتى
خرجت حاجة . فقال عليه السلام : حج مع امرأتك

قال على : وهذا الحديث حجة عليهم لأنه عليه السلام لم يلزمها الرجوع ،
ولا أوقع عليها النهى عن الحج ، ولكنه عليه السلام أمر زوجها بالحج معها .
فكل زوج أبى (٢) من الحج مع امرأته فهو عاص، ولا يسقط عنها لاجل معصيته
فرض الحج . هذا نص الحديث الذى احتجوا به، وليس يفهم منه غير ذلك

« ١ » فى الهامش : وتغريب عام .

« ٢ » استعمل « أبى » متعدياً بالحرف وهو قليل . وفى الاسان : « قال الفارسى : أبى

زيد من شرب الماء »

أصلاً ، لأن الأمر في هذا الحديث متوجه الى الزوج لا الى المرأة
قال على : ومن هذا النوع أمره عليه السلام بالانصات للخطبة ، وفي
الصلاة ، مع قوله تعالى : « واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » .
الآية ، فنظرنا في النصين المذكورين فوجدنا الانصات تاماً لكل كلام ، سلاماً
كان أو غيره ، ووجدنا ذلك في وقت خاص وهو وقت الخطبة الصلاة ووجدنا
في النص الثاني إيجاب رد السلام وهو بعض الكلام في كل حالة على العموم .
فقال بعض العلماء : معنى ذلك أنصت إلا عن السلام الذي أمرت بإفشائه
ورده في الخطبة . وقال بعضهم : رد السلام وسلم إلا أن تكون منصتاً
للخطبة أو في الصلاة .

قال على : فليس أحد الاستثناءين أولى من الثاني ، فلا بد من طلب
الدليل من غير هذه الرتبة

قال على : وإنما صرنا إلى إيجاب رد السلام وابتدأته في الخطبة دون
الصلاة ، لأن الصلاة قد ورد فيها نص بآنها عليه السلام : سلم عليه فيها فلم
يرد بعد أن كان يرد ، وأنه سئل عن ذلك ، فقال عليه السلام : « إن الله يحدث
من أمره ما يشاء ، وإنه أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » . أو كلاماً هذا معناه
قال على : وليس امتناع رد السلام في الصلاة موجبا أن لا يرد أيضاً في
الخطبة ، لأن الخطبة ليست صلاة ولم يلزم فيها استقبال القبلة ولا شيء مما
يلزم في الصلاة . وأما الخطبة فأننا نظرنا في أمرها فوجدنا المهود والأصل
إباحة الكلام جملة ، ثم جاء النهي عن الكلام في الخطبة ، وجاء الأمر برد
السلام واجبا وافشائه . فكان النهي عن الكلام زيادة على معهود الأصل ،
وشريعة واردة قد تيقنا لزومها . وكان رد السلام وافشاؤه أقل معاني من
النهي عن الكلام فوجب استثناءه ، فصرنا بهذا إلى الترتيب الذي ذكرناه
في القسم الأول آنفاً

قال على : ومن ذلك أمره عليه السلام من نام عن الصلاة أو نسيها أن يصلّيها إذا ذكرها ، ونهيه عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح وحين استواء الشمس . فقال بعض العلماء : معناه فليصلها إذا ذكرها إلا أن يكون وقتاً منها عن الصلاة فيه . وقال آخرون : معناه لا تصلوا بعد العصر ولا بعد الصبح ولا حين استواء الشمس ، إلا أن تكون صلاة نغم عنها أو نسيتموها أو أمرتم بها ندباً أو فرضاً أو تعودتموها

قال على : فليس أحد الاستثناءين أولى من الثانى إلا برهان من غيرهما ، وإمكن العمل فى ذلك أن يطلب البرهان على أصح العملين المذكورين من نص آخر غيرهما ، فإن لم يوجد صير إلى الأخذ بالزيادة . وبالله التوفيق

قال على : ومن هذا قول الله تعالى : « يا بنى إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين » مع قوله تعالى لنا : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . فليس أحد النصين أولى بالاستثناء من الآخر ، إلا بنص أو إجماع . لأنه جائز أن يقول قائل : معناه كنتم خير أمة أخرجت للناس إلا بنى إسرائيل الذين فضّلهم الله على العالمين ، وجاز أن يقول قائل : معناه إنى فضلتكم على العالمين إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، الذين هم خير أمة أخرجت للناس ، فلا بد من ترجيح أحد الاستثناءين على الآخر ببرهان آخر ، وإلا فليس أحدهما أولى من الثانى

قال على : فنظرنافوجدناقوله تعالى : « وأنى فضلتكم على العالمين » ، قد قام البرهان على أنه ليس على عمومه ، لأن الملائكة أفضل منهم بيقين ، فوقفنا على هذا . ثم نظرناقوله تعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس » ، لم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس على ظاهره ، لأن الملائكة يدخلون فى العالمين ، وقد خرج من عموم ذلك الجن بالنصوص فى ذلك ، ولا يدخلون فى الأمم المخرجة للناس ، فلما كان هذا النص لم يأت نص آخر ولا إجماع بأنه ليس على عمومه ، لم يجوز لأحد أن

بخصه ، فاذ لم يجوز تخصيصه فالفرض الحمل له على عمومه ، فاذ ذلك فرض ، ولا
ولا بد من أن نخص أحد ذينك النصين من الآخر ، ولم يجوز تخصيص هذا ، فقد
وجب تخصيص الآخر ولا بد . إذ لا بد من تخصيص أحدهما ، وهذا برهان
ضرورى صحيح مع الخبر الثابت : بأن مثلنا مع من قبلنا كمن أجر أجرا
فعملوا إلى نصف النهار بقيراط قيراط ، ثم أجر آخرين فعملوا إلى العصر بقيراط
قيراط ، ثم أجر آخرين فعملوا إلى الليل بقيراطين قيراطين . قال عليه السلام :
« فأنتم أقل عملا وأكثر أجرا » . وبالله تعالى التوفيق

قال على : ونقول قطعاً إنه لا بد ضرورة في كل ما كان هكذا ، من دليل
قائم بين البرهان على الصحيح من الاستثناءين والحق من الاستعمالين ، لأن
الله تعالى قد تكفل بحفظ دينه فلو لم يكن ههنا دليل لاثم ، وبرهان واضح
لكان ضمان الله تعالى خائساً ، وهذا كفر ممن أجازه . فصح أنه لا بد من وجوده
لمن يسره تعالى لفهمه . وبالله تعالى التوفيق

والوجه الرابع : أن يكون أحد النصين حائراً لما أبيض في النص الآخر
بأسره ، أو يكون أحدهما موجبا والآخر مسقطاً لما وجب في هذا النص بأسره
قال على (١) : فالواجب في هذا النوع أن ننظر الى النص الموافق لما كنا
عليه لو لم يرد واحد منهما فنتركه ونأخذ بالآخر ، لا يجوز غير هذا أصلاً .
وبرهان ذلك أننا على يقين من أننا قد كنا على ما في ذلك الحديث الموافق
لمعهود الأصل ، ثم لزمنا يقينا العمل بالأمر الوارد بخلاف ما كنا عليه بلا شك ،
فقد صح عندنا يقينا إخراجنا عما كنا عليه ، ثم لم يصح عندنا نسخ ذلك الأمر
الزائد الوارد بخلاف معهود الأصل . ولا يجوز لنا أن نترك يقينا بشك ، ولا
أن نخالف الحقيقة للظن . وقد نهى الله تعالى عن ذلك فقال : « ان يتبعون

« ١ » فى هامش رقم ١٣ بخط الشيخ حسن المطار ما نصه : « هذا موضع حل فيه
اشكال الاجلاء الاعلام فرضى الله عنه وعنهم » . عطار

الا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئاً . وقال : « ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون » . وقال تعالى ذاماً لقوم قالوا حاكين بظنهم : « ان ظن الا ظننا وما نحن بمستيقنين » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فان الظن اكذب الحديث » (١)

ولا يحل أن يقال فيما صح وورد الأمر به : هذا منسوخ ، الابقين ، ولا يحل أن يترك أمر قد يتقن وروده خوفاً أن يكون منسوخاً ، ولا أن يقول قائل لعله منسوخ ، وكيف ونحن على يقين مقطوع به من أن المخالف لمعهود الاصل هو الناسخ بلاشك ولا مزية عند الله تعالى . برهان ذلك ما قد ذكرناه آنفاً من ضمان الله تعالى حفظ الشريعة والذكر المنزل ، فلو جاز أن يكون ناسخ من الدين مشكلاً بمنسوخ ، حتى لا يدري الناسخ من المنسوخ أصلاً ، لكان الدين غير محفوظ ، والذكر مضيعاً . قد تلفت الحامق فيه ، وحاش لله من هذا ، وقد صح ييقين لا اشكال فيه ، نسخ الموافق لمعهود الاصل من النصين بورود النص الناقل عن تلك الحال ، إذ ورد ذلك النص . فهذا يقين الذي أمر الله تعالى به وأقره ، وأقام الحجة به ، وأثبت البرهان بوجوبه ، ومدعى خلاف هذا كاذب مقطوع بكذبه ، إذ لا برهان له على دعواه إلا الظن ، والله تعالى يقول : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . فصح أن من لا برهان له على صحة قوله فليس صادقاً فيه أصلاً ، وصح بهذا النص أن جميع دين الله تعالى فان البرهان قائم ظاهر فيه ، وحرم القول بما عدا هذا لأنه ظن من قائله باقراره على نفسه ، وقد حرم الله تعالى القول بالظن واخبر أنه خلاف الحق ، وأنه اكذب الحديث . فوجب القطع على كذب الظن في الدين كله . وهذا أيضاً برهان واضح في ابطال القول بالقياس والتعليل والاستحسان في جميع المسائل الجزئيات الى الشريعة ، وفي جملة القول بكل ذلك . لأن القول بكل

« ١ » بهامش الاصل أول الحديث : اياكم والظن فان الخ .

ذلك ظن من قائله بلا شك . وبالله تعالى التوفيق

ومن ذلك الحديث الوارد : في أن لا يفتسل من الاكسال (١) ، والحديث الوارد في الغسل منه . فان ترك الغسل منه موافق لمعهود الاصل ، إذ الاصل أن لا يغسل على أحد الا أن يأمره الله تعالى بذلك ، فلما جاء الأمر بالغسل وان لم ينزل ، علمنا يقيناً أن هذا الأمر قد لزمننا وأنه نازل للحكم الأول بلا شك ، ثم لا ندري ، أنسخ بالحديث الذي فيه أن لا يغسل على من اكسل أم لا ؟ فلم يسعنا ترك ما أيقنا أننا أمرنا به الا بيقين . ومن ذلك امره عليه السلام : أن لا يشرب أحد قائماً ، وجاء حديث بأنه عليه السلام شرب قائماً . فقلنا : نحن على يقين من أنه كان الاصل أن يشرب كل أحد كما شاء من قيام أو قعود أو اضطجاع ، ثم جاء النهي عن الشرب قائماً بلا شك ، فكان مانعاً مما كنا عليه من الاباحة السالفة . ثم لا ندري ، أنسخ ذلك بالحديث الذي فيه اباحة الشرب قائماً أم لا ؟ فلم يحل لاحد ترك ما قد تيقن أنه أمر به خوفاً أن يكون منسوخاً .

قال علي : فان صح النسخ بيقين صرنا اليه ، ولم نبال زائداً كان على معهود الاصل أم موافقاً له ، كما فعلنا في الوضوء مما مست النار ، فانه لولا أنه روى جابر : « انه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » لا وجبنا الوضوء من كل مما مست النار ، ولكن لما صح أنه منسوخ تركناه . وكذلك فعلنا في حديث أبي هريرة : « من أدركه الصبح جنباً فقد افطر » لأنه علمنا أنه موافق للحكم المنسوخ من ان لا يأكل أحد ولا يشرب ولا يطأ بعد أن ينام . فنسخ ذلك بالاباحة بيقين ، فصرنا الى النسخ . وكذلك أخذنا بالحديث الذي فيه إيجاب الوضوء من مس الفرج ، لانه زائد على ما في حديث طلق من إسقاط الوضوء منه ، لأن حديث طلق موافق لمعهود الاصل . وأما من تناقض فأخذ مرة بمحدث قد ترك مثله في مكان آخر ، وأخذ

(١) الاكسال : التناقل عن الاتزال من اكسل اذا جامع ثم أدركه الفتور فلم ينزل

بضده فذوبنيان هار يوشك أن ينهار به في مخالفة ربه عز وجل ، في قوله تعالى : « يحلونه عاما ويحرمونه عاما » .

قال علي : وإن أمدنا الله بعمر ، وأيدنا بعون من عنده ، فسنجمع في النصوص التي ظاهرها التعارض كتباً كافية من غيرها إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا به * فهذه الوجوه التي فيها بعض الغموض قد بيناها بتوفيق الله عز وجل لإله الأهل

قال علي : وما هنا وجه خامس ، ظنه أهل الجهل تعارضاً ولا تعارض فيه أصلاً ولا إشكال . وذلك ورود حديث بحكم ماء ، في وجه ماء ، وورود حديث آخر بحكم آخر في ذلك الوجه بعينه ، فظنه قوم تعارضاً وليس كذلك . ولكنهما جميعاً مقبولان ومأخوذ بهما . ونحو ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق ابن مسعود : بالتطبيق في الركوع ، وروى من طريق أبي حميد وضع الكف على الركب . فهذا لا تعارض فيه ، وكلا الأمرين جائز أي ذلك فعله المرء حسن

قال علي : إلا أن يأتي امرء بأحد الوجهين فيكون حينئذ ما هنا من الوجه الآخر ، وقد جاء الأمر بوضع الكف على الركب ، فصار مانعاً من التطبيق على ما بيننا من أخذ الزائد المتيقن في حال وروده ، ومنعه ما كان مباحاً قبل ذلك ، وقد وجدنا أمراً ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأخذ بالركب ، فخرج عن هذا الباب ، وصح أن التطبيق منسوخ بيقين على ما جاء عن سعد : « إننا كنا نفعله ثم نهينا عنه ، وأمرنا بالركب » . لكن من هذا الباب اغتساله صلى الله عليه وسلم بين وطئه المرأتين من نسائه رضي الله عنهن ، وتركه الاغتسال بينهما حتى يفتسل من آخرهن غسل واحد . فهذا كله مباح ، وهذا إنما هو في الأفعال منه عليه السلام لافي الأوامر المتدافعة . ومثل ذلك ما روى من نهيه عليه السلام : عن الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها . مع قوله تعالى وقد ذكر ما حرم من

النساء ثم قال تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » . فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم مضافا الى ما نهى الله عنه في هذه الآية المذكورة . ومثل ما حرم الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من لحوم الحمر والسباع وذوات الخالب من الطير . مع قوله تعالى : « قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة » الآية . فكان ما حرمه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مضافا الى ما في هذه الآية ومضموما معه . وكذلك ما روى من مسحه عليه السلام برأسه ثلاثا واثنين وواحدة ، وعلى ناصيته وجمامته ، وعلى عمامته فقط . وكل ذلك مضموم بمضاه الى بعض شرائع لازمة كلها

وقد سقط ههنا قوم أساءوا النظر جدا . فقالوا : ان ذكر بعض ما قلنا في نص ما ، وعدمه في نص آخر ، دليل على سقوطه

قال على : وهذا اقدام عظيم ، واسقاط لجميع الشرائع ، ويجب عليهم من هذا أن كل شريعة لم تذكر في كل آية وفي كل حديث هي ساقطة ، وهذا كفر مجرد لأنه لا فرق بين من قال لما قال الله تعالى : « وأشهدوا اذا تباعتم » . ولم يذكر الافتراق . وقال عليه السلام : « اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع أو يترادان » . فلم يذكر الافتراق دل ذلك على سقوط حكم الافتراق ، وعلى تمام البيع دونه ، فلا فرق بين هذا الكلام وبين من قال لما لم يذكر الله تعالى ورسوله عليه السلام في الآية المذكورة النهي عن بيع الغرر ، وعن الملامسة والمنازمة ، وعن بيع الحمر والخنازير ، وجب أن يكون كل ذلك مباحا . ولما لم يذكر الله تعالى في قوله : « قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه » الآية . ان العذرة حرام ، وان الحمر حرام ، وجب ان يكونا حلالا . وهذا الكلام مع انه كفر فهو ساقط جدا ، لانه لا يلزم تكرير كل شريعة في كل حديث ، ولو لم ذلك لبطلت جميع شرائع الدين أولها عن آخرها ، لأنها غير

مذكورة في كل آية ولا في كل حديث

قال علي : وبين صحة ماقلنا - من انه لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ، ونصوص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نقل من افعاله - قول الله عز وجل مخبرا عن رسوله عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى إن هو الاوحى يوحى » . وقوله تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » . وقال تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . فاخبر عز وجل ان كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وحى من عنده ، كالقرآن في انه وحى ، وفي انه كل من عند الله عز وجل . واخبرنا تعالى انه راض عن افعال نبيه صلى الله عليه وسلم ، وانه موافق لمراد ربه تعالى فيها لترغيبه عز وجل في الاتساء به عليه السلام . فلما صح ان كل ذلك من عند الله تعالى ، ووجدناه تعالى قد أخبرنا لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى - صح انه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح ، وأنه كله متفق كما قلنا ضرورة . وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث ببعضه ببعض ، أو ضرب الحديث بالقرآن . وصح أن ليس شيء من كل ذلك مخالفا لسايره . علمه من علمه وجهله من جهله . الا أن الذي ذكرنا من العمل ، هو القائم في بديهة العقل الذي يقود اليه مفهوم اللغة التي خوطبنا بها في القرآن والحديث ، وبالله تعالى التوفيق . وكل ذلك كلفظة واحدة ، وخبر واحد ، موصول ببعضه ببعض ، ومضاف ببعضه الى بعض ، ومبنى ببعضه على بعض . اما بعطف واما باستثناء ؛ وهذا ان الوجهان - نعى العطف والاستثناء - يوجبان الأخذ بالرائد أبداً . وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم - في حلة عطا رد - اذ قال لعمر رضى الله عنه : « انما يلبس هذه من لا خلاق له » ، ثم بعث الى عمر حلة سيرا (١) . فأتاه عمر فقال

١ قال ابن الاثير في النهاية : « السرا - بكسر السين وفتح الياء والمذ - نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، فهو فلاء من السير القد . وقال بعض المتأخرين : انما هو حلة سيرا ، على الاضافة . واحتج بأن سيويه قال : لم يأت فلاء صفة ولكن اسما ، وشرح

يارسول الله : أبعتت الى هذه وقد قلت في حلة عطاردا ما قلت ؟ فقال عليه السلام : «إني لم أبعتها اليك لتلبسها» ، وفي بعض الأحاديث : «انما بعثتها اليك لتصيب بها حاجتك- أو كلاما هذا معناه . ففي هذا الحديث تعليم عظيم لاستعمال الأحاديث والنصوص والأخذ بها كلها ، لأنه صلى الله عليه وسلم : أباح ملك الحلة من الحرير ويبيعها وهبتها وكسوتها النساء ، وأمر عمر أن يستثنى من ذلك اللباس المذكور في حديث النهى فقط . وأن لا يتعدى ما أمر الى غيره ، وأن لا تعارض بين أحكامه عليه السلام

قال علي : وفي هذا الحديث : ابطال القياس ، لأن عمر رضى الله عنه أراد أن يحمل الحكم الوارد في النهى عن اللباس على سائر وجوه الانتفاع به ، فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ذلك باطل . وفيه أيضاً : أن حكمه عليه السلام في عين ما حكم على جميع نوع تلك العين ، لأنه انما وقع الكلام على حلة سيرة كان يبيعها عطاردا . ثم أخبر عليه السلام : أن ذلك الحكم جار في كل حلة حرير ، وأخبر : أن ذلك الحكم لا يتعدى الى غير نوع اللباس ، وهذا هو نص قولنا في عموم الحكم وابطال القياس .

قال علي : وقد استعمل قوم بعض الوجوه التي ذكرنا في غير موضعه ، ونحن نوقف على ذلك ونرى منه طرفا ليتنبه الطالب للعلم على سائر اذا ورد عليه ، ان شاء الله عز وجل وماتوفيقنا الا بالله .

وذلك أننا قد قلنا باستعمال الحديثين ، اذا كان أحدهما أقل معاني من الآخر ، بأن يستثنى الأقل من الأكثر ، فيستعمل الأقل معاني على عمومه ، ويستعمل الأكثر معاني - حاشا ما أخرجنا منه بالاستثناء المذكور - على ما بينا قبل . فورد حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : فيه النهى عن استقبال القبلة واستدبارها لبول أو غائط ، وورد حديث عن ابن عمر : أنه أشرف على سطح فنظر الى

السيرة بالحرير الصافي . ومعناه حلة حرير .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا لحاجته على لبنتين ، وهو مستدير القبلة قال علي : فقال قوم : نستبيح استدبار القبلة واستقبالها في البنيان ، ونمنع منه في الصحارى .

قال علي : واخطؤا من وجهين ، احدهما : تحكيمهم في الفرق بين البنيان وغيره ، وليس في شيء من الحديثين نص ولا دليل على ذلك . بل وجدنا أبا أيوب الانصاري - وهو بعض رواة حديث النهي - قد انكر ذلك في البيوت ، فلو عكس ما كس فقال : بل يستباح ذلك في الصحارى ولا يستباح في البنيان ، هل كان يكون بينهم وبينه فرق ؟ ومثل هذا في دين الله تعالى لا يستسهله ولا يتماذى عليه - بعد أن يوقف عليه - ذوورع ، لقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » . مع آيات كثيرة تزجر عن ذلك ، وليس في حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بنيان . بل قد وصفت عائشة رضي الله عنها : أنهم كانوا يأتمنون من اتخاذ الكنف في البيوت ، وانهم كانوا يتبرزون خارج المنازل ، والرواية الصحيحة أنه عليه السلام : كان اذا اراد ان يتبرز أبعد . وليس لأحد أن يقول : ان ابن عمر إذا شرف من السطح رآه في بنيان إلا كان متكهنًا ، فهذا وجه .

والوجه الثاني : أنه حتى لو صح أنه عليه السلام كان في بنيان فليس في ذلك الحديث الا الاستدبار وحده ، فبأي شيء استحلوا استقبال القبلة بالغائط ، ولا نص عندهم فيه ؟ . وليس اذا نسخ أو خص بعض ما ذكر في الحديث وجب أن ينسخ أو يترك سائرُه ، فان قالوا : بل يترك سائرُه ، كانوا متحكمين في الدين ومسقطين لشرائع الله تعالى بلاد ليل . وسنستوعب الكلام في هذا الفصل في باب الخصوص أو النسخ من كتابنا هذا ان شاء الله عز وجل . ولزمهم ايضا أن يقولوا : ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عن مهر البغي ، وحلوان الكاهن ، ومنع الكلب ، وكسب الحجام . ثم أباح كسب الحجام . أن يستباح حلوان

الكاهن ، ومهر البغى ، وثمن الكلب ، لأن كل ذلك مذكور فى حديث واحد ،
والا كانوا متناقضين

قال على : ووجه العمل فى هذين الحديثين ، هو الاخذ بازاء . وقد كان
الأصل بلا شك أن يجلس كل احد لحاجته كما يشاء ، فحديث ابن عمر موافق لما
كان الناس عليه قبل ورود النهى ، ثم صار ذلك النهى رافعا لتلك الاباحة بيقين
ولا يقين عندنا أنسخ شئ من ذلك النهى أم لا ؟ فخرام أن نترك يقينا لشك ،
وأن نخالف حقيقة لظن ، وليس لأحد أن يقول : ان حديث ابن عمر متأخر ،
الا لكان لغيره أن يقول . بل حديث النهى هو المتأخر . لانه قد رواه سلمان
واسلامه فى سنة الخندق ، وابوهريرة واسلامه بعد انقضاء فتح خيبر ، الا أن
النهى شريعة وارادة رافعة لما كان الناس عليه من اباحة ذلك بيقين ، ولا يقين
عندنا فى أن الاباحة عادت بعد ارتقاءها ، ولو صح أن حديث ابن عمر كان متأخرا
ما كان فيه الارتفاع النهى عن استدبار القبلة فقط . وليبق استقبالتها على التحريم

فصل فى تمام الكلام فى تعارض النصوص

قال على : وذهب بعض اصحابنا الى ترك الحديثين اذا كان احدهما حاضرا
والآخر مبيحا ، أو كان احدهما موجبا والآخر مسقطا ، قال : فيرجع حينئذ
الى ما كنا نكون عليه لو لم يرد ذاك الحديثان

قال على : وهذا خطأ من جهات ، احدها : اننا قد أيقنا ان الاحاديث
لا تتعارض لما قد قدمنا من قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا » . مع اخباره تعالى ان كل ما قال نبيه عليه السلام فانه وحى ، فبطل
أن يكون فى شئ من النصوص تعارض اصلا ، واذا بطل التعارض فقد بطل
الحكم الذى يوجبه التعارض . إذ كل شئ بطل سببه فالمسبب من السبب
الباطل باطل ، بضرورة الحس والمشاهدة . والثانى : انهم يتركون كلا الخبرين

والحق في احدهما بلا شك ، فاذا تركوها جميعا فقد تركوا الحق يقينا في احدهما ، ولا يحل لأحد أن يترك الحق اليقين اصلا . والثالث : انهم لا يفعلون ذلك في الآيتين اللتين احدهما حاضرة والاخرى مبيحة ، او أحدهما موجبة والثانية نافية ، بل يأخذون بالحكم الزائد ويستثنون الاقل من الاكثر . وقد بينا فيما سلف أنه لافرق بين وجوب ما جاء في القرآن ، وبين وجوب ما جاء في كلام النبي صلى الله عليه وسلم

قال عليّ : وكان من حجتهم في ذلك أن قالوا : ان أحد الخبرين ناسخ بلا شك ، ولسنا نعلمه بعينه . فلما نعلمه لم يحز لنا أن تقدم عليه بغير علم فيدخل في قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . الآية

قال عليّ : وهذه الحجة فاسدة من وجهين ، احدهما : أنه يلزمهم مثل ذلك في الآيتين وهم لا يفعلون ذلك . والوجه الثاني : أنه لا يجوز أن يقال في خبر ولا آية : إن هذا منسوخ الا بيقين

قال عليّ : ويكفي من بطلان هذا الذي احتجوا به أننا على يقين من أن الحكم الزائد على معهود الأصل رافع لما كان الناس عليه قبل وروده ، فهو الناسخ بلا شك . ونحن على شك من هل نسخ ذلك الحكم بحكم آخر يردنا الى ما كننا عليه أم لا ؟ غرام ترك اليقين للشكوك . وبالله تعالى التوفيق قال عليّ : وقد اضطر (١) خاطر أبي بكر محمد بن داود رحمه الله الى ما ذهبنا اليه ، الا أنه رحمه الله اخترم قبل انعام النظر في ذلك ، وذلك أنه قال في كتاب الوصول : والعمل في الخبرين المتعارضين كالعمل في الآيتين ولا فرق

قال عليّ : وقال بعض أهل القياس : نأخذ بأشبه الخبرين بالكتاب والسنة قال عليّ : وهذا باطل ، لأنه ليس الذي ردوا اليه حكم هذين الخبرين أولى بأن يؤخذ به من الخبرين المرذوين اليه ، بل النصوص كلها سواء في

وجوب الأخذ بها والطاعة لها . فاذ قد صح ذلك ييقين ، فما الذى جعل بعضها مردوداً ، وبعضها مردوداً اليه ، وما الذى أوجب أن يكون بعضها أصلاً ، وبعضها فرعاً ، وبعضها حاكماً ، وبعضهما محكوماً فيه ؟ . فان قال : الاختلاف الواقع فى هذين هو الذى حط درجتهم الى أن يعرضا على غيرهما .

قال على : وهذه دعوى مفتقرة الى برهان ، لأنه ليس الاختلاف موجباً لكونهما معروضين على غيرهما ، لأن الاختلاف باطل ، فظنهم أنه اختلاف ظن فاسد يكذبه قول الله عز وجل : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » . فاذ قد أبطل الله تعالى الاختلاف الذى جعلوه سبباً لعرض الحديثين على سنة أخرى أو آية أخرى ، فقد وجب ضرورة أن يبطل مسببه الذى هو العرض . وهذا برهان ضرورى . وبالله تعالى التوفيق

قال على : واذا كانت النصوص كلها سوءاً فى باب وجوب الأخذ بها ، فلا يجوز تقوية أحدها بالآخر ، وإنما ذلك من باب طيب النفس ، وهذا هو الاستحسان الباطل . وقد أنكره بعضهم على بعض

قال على : وقد رجح بعض أصحاب القياس أحد الخبرين على الآخر بترجيحات فاسدة ، فذكرها إن شاء الله تعالى ونبين غلطهم فيها بحول الله تعالى وقوته . فمن ذلك أن قالوا : ان كان أحد الخبرين معمولاً به والآخر غير معمول به رجحنا بذلك الخبر المعمول به على غير المعمول به

قال على : وهذا باطل ، لما ذكره ان شاء الله تعالى بعد هذا . فى فصل فيه إبطال قول من احتج بعمل أهل المدينة . إلا أننا نقول ههنا جملة : لا يخلو الخبر قبل أن يعمل به من أن يكون حقاً واجباً أو باطلاً ، فان كان حقاً واجباً لم يزد العمل به قوة . لأنه لا يمكن أن يكون حق أحق من حق آخر فى أنه حق ، وان كان باطلاً فالباطل لا يحققه أن يعمل به

قال على : واحتج بعضهم فى وجوب ترجيح أحد الخبرين على الآخر ،

فقال : كما ترجح إحدى البينتين على الأخرى اذا تعارضتا مرة بالقرعة ومرة باليد قال عليّ : وهذا هو عكس الخطأ على الخطأ ، ولسنا نساعدكم على ترجيح بينة على أخرى لا بيد ولا بقرعة ، لأن ذلك لم يوجبه نص ولا اجماع . وأيضاً : حتى لو صح ترجيح إحدى البينتين على الأخرى لما جاز ذلك في الحديثين ، لأن هذا قياس والقياس باطل . وأيضاً حتى لو صح ترجيح إحدى البينتين على الأخرى وكان القياس حقا ، لكان ترجيح الحديثين أحدهما على الآخر لا يجوز . لأن الاختلاف في الحديثين باطل ، والتعارض عنهما منفي بما ذكرنا من قوله تعالى : «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» . وبإخباره تعالى ان كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وحى كله . وأما البينتان فالتعارض فيهما موجود ، والاختلاف فيهما ممكن

قال عليّ : وقالوا ان كان أحد الخبرين حاظرا والآخر مبيحا فانا نأخذ بالحاظر وندع المبيح

قال عليّ : وهذا خطأ لأنه تحكم بلا برهان ، ولو عكس عاكس فقال بل نأخذ بالمبيح لقوله تعالى : «وما جعل عليكم في الدين من حرج» . ولقوله تعالى : «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» . ولقوله تعالى : «يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا» . أما كان يكون قوله أقوى من قولهم ؟ ولكننا لا نقول ذلك بل نقول : ان كل أمر من الله تعالى لنا فهو يسر ، وهو رفع الحرج ، وهو التخفيف ، ولا يسر ولا تخفيف ولا رفع حرج (١) ، أعظم من شيء أدّى الى الجنة ونجى من جهنم . وسواء كان حظرا أو اباحة ولو انه قتل الأنفس والأبناء والآباء

قال عليّ : ويبطل ما قالوا أيضا بقوله عليه السلام : «اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، واذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم»

١ في الاصل « ولا رفع ولا حرج » وهو خطأ

قال على : فأوجب عليه السلام من الفعل ما انتهت اليه الطاقة ، ولم
ينفسح في ترك شيء منه الا ما خرج عن الاستطاعة ووقع العجز عنه فقط .
وقد ظن قوم ان هذا الحديث مؤكد للنهي على الأمر

قال على : وهذا ظن فاسد لأن الاجتناب ترك ، والترك لا يعجز عنه
احد . واما العمل فهو حركة لها كلفة أو امساك عما تقتضيه الطبيعة من الأكل
والشرب ، وفي ذلك تكلف ، وربما يعجز المرء عن كثير منه ، فكلفنا من ذلك
كل ما انتهى اليه الوسع ، ولم يسقط عنا منه شيء الا ما لم يكن بنا طاقة على فعله ،
هذا نص الحديث لمن تأمله ولم يحمله عن مفهوم لفظه ، فصح بذلك التسوية بين
الأمر والنهي ، وإيجاب الطاعة للحظر والاباحة على سواء . فليس الحاضر
بأؤكد من المبيح ، ولا المبيح بأؤكد من الحاضر

قال على : وقالوا ترجح أيضا بان يكون راوى أحد الخبرين أضبط واثق
قال على : وهذا أيضا خطأ بما قد أبطلنا به - فيما سلف من هذا الباب -
قول من رام ترجيح الخبر بان فلانا أعدل من فلان ، فاغنى ذلك عن اعادته .
ولكننا نقول ههنا : ان هذا الذى قالوا دعوى لا برهان عليها من نص ولا
اجماع ، وما كان كذلك فهو ساقط

قال على : وقالوا ترجح احد الخبرين بأن يكون رواه جماعة ، وروى الآخر
واحد

قال على : وقد أبطلنا هذا - فيما سلف من هذا الباب - بان القائلين بذلك قد
تركوا ظاهر القرآن الذى نقله أهل الارض كلهم لخبر نقله واحد ، ومثلنا ذلك
بتحريمهم الجمع بين المرأة وعمتها ، وقطعهم السارق في ربع دينار ولا يقطعونه
في أقل ، ويرجون الحصن ، ومثل هذا كثير . وبيننا فيما خلا أن خبر الواحد
وخبر الجماعة سواء في باب وجوب العمل بهما ، وفي القطع بانها حق ولا فرق .
وقالوا : ترجح احد الخبرين بان يكون احدهما قصد به بيان الحكم ،

والآخر لم يقصد به بيان الحكم، ومثلوا ذلك بالنهي عن جلود السباع مع قوله عليه السلام: «إذا دبغ الاهاب فقد طهر»

قال على: أما هذا الترجيح فصحيح، لأن الحديث اذا لم يقصد به بيان الحكم فلا اشكال فيه في أنه لاخلاف فيه للذي قصد به بيان الحكم. واما الحديثان اللذان ذكروا فليسا واقعين تحت هذه الجملة التي ذكروا، بل كل واحد من الحديثين المذكورين فهو مقصود به بيان الحكم والتنظير الصحيح وهنا هو مثل أمره صلى الله عليه وسلم: بأن يكفن المحرم اذا مات في ثوبيه، وان لا يمس طيبا، ولا يغطي وجهه ولا رأسه. فهذا قصد به بيان حكم العمل في تكفين المحرم، فهو أولى من احتجاج من منع من ذلك، بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم: «اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث» لأن هذا الحديث لم يقصد به بيان حكم عملنا نحن في من مات منا محرم أو غيره، وايضا لحديث النهي عن جلود السباع لا يصح (١)، ولو صح لكانت اذا دبغت جلودها يجب أن تستثنى من سائر الجلود السبعية التي لم تدبغ، لان المدبوغ منها أقل من غير المدبوغ.

وقالوا: ونرجح احد الخبرين بأن يكون راوى احدهما باشر الأمر الذي حدث به بنفسه، وراوى الآخر لم يباشره. فتكون رواية من باشر أولى، ومثلوا ذلك بالرواية عن ميمونة: نكحني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان وبالرواية عن ابن عباس: نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم قال على: وهذا ترجيح صحيح لأننا قد تيقنا أن من لم يحضر الخبر انما نقله عن غيره، ولا ندرى عن نقله ولا تقوم الحجة بمجهول. ولا شك في أن كل أحد أعلم بما شاهد من أمر نفسه

قال على: الا أن قائل هذا قد نسي نفسه، فتناقض وهدم ما بنى في قوله:

١ رواه أبوداود والنسائي والترمذي انظر شرحنا على التحقيق لابن الجوزي ١: ٤٣

نرجح الخبر بأن يكون روايه أضبط وأتقن ، وتركوا ذلك في هذا المكان .
وقد قال الاكابر من أصحاب ابن عباس رحمة الله عليه - إذ حدثوا بحديث
ميمونة المذكور وانما رواه عنها يزيد بن الاصم - فقالوا كلالا نترك حديثا
حدثناه البحر عبد الله بن العباس لحديث رواه أعرابي بوال على عقبيه
قال على : فان كان كون أحد الرواة أعدل واجبا أن نترك له رواية
من دونه في العدالة ، فليتركوا ههنا رواية يزيد بن الاصم لرواية ابن عباس ،
فلا خلاف عند من له أدنى مسكة عقل أن البون بين ابن عباس وبين يزيد بن
الاصم كما بين السماء والأرض ، وان كان لامعنى لذلك ، فلا ترجحوا بكون أحد
الراويين أعدل

قال أبو محمد : ونسوا أنفسهم أيضاً ، فتركوا ما رجحوا به ههنا من تغليب
رواية من باشر على رواية من لم يباشر ، في قول أنس : أنا سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وركبتي تمس ركبته وانا الى جنبه رديف لابي طلحة ،
وهو عليه السلام يقول : لبيك عمرة وحجا ، لبيك عمرة وحجا . وفي قول
البراء بن عازب إذ يقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كيفية
حجه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اني سقت الهدى وقرنت . وفي
قول حفصة أم المؤمنين له : لم تحل من عمرتك ، فصدقها النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك ، وبين عليها (١) لم فعل ذلك ، فتركوا ما سمع أنس بن مالك من لفظ رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه ، لكلام
عن عائشة لم تدع أنها سمعته ، وقد اضطرب عنها أيضاً فيه ، فروى عنها مثل ما
قال أنس والبراء وحفصة رضي الله عن جميعهم ، ولكلام عن جابر لم يدع انه سمعه ،
وهو مع ذلك أيضا يحتمل التأويل ، وقد اضطرب عنه أيضاً في ذلك ، ولا شك
عند ذى عقل أنه عليه السلام أعلم بأمر نفسه من جابر وعائشة . وان أنسا

والبراء وحفصة - الذين ذكروا أنهم سمعوا من لفظه صلى الله عليه وسلم ذلك ، وبأشروه يقول ذلك - أيقن من جابر فيما لم يدع أنه سمعه . ولكن هكذا يكون من اعتقد قولاً قبل أن يعتقد برهانه « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قولاً لم يختلف فيه ، والآخر فعلاً مختلفاً فيه . ومثلوا ذلك برواية عثمان رضى الله عنه : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ، وبالرواية في نكاح ميمونة مرة بأنه عليه السلام كان حلالاً ، ومرة بأنه عليه السلام كان محرماً

قال على : وهذا لا معنى له ؛ لأن العدل إذا روى شيئاً فد بينا أنه لا يبطله خلاف من خالفه ، ولا كثرة من خالفه ، وليس العمل في الاخبار كدراهم قمار تلقى درهم بدرهم ويبقى الفضل للغالب ، لكن خبر واحد يستثنى منه أخبار كثيرة ، ويستثنى هو من أخبار كثيرة ، أو يؤخذ به إذا كان زائداً عليها ، أو يؤخذ بها إن كانت زائدة عليه . لأن قائلها كلها وقائل ذلك الواحد ، أو فاعلها وفاعله ، أو قائلها وفاعله ، أو فاعلها وقائله واحد - وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن واحد وهو الله عز وجل . وليس تكرار قوله بموجب منه مالم يكن يجب لولا تكراره ، وتركه تكرار مالم يكرر لا يخرج مالم يكرر عن وجوب الطاعة له ، وإذا قال القول مرة واحدة فقد لزم فرضاً ، كما لو كرره ألف مرة ولا مزيد ، وإذا فعل الفعل مرة واحدة فالفضل في الائتساء به عليه السلام فيه ، كما لو فعله ألف مرة ولا مزيد ولا فرق .

ولم يخص الله تعالى إذ أمرنا بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما كره دون مالم يكرر ، بل ألزمتنا الطاعة لأمره ، وأمره مرة يسمى أمراً كما لو كرره ألف مرة ، كل ذلك يقع عليه اسم أمر ، ولا خص لنا تعالى إذ حضنا على الائتساء بنبيه صلى الله عليه وسلم مافعله مرات دون مافعله مرة ، ولا مافعله

مرة دون ما فعله مرات ، بل اذا فعل عليه السلام الفعل مرة فقد وقع عليه اسم انه فعله ، كما لو فعله الف الف مرة ، كل ذلك يقع عليه اسم فعل . ومن قال غير هذا فقد تعدى حدود الله عز وجل ، وشرع ما لم يأذن به الله عز وجل ، وقفا ما لا علم له به ، واستحق اسم الظلم والوعيد ، وبالله تعالى نعتصم ونسأل أيضاً من أتى بهذا الهوس فنقول له : اذا سقط عندك ما صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله مرة ثم لم يفعله بعدها ، ولا نهى عنه بأنه لم يعد اليه ، فما تقول فيما صح أنه عليه السلام فعله مرتين ثم لم يعد اليه ولا نهى عنه ؟ فان تركه من أجل ترك العود ، سألتناه عما فعله ثلاث مرات ثم لم يعد اليه . ولا تزال زبده مرة بعد مرة حتى يبدو سخف قوله الى كل ذى فهم ، أو يترك قوله الفاسد ويرجع الى الحق

قال على : وانما أخذنا بالمنع من نكاح المحرم برواية عثمان رضى الله عنه لأنها زائدة على معهود الأصل ، لأن الأصل اباحة النكاح على كل حال ؛ بقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . فجاء النهى من طريق عثمان عن أن ينكح المحرم ، فتيقنا ارتفاع الحالة الاولى بلا شك ، واستثنينا النهى حالة الاحرام عن النكاح من جملة العموم باباحة النكاح ، وشككنا هل نسخ هذا النهى بعد وجوبه أم لا . فلم يجوز لاحد ترك ما أيقن وجوبه بظن لم يصح ، فصح يقينا لامرية فيه أن حكم حديث ابن عباس فى نكاح ميمونة قد نسخ وبطل بلا شك ، ومن ادعى عود المنسوخ وبطلان الناسخ فقد كذب وأفك . ثم حتى لو شككنا هل نسخ هذا النهى بعد وجوبه أم لا ، لم يجوز لاحد ترك ما ايقن وجوبه بظن لم يصح ، وحتى لو صح قول ابن عباس انه نكحها وهو محرم - دون ان تخبر ميمونة رضوان الله عليها بخلاف ذلك ، بل لو وافقته ميمونة على أنه عليه السلام نكحها وهو محرم - لماوجب بذلك ترك ما قد تيقناه من النهى عن نكاح المحرم ، الناسخ للاباحة المتقدمة ؛ لأمر لاندري

أقبله كان أم بعده ، وترك اليقين للشك ، وتغليب الظن على الحقيقة باطل وحرام لا يحل . وهذا لا يخيل (١) على ذى لب . وبالله تعالى التوفيق وأيضاً حتى لو صح أن نكاحه عليه السلام ميمونة رضى الله عنها كان محرماً ، وإنه كان بعد نفيه عن نكاح المحرم . لما كان ذلك مبيحاً لانكاح المحرم غيره ، ولا لخطبته على نفسه أو على غيره ، ولأن نكاح المحرم حينئذ منسوخاً مستثنى من النهي الوارد عن نكاحه وانكاحه وخطبته . ولأن كان باقى الحديث واجباً لازماً لا يحل مخالفته . وهذه كلها وجوه لأئمة واضحة . والحمد لله رب العالمين

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما اختلف على راويه فيه والآخر لم يختلفوا على راويه فيه ، ومثلوا ذلك بمحدث ابن عمر : فإن زادت الابل على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون . ومحدث على : فإن زادت الابل على عشرين ومائة واحدة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال على : وهذا بين ليس من اجل الاختلاف . فقد ابطنا ذلك فى الفصل الذى قبل هذا . ولكن لأن حديث ابن عمر هو الزائد حكماً على حديث على رضى الله عنهما .

وقالوا أيضاً : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد قيل فيه انه من كلام الراوى ، ولم يقل ذلك فى الآخر ، فنأخذ بالذى لم يقل ذلك فيه ، ومثلوا بمحدث : عتق الشقص الذى أحدهما من طريق ابن عمر دون أن يكون فيه ذكر الاستسعاء والآخر من طريق أبى هريرة وفيه ذكر الاستسعاء . قالوا وقد قيل : ان الاستسعاء من لفظ سعيد بن أبى عروبة ، لأن شعبة وهاماً روياه عن قتادة ولم يذكر ذلك فيه ، وقد قيل انه من لفظ قتادة

(١) بضم الياء . قال فى اللسان : « أخال الشيء اشتبه . يقال لا يخيل على احد ، أى لا يشك ، وشئ مخيل - بضم الميم - أى : شكل » . وفى الأصل « يحيل » بالماء المهمة وهو خطأ

قال عليّ: وهذا خطأ قد تابع سعيدا - على ذكر الاستسعاء - جرير بن حازم الأزدى وابن بن يزيد العطار ويزيد بن زريع وحجاج بن حجاج وموسى ابن خلف، كلهم يذكر فيه الاستسعاء عن قتادة مسندا الى النبي صلى الله عليه وسلم، فالأخذ بالاستسعاء واجب لا يجوز تركه، لانه حكم زائد ثابت. وليس في حديث ابن عمر ما يضاذه ولا ما ينافيه، وانما فيه فقد عتق منه ما عتق ولا يصح ما زاد فيه بعضهم من قوله «وقد رق ما رق» ولا أتى ذلك من طريق تصح أصلا

قال عليّ: وتناقض في هذا الخبر اصحاب مالك واصحاب ابى حنيفة تناقضا فاحشا، فجعل اصحاب ابى حنيفة ذكره عليه السلام السائمة مسقطا للزكاة عما في الحديث الآخر من عموم الزكاة في جميع الغنم، ولم يجعلوا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر «فقد عتق منه ما عتق» موجبا لارفاق سائره، وقد كان يجب أن يطلبوا لقوله عليه السلام «فقد عتق منه ما عتق» فائدة تنبيء ان ما لم يعتق منه لم يعتق، كما قالوا في السائمة. ولم يجعل اصحاب مالك ذكر السائمة مسقطا للزكاة في غير السائمة بالعموم الذي في حديث ابن عمر في ذكره الغنم، وجعلوا قوله عليه السلام: «فقد عتق منه ما عتق» مسقطا لعتق باقيه المذكور في حديث ابى هريرة بالاستسعاء

وقالوا: ترجح احد الخبرين بان يكون احدهما اجتمع فيه الأمر والفعل، وانفرد الآخر باحدهما فيكون الذي اجتمعا فيه اولى. ومثلوا ذلك بما روى من انه عليه السلام: سعى وأمر بالسعى بين الصفا والمروة، وبما روى من قوله عليه السلام: «الحج عرفة»

قال عليّ: وهذا لا معنى له، لان الحديث الذي فيه ايجاب السعى انما صح من طريق ابى موسى، وهو زائد على ما روى من ان الحج عرفة، فوجب الأخذ بالشرعية الزائدة، وليس في حديث «الحج عرفة» ما يمنع من وجوب

الاحرام والسمي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة.

قال علي : وقد تناقضوا ههنا فاجبوا السمي فرضا ولم يسقطوا وجوبه ، لما روى من أن الحج عرفة ، ولم يوجبوا الوقوف بمزدلفة وذكر الله عز وجل فيها ، وقد جاء النص الصحيح من القرآن والسنة بإيجاب ذلك فرضا . فاما القرآن فقوله تعالى : « فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام » . وأما السنة فقوله عليه السلام لعروة بن مضر (١) : « من أدرك الصلاة ههنا - يعني بمزدلفة - مع الناس والامام فقد أدرك ، والا فلم يدرك » ، أو كما قال عليه السلام . وتحكم اصحاب التقليد واهل القياس أكثر من ان يحصييه الا خالفهم الذي أحصى عدد القطر وورق الشجر ومكايل البحار لا إله الا هو ا

وقالوا : نرجح احد الخبرين بان يوافقه عمل اهل المدينة

قال علي : وهذا باطل ، وقد أفردنا له فصلا بعد كلامنا هذا في هذا الباب وبالله تعالى التوفيق . ومثلوا ذلك باخبار رويت في الأذان والاقامة

قال علي : ولا يصح في ذلك خبر مسند الآ حديث انس بن مالك رضوان الله عليه « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة إلا الاقامة » وبه نأخذ . وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد علق الحكم فيه بالاسم ، ويكون الآخر قد علق الحكم فيه بالمعنى ، فيكون الذي علق الحكم فيه بالمعنى أولى

قال علي : وهذا لا معنى له ، لأنها دعوى بلا برهان ، واذا لو عارضهم معارض فقال : بل الذي علق فيه الحكم بالاسم أولى ، لما انفصلوا منه . ومثلوا ذلك بقوله عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » ، مع نهيه عليه السلام عن قتل النساء قال علي : وانما أخذنا بقتل النساء المرتدات لأن النهي عن قتل النساء عموم ، والأمر بقتل من غير دينه مخصوص من ذلك العموم ، على ما قدمنا قبل

(١) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة

من استثناء الأقل معاني من الاكثر معاني ، وأيضاً فقد اتفقت الأمة على أن نهيه عليه السلام عن قتل النساء ليس على ظاهره ، واتفقوا أنها ان زنت وهي محصنة أنها تقتل ، وان قتلت مسلماً أنها تقتل ، وأيضاً فان نهيه عليه السلام عن قتل النساء ، انما هو داخل في جملة قوله «دماؤكم عليكم حرام» ، فهو بعض تلك الجملة ، واستثنى كل مَنْ وَرَدَ أمرٌ بإيجاب قتله أو اباحته من باغ أو شارب خمر بعد أن حُدِّ فيها ثلاثاً ، أو زانٍ محصن ، أو قاتل عمداً أو مرتد . وصح أن النهي عن قتل النساء انما هو من الاسارى من أهل دار الحرب . وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما منصوصاً بنسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر انما ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً قال على : وهذا لا اشكال فيه ، ولا يجوز أن يؤخذ بشيء لم ينص عليه أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم - أو يؤخذ بانه عنه ببرهان لا يحتمل الاوجها واحداً ، ولا يجوز أن يكون عن غيره - إلا أن يكون اجماع في شيء ، فما يؤخذ به ، والاجماع أيضاً راجع الى التوقف منه عليه السلام لا بد من ذلك

قال على : ومثلوا ذلك بالتشهد المروى عن عمر رضى الله عنه : أنه كان يعلمه الناس وهو على المنبر ، وبالتشهد المروى عن ابن عباس وعائشة وأبى موسى وابن مسعود مسنداً الى النبي صلى الله عليه وسلم

قال على : وليس في تعليم عمر - رضى الله عنه - الناس التشهد على المنبر ما يدل على أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نهى عمر رضوان الله عليه وهو على المنبر عن المغالاة في مهور النساء ، وعلم الناس ذلك . ولا شك عند أحد في أن نهيه عن ذلك ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن ذلك من اجتهاد عمر فقط ، وقد اقرّ رحمه الله بذلك في ذلك الوقت ورجع عن النهي عنه ، اذ ذُكر أن نهيه مخالف لما في القرآن ، وأما الشهادات المروية : عن ابن عباس ، وعائشة ، وابن مسعود ، وأبى موسى رضوان الله عليهم . فهي التي لا يحل تعديها

لصحة سندها الى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد خالف تشهد عمر - الذى علمه الناس على المنبر - ابنه عبد الله ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم . وقد شهدوه وسمعوه يخطب به ، وغاب عنهم من أنه حجة اجماعية ما ادعى هؤلاء لأنفسهم من فهمه ، ومن أنه لم يغب عنهم ، وهذا كما ترى

وقالوا : وزجج أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد ثبت فيه الخصوص ، والآخر لم يثبت فيه الخصوص ، فنغلب الذى لم يثبت فيه الخصوص ، على الذى ثبت فيه . ومثلوا ذلك بآية النهى عن الجمع بين الاختين مع الآية التى فيها اباحة ذلك بملك اليمين

قال على : الآية التى فيها اباحة ملك اليمين ، أكثر معانى من الآيات التى فيها النهى عن وطء الحرمة بنسب أو صهر ، ومن التى فيها النهى عن الجمع بين الأختين ، والأم وابنتها ، والمرأة المشتركة ، ووطء الحائض والصائمة والحرمة والزانية ، ووطء الذكور المالك ، والبهايم المملوكة والمشاركة . فوجب استثناء كل ذلك لأنه أقل معانى مما ابيح بملك اليمين ، فخرج كل ما ذكرنا بالتحريم . وتبقى الآية المسلمة التى ليس فيها شئ من الصفات التى ذكرنا على الاباحة . وكذلك الآية التى فيها : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » ، أكثر معانى من الآيات التى ذكرنا ، فوجب استثناء كل ذلك بالتحريم ، لانه أقل معانى مما ابيح بالنكاح . وتبقى الحرة المسلمة والكتانية ، والأمة المسلمة والكتانية على اباحة النكاح . فنكون على يقين من استعمالنا جميع النصوص الواردة ، وأننا لم نخالف منها شيئاً ، ولا تناقضنا فى تخصيص ما خصصنا ، واستثنائنا ما استثنينا ، وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : وزجج أحد الخبرين بأن يكون أحدهما ورد جواباً ، والآخر ورد ابتداءً ، فنغلب الذى ورد ابتداءً ، على الذى ورد جواباً

قال على : هذا خطأ ، لأنه قبل كل شيء تحكم بلا برهان ، والبرهان أيضاً على بطلان هذا الحكم قائم . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مُعلماً وقد سئل عن شيء فأجاب عن أشياء كثيرة ، وقد سئل عن شحوم الميتة فأجاب عليه السلام عنها ولعن اليهود ، ونهى أيضاً في ذلك الحديث عن بيع ما حرم من الميتات ، ولم يكن سئل عن كل ذلك . ومثل هذا كثير ، ولا فرق بين ما ورد من قوله عليه السلام جواباً ، وبين ما ورد ابتداءً ، وكل ذلك محمول على عمومته ، وعلى ما فهم من لفظه . لا يحل أن يقتصر به على بعض ما يقع عليه ذلك اللفظ دون بعض ، إلا بنص أو إجماع . وكذلك القول فيما ورد من القرآن جواباً عن سؤال متقدم ، وقد سئل عن اليتامى فأجاب تعالى فيهم ثم قال عز وجل : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . فاخبرهم عن النساء زائداً على ما سألوا عنه

قالوا : وزجج أحد الخبرين بأن يكون أحدهما من رواية من يختص بذلك المعنى ، والآخر برواية من لا يختص به . ومثلوا ذلك برواية عائشة رضي الله عنها في الغسل من الاكسال على خبر من روى أن لا يغسل منه

قال على : وهذا باطل ، لأن الراوي أن لا يغسل منه يختصون بالوطئ لنسائهم كالختصاص النساء ولا فرق . ولأن كل عالم تفر للتفقه فهو مختص بالسؤال عن الحيض كسؤال المرأة عنه ولا فرق ، وحرص العالم على أن يتعلم كحرص الممتحن بالنازلة التي يسئل عنها ولا فرق ، وانما أوجبنا الغسل من الاكسال لحديث أبي هريرة لأنه زائد على سائر الاحاديث . لأن الأصل أن لا يغسل على أحد ، وجاء حديث أبي هريرة بإيجاب الغسل ، فكان شريعة واردة زائدة بيقين . ثم لم يصح أنها نسخت ، ولو لم يكن في ذلك الا حديث عائشة رضي الله عنها لما وجب به الغسل ، لأنه ليس فيه إلا : « فعلتُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا » ، وليس في هذا الحديث إيجاب الغسل وانما فيه أن الغسل

فضل فقط . وقد روى وصح أنه عليه السلام كان ربما اغتسل بين كل وطأتين وليس ذلك واجبا ، فلم يكن هنا الا قول مائشة رضى الله عنها لكان اغتساله عليه السلام من الاكسال كاغتساله بين كل وطأتين ولا فرق ، وانما هو عمل يؤجر من اتتسى به عليه السلام ، ولا يأثم من لم يفعله غير راغب عنه .
وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : نرجح أحدا الخبرين على الآخر ، بان يكون أحدا المختلفين استعمل كل واحد من الخبرين في موضع الخلاف ، فيكون أولى ممن لا يستعملهما ، ومثلا ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل » . مع قوله عليه السلام : « الأيم أحق بنفسها من وليها »

قال على : وهذا الذى ذكروا لا معنى له بوجه من الوجوه ، وهو كلام ساقط زائف ، لأنه ليس عمل أحد الخصمين حجة على الآخر ، إلا أن يأتي ببرهان يصحح عمله ، وأما الحديثان اللذان ذكروا فانما حملناها على ظاهرهما ، فابطلنا نكاح كل امرأة نكحت بغير اذن موليها ثيبا كانت أو بكرا ، على عموم الحديث وظاهر لفظه المفهوم منه في بطلان نكاحها بغير اذنها ، وهو الذى لا يحل لاحد تعديه . وقلنا الأيم أحق بنفسها من وليها في اختيار نكاح من شاءت ، والاذن فيه اوردته فلا اعتراض لوليها في ذلك عليها ، ولا على كل بالغ من بكر - ذات أب أو أيتمة - بأحاديث أخر وآى مضافة بعضها الى بعض فاستثنينا الانكاح وحده وهو المنصوص عليه من سائر أحوالها لأنه الاخص فاستثنى من الاعم ، وكانت احق بنفسها في سائر أمورها كلها من وليها حاشا عقد الانكاح وحده ، وهذا هو لفظ الحديثين نصا بلا مزيد

وقالوا : نرجح أحدا الخبرين بان يكون أحدهما يعضده قول الائمة والاخر يعضده قول غيرهم ، فيكون الذى أيدته قول الائمة أولى . ومثلا ذلك بالتكبير في العيدين سبعا فى الأولى ، وخمسا فى الثانية . وبما روى من طريق حذيفة من

تكبير ثلاث في الاولى قبل القراءة ، واربع في الثانية بعد القراءة
قال على : وهذا لامعنى له ، لما قد ابطالناه في باب ابطال الاحتجاج بعمل
أهل المدينة من هذا الباب ، وبما قد ابطالناه من القول بالتقليد في باب التقليد
من هذا الكتاب ، وانما أخذنا بتكبير سبع وخمس ، لانه فعل في الخبر
زائد ، وذكر الله تعالى ، ولأن الخبر المروى في ذلك لا بأس به . وأما خبر حذيفة
فليس يقوم بسنده حجة ، لما سنبيته في موضعه من الكلام في أشخاص
الاحاديث ان شاء الله

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون يعيل اليه الأكثر من الناس
قال على : وهذا لامعنى له ، لما سنبيته في باب الاجماع من هذا الكتاب
ان شاء الله تعالى ، ولأن كثرة القائلين بالقول لا تصحح ما لم يكن صحيحاً
قبل أن يقولوا به ، وقلة القائلين بالقول لا تبطل ما كان حقا قبل أن يقول به
احد ، وقد بينا هذا جداً في باب ابطال قول من رجح الخبر بعمل أهل المدينة
في آخر هذا الباب ، وأيضاً فان القول قد يكثر القائلون به بعد أن كانوا
قليلاً ، ويقولون بعد أن كانوا كثيراً ، فقد كان جميع أهل الاندلس على مذهب
الأوزاعي رحمه الله ، ثم رجعوا الى مذهب مالك . وقد كان جمهور أهل أفريقية
ومصر على مذهب أبي حنيفة ، وكذلك أهل العراق . ثم غلب علي أفريقية
مذهب مالك ، وعلى مصر والعراق مذهب الشافعي . فيلزم على هذا أن القول
إذا كثرت قائلوه صار حقاً ، وإذا قلوا - كما ذكرنا - عاد باطلاً ، وهذا هو الهديان نفسه
وقد احتج نصراني على مسلم بكثرة أهل القسطنطينية وانهم لم يكونوا
لتجتمع تلك الاعداد على باطل ، وهذا لازم لمن رجح الاقوال بالكثرة .
ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول . بل الحق حق وان لم يقل به احد ، والباطل
باطل ولو اتفق عليه جميع أهل الأرض
قال على : ويكفي من كشف ضمة من اغتر بالكثرة أن تقول له : لا تغتر بكثرة

من ترى من أصحاب المذاهب ، فانما هم ثلاثة رجال فقط . مالك والشافعي وأبو حنيفة ، ولا مزيد . فقد حصلنا من كل من نرى على ثلاثة رجال فقط وبالله تعالى التوفيق

وهم يخالفون هذا كثيراً لأنهم اخذوا بقول زيد في ابطال الرد على ذوى الارحام ، وتركوا قول عمر ، وعثمان ، وطائفة ، وابن مسعود ، وابن عباس رضى الله عنهم اجمعين في ذلك . واخذوا بقول من قال : ان القرء هو الطهر ، وانما قال به نحو ثلاثة من الصحابة والجمهور على أنه الحيض ، وقد ترك أيضاً أصحاب أبي حنيفة قول الجمهور في أشياء كثيرة

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يعضد أحدهما خبر مرسل قال على : وهذا لا معنى له ، لأن المرسل في نفسه لا تجب به حجة ، فكيف يؤيد غيره ما لا يقوم بنفسه

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون راوى أحدهما أشد تقصياً للحديث ، ومثلوا ذلك بحديث جابر يعنى الحديث الطويل في الحج

قال على : هذا لا معنى له ، لأن من حفظ أشياء كثيرة فليس ذلك بمانع أن يحفظ غيره بعض ما غاب عنه ، مما جرى في تلك الأشياء التي حفظ أكرها . وقد سمع أنس والبراء وحفصة من فم النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحجة ما لم يسمع جابر ، وثقفوا (١) ما لم يثقفه جابر ، فالواجب قبول الزيادة التي عند هؤلاء على ما عند جابر ، وقبول الزيادة التي عند جابر على ما عند هؤلاء ، فنأخذ بروايتهم كلها ولا نترك منها شيئاً ، وكلهم عدل صادق . وهذا الذي لا يجوز غيره وقالوا : نرجح أحد النصين بان يكون أحدهما مكشوفاً ، ويكون الآخر فيه حذف . فنأخذ بالمكشوف ، ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « واتموا الحج والعمرة لله » . مع قوله تعالى : « فان احصرتم فما استيسر من الهدى » .

(١) ثقف الشيء ثقفاً - من باب سمع - حذقه واسرع الى تعلمه

قالوا : لأن هذه الأخيرة فيها حذف ، كانه قال تعالى فان احصرتم فاحلّتم
قال على : وهذا الذى ذكروا خطأ ، لأن آية الاحصار أخص من آية
الانعام ، لأن المحصرين (١) هم بعض المعتمرين والحجاج ، فواجب ضرورة
أن يستثنوا منهم ، مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك من قوله عليه
السلام : « من كُسر أو عرج فقد حلّ » . والحذف الذى ذكروا لا يعتد به
إلا جاهل لأن ما يتقن فقد يحذف فى كلام العرب كثيراً ، فمن ذلك قوله تعالى :
« وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » . فلا خلاف بين أحد من الأمة فى ان فى
هذه الآية حذفاً كأنه قال تعالى : أو على سفر فأحدثتم لأن كون المرء مريضاً ،
أو مسافراً لا يوجب عليه وضوءاً الا أن يحدث ، ومن ذلك قوله تعالى : « ذلك
كفارة ايمانكم اذا حلّقتُم » . لا يختلف مسلمان فى أن فى هذه الآية حذفاً
وان معناه اذا حلّقتُم خفّتُم ، أو اردتم الحنث ، كلا المعنيين قد قال به قوم ، لان
الحلف لا يوجب كفارة إلا بالحنث أو بارادته . ومن ذلك قوله عز وجل
: « أن اضرب بعصاك الحجر فانجست منه » . « وأن اضرب بعصاك البحر
فانقلب » ، لا خلاف عند ذى عقل فى ان فى كلتا الآيتين حذفاً ، وانه كانه تعالى
قال فاضرب فانقلب ، وضرب فانجست ، فنل هذا الحذف لا يتعلل به - فى كلام
الله تعالى ، ولا فى كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفى كلام كل متكلم -
إلا جاهل مظلم الجهل لا علم له بمواقع اللغة ، وهو كالمذكور الذى لم يحذف
سواء سواء . ومن ذلك أيضاً قوله : « كل من عليها فان » . ونحن نقول فى
كل وقت قال تعالى وقال عليه السلام . ولا يذكر اسم الله تعالى فى ذلك
ولا اسم نبيه صلى الله عليه وسلم اكتفاء منا بفهم السامع ، وان ذلك لا يُخيل (٢)
(١) فى الاصل « المحصرين » وهو خطأ (٢) فى الاصل « يحيل » بالحاء
المهملة وهو خطأ . انظر هامش صحيفة ٤٧ من هذا الجزء

عليه البتة . وكذلك قال تعالى : « حتى توارت بالحجاب » . ولم يذكر الشمس اكتفاء بان السامع قد علم المراد ضرورة
 وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون أحدهما ورد في لفظه 'حكمه' ، والآخر لم يرد في لفظه 'حكمه' . ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » .
 وقوله عليه السلام : « ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم » . وقوله عليه السلام :
 « رفع القلم عن ثلاث » ، فذكر الصبي حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفريق
 قال على : ليس في قوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاث » ما يوجب سقوط الحقوق عن أموالهم ، وانما فيه سقوط العبادات عن أبدانهم ، وقد قالوا باخراج الديات والأروش وزكاة ما خرج من الأرض من مال الصبي والمجنون ، وهو داخل في جملة الاغنياء . وأسقطوا عنه زكاة الناض^(١) تحكما بلا برهان . فهلا قاسوا وجوب زكاة الناض عليه بوجوب زكاة ما اخرجت ثماره عليه ، وبوجوب زكاة الفطر عليه ؟ وهم يدينون الله تعالى بالقياس ، ويعصونه أوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم . ولكن هكذا يتناقض من اتبع السبل فتفرقت بهم عن سبيل الله

وقالوا : نرجح أحد النصين بان يكون مؤثرا في الحكم ، والآخر غير مؤثر ، ومثلوا ذلك بالاختلاف في زوج بريرة أحرأ كان أم عبدا

قال على : وهذا لا يعقل ، لأن التأثير الذي ذكرناه تحكما بلا دليل ، وليس في كونه عبدا ما يمنع من تخييرها تحت الحر . وحتى لو اتفق النقلة كلهم على أنه كان عبدا لما أوجب ذلك أن لا تخير تحت حر إذا جاء ما يوجب ذلك . وانما نص النبي صلى الله عليه وسلم على تخيير الأمة المتزوجة اذا اعتقت ، ولم يقل عليه السلام - انما خيرتها لانها تحت عبد - فوجب بالنص تخيير كل أمة متزوجة

(١) هو ما كان ذهباً أو فضة من المال . قال الأصمعي : « اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز الناض والنض »

إذا اعتقت ، ولا نبالي تحت من كانت ، وليس من قال : أنها خيرت لأنها كانت تحت عبد ، بأولى ممن قال : بل لأنها كانت تحت اسود . وكل هذا لا معنى له فكيف ولا اختلاف في الروايات وكلها صحيح ، فالذي روى — أنه كان عبداً — أخبر عن حاله في أول أمره ، والذي روى — أنه كان حراً — أخبر بما صار إليه ، وكان ذلك أولى لأنه كان عنده علم من تحريره زائداً على من لم يكن عنده علم ذلك وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون منقولاً من طرق بالفاظ شتى ، والآخر لم ينقل إلا من طريق واحدة . ومثلوا ذلك بحديث وابصة بن معبد الأسدي في إعادة المنفرد خلف الصف ، وبحديث أبي بكرة في تكبيره دون الصف ، وحديث ابن عباس في رده عليه السلام إياه عن شماله إلى يمينه ، وحديث صلاة جدّة انس منفردة خلف النبي صلى الله عليه وسلم

قال علي : أما كثرة الرواة فقد قدمنا بطل الاحتجاج بها (١) ، لأنهم يتركون أكثر ما نقله أهل الأرض — برهم وفاجرهم — وهو ظاهر القرآن لما نقله واحد ، فكيف يجوز لمن فعل ذلك أن يغلب ما نقله ثلاثة على ما نقله واحد ، وليس في التناقض وقلب المعقول أكثر من هذا . وأما الأحاديث التي ذكروا فلا حجة لهم فيها ، وبعضها حجة عليهم

أما حديث أبي بكرة : فقد نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك نصاً وقال له : « زادك الله حرصاً ولا تعد » . فنهاه عن العود إلى التكبير خلف الصف وحده ولم يأمره عليه السلام بإعادة الصلاة . قال قوم : لأن أبا بكرة جهل الحكم في ذلك قبل أن يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أن فعله ذلك لا يجوز ، فأعلمه بنبيه إياه عن أن يعود لذلك ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي أساء الصلاة في حديث رافع بالإعادة مرة بعد مرة ، فلما قال له : يا رسول الله والله ما أدري غير هذا فعلتني ، فعلته ولم يأمره حينئذ بالإعادة . ولو أن أبا بكرة

يعود لما نهاه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبطلت صلاته بلا شك، لانه كان يكون مؤدياً للصلاة لم يؤمر بها، والصلاة التي لم يؤمر بها غير الصلاة التي أمر بها بحكم ضرورة العقل. وقد قال عليه السلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»

والذي تقول به وبالله تعالى التوفيق: أن خبر أبي بكره موافق لمعهود الأصل في إباحة الصلاة حيث شاء، وأنه حينئذ ثبت الأمر بالمنع من الصلاة خلف الصف فجازت صلاته الكائنة قبل ورود الأمر، ولزم النهي عنه في المستأنف لأن النهي عن الصلاة خلف الصف أمر وارد، وحكم زائد، وشرع حادث بلا شك، فهو ناسخ للإباحة المتقدمة بيقين. وأما الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بعد قوله: «ارجع فصل فانك لم تصل». فإن الأمر بالصلاة ثابت عليه ولا بد ولازم، حتى يؤديه كما أمره عليه السلام. وليس في ذلك الخبر أنه عليه السلام أسقط عنه لجهله ما كان أمره به من الصلاة مادام وقتها قائماً، فلا يجوز أن يسقط أمر متيقن بظن كاذب، وبالله تعالى التوفيق

وأما حديث جدة أنس بن مالك: فأنما ذلك حكم النساء، وهكذا تقول: إن حكم النساء في ذلك مخالف لحكم الرجال، وإن حكم المرأة والنساء أن لا يُصلين مع رجل في صفه، وهذا مالا خلاف فيه، فأخذنا بحديث جدة أنس بن مالك في النساء، وبحديث وابصة في الرجال. لأنه جاء منصوباً في رجل صلى خلف الصف، فأخذنا بكلا الحديثين، واطعنا أمره عليه السلام في جميع الوجهين، ولم نعص شيئاً من أحكامه عليه السلام، ولا ضربنا بعضها ببعض، ولا أبطلنا بعضها ببعض، ولم نجعل فيها اختلافاً. وليس من ترك حديث وابصة لحديث جدة أنس - بأولى من أن يكون مصيباً ممن ترك حديث جدة أنس لحديث وابصة فابطل ذلك على المرأة كإبطاله على الرجل، وكل ذلك لا يجوز. وليس أحد الحديثين أولى بالطاعة من الآخر، والغرض أن يستعملا جميعاً فيما وردا فيه،

فيؤمر الرجل الذي يصلي خلف الصف وحده بالاعادة ، ولا تؤمر المرأة
وأما حديث ابن عباس : فانه كبر مع النبي صلى الله عليه وسلم منفردا في
مكان لا يصلح له الوقوف فيه ، وهو جاهل بذلك غير عالم بالسنة فيه ، فردّه
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المكان الذي حقه أن يقف فيه ، ولم يبطل
مأمله متأولا بغير علم ، وكذلك تقول في الرجل المأمور بالاعادة : انه لولا أن
النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد تقدم عن ذلك لما أمر بالاعادة
وقد اعترض بعضهم باعتراضين غثين ، فقالوا : لعل أمر النبي صلى الله عليه وسلم
لأبي بكر أن لا يعود - انما كان من سعيه بالكمد إلى الصلاة . فقيل لهم : نعم
كذلك تقول : انه عليه السلام نهاه بقوله : « لا تعد » ، عن كل عمل عمله على غير
الواجب . وكان من أبي بكر رضي الله عنه في ذلك الوقت أعمال منهى عنها
أحدها سعيه إلى الصلاة ، والثاني تكبيره دون الصف ، والثالث مشيه في
الصلاة ، فمن كل ذلك نهاه عليه السلام بقوله : « ولا تعد » لاسيما وقد روينا
نص قولنا بلا اشكال * كما ثنا عبد الله بن ربيع قال ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان
الاسدي ثنا احمد بن جعفر ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال السلمي
حدثنا ملازم بن عمرو الحنفي عن عبد الله بن بدر عن عبد الرحمن بن علي بن
شيبان عن أبيه علي بن شيبان . قال : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقضى الصلاة ورجل فرد يصلي خلف الصف ، فوقف عليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى قضى الرجل صلاته ثم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« استقبل صلاتك فانه لا صلاة لفرد خلف الصف . (١) »

والاعتراض الثاني أن قالوا : لعل المأمور بالاعادة انما أمره عليه السلام
بذلك لئلا يغير انفراده في الصف . فقيل لهم : هذا تكهن لا دليل عليه ،
(١) الحديث رواه احمد وابن ماجه . قال احمد : اسناده حسن . وقال ابن سيد
الناس : رواه ثقات .

والراوى الذى نقل ذلك من الصحابة رضى الله عنهم انما أخبر ان سبب أمره بالاعادة كان انفراداه ، ولم يذكر غير ذلك ، وقد قال تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . ولو ساغ هذا لساغ لغيرهم أن يقول لعل ماروى من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وثم في الوجه ، ومن غير منار الأرض ، انما لعنه لأمر ما غير هذين الفعاين . ولعله عليه السلام جلد الأمة التى زنت ، ورجم ماعزا ، ورجم الغامدية - لغير الزنا . ولشى * ما لم يذكر لنا . ومثل هذا من الاعتراض ، فانما هو عناد ظاهر وجهل شديد

وان العجب ليطول من أصحاب أبى حنيفة الذين يأمرؤن المرأة اذا صلت مع الرجل الى جنبه - أن يعيد الرجل ، ومن أصحاب مالك الذين يأمرؤن الامام - اذا صلى في مكان مرتفع والناس تحته - أن يعيد . فان سئلوا عن الحجة في ذلك . قالوا : لأنهما صليا حيث لم يبيح لهما ، ولا يأمرؤن المنفرد خلف الصف والمصلى في مكان مغضوب بالاعادة ، وكلاهما قد صلى على الحقيقة في مكان لم يبيح له بلا شك ، وأما الامام المصلى في المكان المرتفع ، والرجل الذى صلت المرأة الى جنبه بصلاته - وهو غير راض بذلك - فاصليا إلا كما أمرأ وكما أبيع لهما . فلو عكس هؤلاء القوم أكثر مذاهبهم لاصابوا . فكيف وقد صح نص قولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم كما * ثنا عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن اسحق بن السليم حدثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا حميد بن مسعدة أن يزيد بن زريع حدثهم قال ثنا سعيد بن أبى عروبة عن زياد الأعلم قال انبا الحسن - هو البصرى - ان أبا بكرة حدثه . قال : انه دخل المسجد ونبي الله صلى الله عليه وسلم راكع فركعت دون الصف ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « زادك الله حرصا ولا تعد » .

قال على : وحتى لو صح هذا الترجيح الفاسد الذى ذكرنا في أول كلامنا هذا ، لكان حديث وابصة هو الذى يجب أن يؤخذ به ، لأن الأحاديث الواردة

من طرق حجة ، والفاظ شتى في تسوية الصفوف وإيجاب ذلك ، والوعيد الشديد على خلافه - مؤيدة كلها لحديث وابصة وموافقة له ، ومبطله لصلاة من لم يتم الصف من الرجال . وكل من صلى وحده منفردا خلف الصف فلم يتم الصف ، وتلك الاحاديث التي ذكرناها : رواها جابر بن سلمة ، وأبو مسعود البدرى وأبو سعيد الخدرى ، وأنس بن مالك ، والنعمان بن بشير ، وأبو هريرة من طرق في غاية الصحة ، وروى ذلك أيضاً من طريق ابن عمر ، وأبي مالك الاشعري والعرباض بن سارية ، والبراء بن عازب كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ذكرنا أن حديث أبي بكره موافق لحديث وابصة ، فثبت حديث وابصة لامعارض له ، وصار بكثرة من ذكرنا من رواة معناه والحكم الواجب فيه منقولاً نقل التواتر ، موجبا للعلم الضروري ، لانه رواه اثنا عشر صاحباً ، منهم الكوفي ، والبصري ، والرقى ، والشامي ، والمدنى ، من طرق شتى ، وهذا صفة نقل الكافة . وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : نرجح أحد النصين بأن يكون أحدهما أبعد من الشناعة ، ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » . الآية . مع قوله عز وجل : « أو آخران من غيركم » .

قال على : وهذا لا معنى له ، ولا شناعة إلا المخالفة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، والتحكم بالأراء الفاسدة على ما أمرنا به ، فهذه هي الشنعة التي لا شناعة (١) غيرها . وقوله تعالى : « أو آخران من غيركم » . مستثنى من آية النهى عن قبول خبر الواحد الفاسق ، فلا يقبل فاسق أصلاً إلا في الوصية في السفر فقط - فانه يقبل فيها كافرين خاصة دون سائر الفساق ، ولا شناعة أعظم ولا أخف ولا أقبح ولا أظهر بطلاناً من قول من قال : « أو آخران من غيركم » أى من غير قبيلتكم . تعالى الله عن هذا الهذر علواً كبيراً ، وليت شعري أى قبيلة خاطب

(١) بضم الشين واسكان النون : اسم من الشناعة

الله عز وجل بهذا الخطاب خاصة دون سائر القبائل ، وقد قال تعالى في أول الآية : « يا أيها الذين آمنوا » . وما علمنا الذين آمنوا قبيلة بعينها ، بل في الذين آمنوا : عرب ، و فرس ، وقبط ، و نبط ، و روم ، و صقلب ، و خزر ، و سودان حبشة ، و زنج ، و نوبة ، و بجاة ، و بربر ، و هند ، و سسند ، و ترك ، و ديلم ، و كرد . فثبت بضرورة لا مجال للشك فيها ، أن غير الذين آمنوا : هم الذين كفروا ولا ينكر ذلك إلا من سفه نفسه ، و انكر عقله ، و قال على ربه تعالى بغير علم ولا برهان ، و لعمري لقد كان ينبغي أن يستحي قائل - من غيركم - : من غير قبيلتكم من هذا التأويل الساقط الظاهر عوارده ؛ الذي ليس عليه من نور الحق أثر

والمعجب يكثر من أصحاب أبي حنيفة الذين يقبلون اليهود والنصارى في جميع الحقوق بعضهم على بعض ، و قد نهى الله تعالى عن قبول الفاسقين . ثم لا يقبلونهم في الوصية في السفر ، و قد جاء نص القرآن بقبولهم فيها ، و حسبنا الله ، و ما عسى أن يقال في هذا المكان أكثر من وصف هذا القول البشيع الشنيع القطيع ، فان ذكره كاف من تكلف الرد عليه ، و بالله تعالى التوفيق و قالوا : و زجح بان يكون الاشتقاق يؤيد أحد النصين ، و مثلوا ذلك بالشفق ، و ادعوا : أن اشتقاقه يؤيد أنه الحمرة

قال على : ما سمعنا هذا في علم اللغة ، و لا علمناه ، و لا سمع لغوى قط أن الشفق مشتق من الحمرة . و انما عهدنا الشعراء يسمون الحمرة و البياض - المختلطين في الحدود - بالشفق على سبيل التشبيه فقط ، و انما قلنا : ان وقت العشاء الآخرة يدخل بمغيب الحمرة لأن الحمرة تسمى شفقاً ، و البياض يسمى شفقاً ، فتى ما غاب ما يقع عليه اسم شفق من حمرة أو بياض فقد غاب الشفق و دخل وقتها بيقين (١) الخبر في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و هذا هو القول بالعموم و الظاهر .

وأما من قال: حتى يغيب كل ما يسمى شققا فقد خصص الحديث بلا معنى ولا برهان ،
وادعى أن المراد بذلك بعض ما يسمى شققا وهو البياض ، وأنه قد يغيب الشفق
ولا يكون ذلك وقتاً للعمّة ، وذلك مغيب الحرّة . وهذا تخصيص للحديث
بلا دليل . وانما بينا هذا لئلا يعمّوه مموّه فيقول لنا : أنتم خصصتم الظاهر في
هذا المكان ، ولئلا يدعوا أنهم قالوا بعمومه في هذا المكان

وقالوا : زجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما يضيف الى السلف نقصا ،
والآخر لا يضيف اليهم ذلك . فيكون الذي لا يضيف اليهم ذلك النقص أولى ،
ومثلوا ذلك بمثال لا يصح ، فذكروا حديثين وردا في إعادة الوضوء من القهقهة
في الصلاة ، وفي اسقاط الوضوء منها ، وكلا الحديثين ساقط لا يصح . أحدهما
رواه الحسن بن دينار - وهو ضعيف ، وروى مرسلا من طريق أبي العالية ،
وقد بينا أن المرسل لا تقوم به حجة . والآخر رواه أبو سفيان عن جابر
وأبو سفيان طلحة بن نافع - ضعيف ،

ولكننا نمثل في ذلك مثالا يصح وذلك الحديث المروى : أن امرأة
مخزومية سرقت فشفع فيها أسامة أن لا تقطع يدها ، فانكر عليه السلام ذلك
على أسامة رضي الله عنه وقال له : « يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى » .
وروى أيضاً : أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده فأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقطع يدها ، فشفع فيها أسامة . فقال بعض من رجح احدي (١)
الروايتين بما ذكرنا: محال أن يزجر النبي صلى الله عليه وسلم أسامة عن أن يشفع
في حدّ ثم يعود لمثل ذلك ، فراموا أن يثبتوا بذلك أنها قصة واحدة وامرأة
واحدة وانها قطعت للسرقة لا لجحد العارية

قال على : هذا لا معنى له ولا حجة فيه ، لأننا لم نقل ان أسامة رضي الله عنه
أقدم على ذلك وهو يعلمه حدا ، وليس في الحديث زجر ، وانما فيه تعليم ،

(١) في الاصل « احد »

ولسنا ننكر على اسامة وغير اسامة جهل شريعة ما حتى يعلمه إياها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ومن قال في خبر ورد في سارقة ، وخبر ورد في مستعيرة إنها قصة واحدة ، فقد كابر وقال بغير برهان ، وقفنا ما ليس له به علم . وأما نحن فنقول يقينا بغير شك : ان حال المستعيرة ، غير حال السارقة ، وان العارية والجحود غير السرقة وانهما قضيتان (١) متغايرتان بلا شك . ثم لسنا نقطع على أنهما امرأتان ولا على أنها امرأة واحدة ، لأن كل ذلك ممكن . وقد يمكن لو كانت امرأة واحدة أن تكون سرقت مرة فقطعت يدها ، ثم استعارت فجحدت فقطعت يدها الثانية ، والله تعالى أعلم . وانما نقول ماروينا وصح عندنا ولا نزيد من رأينا ما لم نسمع ، ولا قام به برهان . فنحصل في حد الكذب ونموذ بالله من ذلك ، إلا أننا نقول : انا قد روينا بالسند الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقطع يد امرأة استعارت المتاع وجحدته ، فنحن نقطع يد كل مستعير جاحد اذا قامت عليه بذلك بينة ، أو علم بذلك الحاكم ، أو أقره بذلك ونقول : قد روينا أنه عليه السلام قطع يد من سرق ، فنحن نقطع يد من سرق اذا ثبت (٢) عليه شيء مما ذكرنا . هذا على أن حديث قطع المستعيرة قد روى من غير طريق عائشة رضی الله عنها بسند صحيح ، ليس فيه ذكر شفاعة اسامة ولا شيء مما في حديث السارقة . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : ولهم ترجيحات فاسدة جدا ، والتي ذكرنا تستوعبها كلها ، وقد بينا سقوطها بالبراهين الواضحة وبتعري دعاويهم من الأدلة . وعلى ذلك فكلما رجحوا به في مكان ما فقد تركوه في أمكنة كثيرة ، وقد بينا الوجوه التي بها يرفع التعارض المظنون عن النصوص من القرآن والحديث ، بيانا لأحما والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(١) في رقم ١١ : قصتان (٢) في الاصل : « اذا ثبت ذلك عليه بشيء مما ذكرنا » وما في

فصل

قال على : قد بينا فيما قبل هذا بحول الله تعالى وقوته كيف يستثنى ما جاء في الحديث مما جاء في القرآن ، وما جاء في القرآن مما جاء في الحديث ، وما جاء في كل واحد منهما من خاص مما جاء فيهما من عام ، ووجه الأخذ بالزائد في كل ذلك ، وذكر تخطيط من خالف تلك الطريقة في حيرة التناقض وغلبة الشكوك على أقوالهم ، وبقي من خبال قولهم شيء نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . وهو أن بعضهم رأى أن يرد بعض ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم بما قد أخذ بمثله فيما بين من المواضع . فقال : لا يجوز تخصيص القرآن بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد بينا فيما خلا أن القوم انما حسبهم نصر المسألة التي بين أيديهم فقط ، بأي شيء أمكنهم . وان هدموا على أنفسهم الف مسألة مما يحتجون به في هذه ، ثم لا يبالون اذا تناولوا مسألة أخرى أن يحققوا ما أبطلوا في هذه ، ويبطلوا ما حققوا فيها . فهم أبدا كما ترى - يخلونه عاما ويحرمونه عاما - ولقد كان ينبغي لمن ترك قول الله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » ، لحديث الوضوء بالنبيذ المسكر الحرام ، وهو لا يصح أبداً ، ولمن ترك قول الله تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان » . فقال : بل يتبعه بالضرب بالسياط والنفي في البلاد ، ومثل هذا كثير - أن يستحي من أن يقول : لا اخصص القرآن بالحديث الصحيح الذي نقله الثقات

وان العجب ليطول ممن أبى قبول خبر الواحد في الحكم باليمين مع الشاهد ، وفي تمام صيام الاكل ناسيا ، وفي التحريم بخمس رضعات ، وفي قضاء الصيام عن من مات وعليه صوم ، وفي أن لا يحنط المحرم الميت ، وفي مئين (١) من الأحكام . ثم لا يستحي من أن يقول : لا أجل الزاني المحسن ، وقد جاء القرآن

(١) في رقمه ١١ : وفي ما يلي من الاحكام .

بجلد كل زان ولم يخصّ محصناً من غيره ، فقال تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . ولم يخصّ تعالى من ذلك إلا الاماء والمبيد فقط ، فتركوا القرآن كما ترى ، والسنة الصحيحة من طريق عبادة في ايجاب الجلد على الزاني محصناً كان أو غير محصن لظن ظنوه في أن ما عزا رجم ولم يجلد وقد علمنا وجه قول المعتزلة : لأن أخذ الحديث إلا حتى نجد حكمه في القرآن ، وما علمنا وجهها لقول من قال لا تأخذ بالقرآن حتى يأتي حكمه في الحديث . وهذا هو نفس قول اخواننا وفقهم الله في هذه المسألة ، وانما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجلد ما عزا ، من طريق ساقطة لا يقوم بها حجة ، وقد فعل مثل ذلك أيضاً بعضهم ، فسمع القرآن قد نزل بقوله تعالى : « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » . فقالوا : لاستعيز اذا قرأنا في الصلاة ، لأنه لم يأت خبر بايجاب الاستعاذة . فرة يتركون الأخبار الصحاح لأنها لم تذكر أحكامها في القرآن ، وصرّة يتركون القرآن لأن حكمه لم يأت به خبر ، فابن تطلب مذاهب هؤلاء القوم ، وكيف يستجيزون هذه المعظائم الشنيعة التي لا تطرد مع خطئها ، وعدم الحجة عليها ، وقيام البرهان على بطلانها وقد اعترض بعضهم في ترك الاستعاذة بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يفتتح القرآن بالحمد لله رب العالمين »

قال علي : وهذا من غريب احتجاجهم ، وليت شعري متى قلنا لهم : ان الاستعاذة قراءة فيحتجون علينا بها . وانما قلنا لهم : ان الاستعاذة قبل القراءة ، وبعد ما روى من التوجيه والدعاء اثر التكبير ، وأما استفتاح القراءة (١) فبالحمد لله رب العالمين بلا شك ، ولا نقول غير ذلك

قال علي : فان قالوا لنا : أتقولون ان ما عزا جلده النبي صلى الله عليه وسلم . وانه عليه السلام كان يستعيز قبل القراءة في الصلاة ؟ قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق

(١) في رقم ١١ « وانما الاستفتاح بالقراءة »

انا نقول ونقطع : ان الله عز وجل قد أمر بمجلد كل زان على كل حال ، وان رسول الله صلى عليه وسلم قد حكم على الزانى المحصن بالمجلد مع الرجم ، وانه عليه السلام لم يخالف ربه قط ، ولا شك عندنا فى أن ما عزا لجلد مع الرجم ، ولا ندرى (١) ان كان أمره بعد ورود النص بالمجلد مع الرجم

وقد يمكن أن يكون رجه قبل نزول آية (٢) الجلد ، فقد رويناه باصح طريق انه قيل لبعض الصحابة رضوان الله عليه فى رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصن والمحصنة : أكان ذلك قبل نزول سورة النور أم بعد نزولها ؟ فقال : لا أدرى فصح قولنا (٣) وكذلك فعل على بن أبى طالب رضى الله عنه بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، فانه جلد شراحة الهمدانية ثم رجها ؛ وكذلك تقول أيضاً : ان الله عز وجل قد أمر كل قارئ بالاستعاذة ، وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالف أمر ربه قط ، ولا شك عندنا فى وجوب الاستعاذة فى الصلاة ، وقد استعاذ قبل القراءة جماعة من الصحابة ، رويناه ذلك عنهم بالسند الصحيح ، وما روى انكار ذلك عن أحد منهم ، ولا يبطل ما صح بقول القائل : لعله نسخ ، ولا بأن لا يروى انه عليه السلام كرهه ، وكذلك ان كان أمراً فلا يبطل بأن لا يروى انه عليه السلام فعله ، وقد بينا ان الأمر ساعة وروده يلزم ما لم يتيقن نسخه ، ولو كان الأمر لا يصح إلا بأن يكرر ، للزم مثل ذلك فى التكرار ، وفى تكرار التكرار إلى ما لا نهاية له ، وللزم مثل ذلك فى الافعال فكان لا تصح

(١) فى رقم ١١ : أن ما عزا لجلد ولا ندرى ان كان أمره الخ وفى هامش رقم ١٣ بدل ولا ندرى « ولا بد » عن نسخة. وعن أخرى « ولا يزيد »

(٢) فى هامش الاصول الثلاثة مانصه : قال الله : « أو يجمل الله لمن سيلا » فقال عليه السلام : خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لمن سيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والذئب بالذئب جلد مائة والرجم . فاذا كان الرجم مقرونا بالمجلد فنزول آية الجلد بدمه فى النور لا تخالف الجلد المذكور فى الحديث (٣) من قوله : « وقد يمكن » الى قوله : « فصح قولنا » سقط من رقم ١١ .

شريعة ابدأ . وهذا قول يؤدي الى ابطال جميع الشرائع والى الكفر ، وليس الأمر الثانى بأوكد من الأول أصلا

قال على : ثم نعرض عليهم هذا السؤال الفاسد فنقول لمن كان منهم مالكيًا . أتقول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الزكاة من زيت الفجل ، ومن الفول والعلمس^(١) ، ومن عروض التجارة . وقد كان ذلك موجودا بالمدينة وكانت التجارة هي الغالبة على المهاجرين ، ومعاش جميع أهل مكة لانحاشي منهم أحدا في أيامه عليه السلام ، وهل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في الثمار ، وقد كانت تتبايع على عهده بالمدينة بلاشك ؟ ونقول له ان كان حنفيا . أتقول : انه عليه السلام أخذ الزكاة من القثاء والزمان والخضراوات والقطن ؟

ونقول لمن كان منهم شافعيًا . هل تقول : انه عليه السلام بسمل ولا بد في كل ركعة قبل أم القرآن ؟

فان قالوا : قد قام الدليل على كل ما ذكرنا ، ولا ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما أوجب القرآن ، وخلاف ما جاء به امره ، قلنا لهم : هذا قولنا نفسه في جلد ماعز ، وفي الاستعاذة . فان قالوا : نعم ، قد فعل ذلك كله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا ما لم يأت في شيء من الروايات انه فعله عليه السلام فلا ينكروا هذا على من قاله فيما جاء به نص كلام الله عز وجل ، وان قالوا لم يفعله عليه السلام ولكننا أوجبناه بالدلائل ، اقرؤا على أنفسهم بالكفر ، وباحداث شريعة لم يأذن بها الله تعالى ، ولا علمها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وصرحوا بان النبي عليه السلام خالف أمر ربه جهاراً وضيع الواجب ، وانهم استدركوا ذلك وعملوا بأمر ربهم ، وهذا لا يقوله مسلم . والله الموفق للصواب

(١) بفتح العين واللام ، هو العدس وقيل ضرب من القمح باليمن يكون في السكام منه حبتان .

فصل

قال على : وقد يرد خبر مرسل إلا أن الاجماع قد صح بما فيه ، متيقنا منقولاً جيلاً فجيلاً ، فان كان هذا علمنا أنه منقول نقل كافة كنقل القرآن ، فاستغنى عن ذكر السند فيه ، وكان ورود ذلك المرسل وعدم وروده سواء ولا فرق . وذلك نحو « لا وصية لوارث » ، وكثير من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم ، وان كان قوم قدرووها باسانيد صحاح ، فهي منقولة نقل الكافة ، كشق القمر مع انه مذكور في القرآن ، وكاطعامه النفر الكثير من الطعام اليسير ، وكسقيه الجيش من ماء يسير في قدح ، وكصبه وضوءه في البئر فائثالت بماء عظيم بتبوك ، وكرميه التراب في عيون أهل حنين فاصابت جميعهم ، وهي مذكورة في القرآن

وأما المرسل الذي لا اجماع عليه فهو مطرح على ما ذكرنا ، لأنه لا دليل على قبوله البتة ، فهو داخل في جملة الأقوال التي اذا أجمع عليها قبلت ، واذا اختلف فيها سقطت ، وهي كل قولة لم يأت بتفصيلها باسمها نص . ومن قال بذلك دون برهان كان عاصياً لقول الله تعالى : « قل انما حرم ربى الفواحش ماظهر منها وما بطن والانم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » .

قال على : وان العجب ليكثر من الخنفين ، والمالكين ، فانهم يأبون قبول خبر الواحد في عدة مواضع ، ويقولون قد جاء القرآن بخلافها ، نعم ! ويتركونها والقرآن موافق لها على ما قد ذكرنا ، ثم يتركون القرآن لنقل لأحد . فان قال قائل : وكيف ذلك ؟ قلنا له وبالله تعالى التوفيق : انهم يقولون كثيراً بالمرسل وهو نقل لأحد لأن المسكوت عن ذكره المجهول حاله هو ومن هو معدوم سواء ، وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال على : وقد اجاز بعض أصحابنا أن يرد حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الاجماع على خلافه ، قال وذلك دليل على انه منسوخ قال على : وهذا عندنا خطأ فاحش متيقن ، لوجهين برهانيين ضروريين ، احدهما : أن ورود حديث صحيح يكون الاجماع على خلافه معدوم ، لم يكن قط ، ولا هو في العالم . فن ادعى انه موجود فليذكره لنا ولا سبيل له والله الى وجوده ابدا . والثاني : ان الله تعالى قد قال : « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . فمضمون عند كل من يؤمن بالله واليوم الآخر ان ما تكفل الله عز وجل بحفظه فهو غير ضائع ابدا ، لا يشك في ذلك مسلم . وكلام النبي صلى الله عليه وسلم كله وحى بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » والوحى ذكر باجماع الأمة كلها ، والذكر محفوظ بالنص . فكلامه عليه السلام محفوظ بحفظ الله عز وجل ضرورة ، منقول كله اليينا لا بد من ذلك . فلو كان هذا الحديث الذى ادعى هذا القائل انه مجمع على تركه ، وانه منسوخ كما ذكره كان ناسخه الذى اتفقوا عليه قد ضاع ولم يحفظ ، وهذا تكذيب لله عز وجل فى انه حافظ للذكر كله ، ولو كان ذلك اسقط كثير مما بلغ عليه السلام عن ربه ، وقد ابطال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله فى حجة الوداع : « اللهم هل بلغت » .

قال على : ولنا نذكر أن يكون حديث صحيح وآية صحيحة التلاوة منسوخين إما بحديث آخر صحيح ، وإما بآية متلوة ، ويكون الاتفاق على النسخ المذكور قد ثبت ، بل هو موجود عندنا ، إلا أننا نقول : لا بد أن يكون الناسخ لهما موجوداً أيضاً عندنا ، منقولاً اليينا محفوظاً عندنا ، مبلياً نحونا بلفظه ، قائم النص لدينا ، لا بد من ذلك . وانما الذى منعنا منه - فهو أن يكون المنسوخ محفوظاً

منقولاً مبلغاناً إلينا ، ويكون النسخ له قد سقط ولم ينقل إلينا لفظه ، فهذا باطل عندنا ، لا سبيل إلى وجوده في العالم أبد الأبد (١) لأنه معدوم البتة ، قد دخل - بأنه غير كائن - في باب المحال والممتنع عندنا . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال علي : وإذا قال الصحابي السنة كذا ، وأمرنا بكذا ، فليس هذا اسناداً (٢) ولا يقطع على أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينسب إلى أحد قول لم يُرو أنه قاله ، ولم يقر برهان على أنه قاله ، وقد جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال : كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهانا عمر ، فأنهينا . وقد قال بعضهم : السنة كذا ، وإنما يعني أن ذلك هو السنة عنده على ما أدّاه إليه اجتهاده ، فمن ذلك ما حدثناه * حماد ثنا الأصيلي ثنا أبو زيد المروزي ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا أحمد بن محمد ثنا عبد الله بن أبيونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله . قال كان ابن عمر يقول : ليس حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ، إن حُبِسَ أحدكم عن الحج طاف (٣) بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج [عاماً] (٤) قابلاً فيهدى أو يصوم أن لم يجد هدياً

قال أبو محمد : ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها أن النبي صلى الله عليه وسلم إذ صد عن البيت لم يطف به ، ولا بالصفاء والمروة ، بل أحل حيث كان بالحديبية ولا مزيد . وهذا الذي ذكره ابن عمر لم يقع قط لرسول الله صلى الله عليه وسلم * ثنا حماد بن أحمد قال ثنا عياش بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن قال ثنا محمد بن اسمعيل الصايغ ثنا عبد الله بن بكر السهمي ثنا سعيد بن أبي عروبة عن مطر

(١) الرسم في رقم ١١ : أبدأ لا بد (٢) في هامش النسخ . « فليس هذا مسنداً » وعليه علامة الصحة

(٣) في الأصل « طاف » والصواب من البخاري (٤) الزيادة من البخاري

هو - الوراق - عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص .
قال : لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، عدة ام الولد اذا توفى
عنها سيدها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة اشهر وعشرا * ثنا عبد الله
ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ابنا محمد بن بشار بن دار ثنا
يحيى - هو ابن سعيد القطان - ثنا عبد المجيد بن جعفر ثنا وهب بن كيسان .
قال : اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فاخر الخروج حتى تعالى النهار ، ثم خرج
فخطب فاطال الخطبة ، ثم نزل فصلى ركعتين ، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة .
فذكر ذلك لابن عباس ، فقال : اصاب السنة

قال أبو محمد : وقد صح عن ابن عباس أنه قرأ أم القرآن على الجنابة في الصلاة وجهر. وقال : إنها سنة ، كما * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا أبو اسحق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن سعد عن طلحة . قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب قال : لتعلموا أنها سنة - سعد هذا هو - ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - وطلحة - هو ابن عبد الله بن عوف . وروى عن أنس : أنه أفطر في منزله في رمضان إذ أراد السفر قبل أن يخرج وقال إنها سنة

وخصومنا في هذا الموضع لا يقولون بشيء من هذا ، فقد نقضوا اصلهم
ومن أضل ممن لا يجعل قول هؤلاء : هي السنة سنة ، ويجعل قول سعيد بن المسيب
في دية أصابع المرأة : هي السنة سنة

قال ابو محمد: فلما وجدنا ذلك منصوفا عنهم، لم يحل لنا أن ننسب الى النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً لانعله، فنكون قد دخلنا في نهى الله عز وجل إذ يقول: «ولا تقف ما ليس لك به علم». فنأقدم على هذا فهو قليل الورع حاكم بالظن، والظن لا يغني من الحق شيئاً. وهذا مذهب أهل الصدر الأول كما ثبتنا عبد الله بن ربيع التميمي عن عبد الملك بن عمر الخولاني عن محمد بن

بكر البصرى عن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن معاذ اخبرنى أبى ثناشعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت : استحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرت ان تعجل العصر وتؤخر الظهر ، وتغتسل لهما غسلا . وان تؤخر المغرب وتعجل العشاء ، وتغتسل لهما غسلا . وتغتسل لصلاة الصبح غسلا . فقلت لعبد الرحمن : أعن النبى صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا أحدثك عن النبى صلى الله عليه وسلم بشئ .

قال على : فهذا عبد الرحمن يحكى أنها أمرت فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ولم يستجز ان يقول ومن يأمر بهذا إلا النبى صلى الله عليه وسلم ، لاسيما فى حياته عليه السلام ، وانما اقدم على القطع فى هذا ، من قل فهمه ورق ورعه واشتغل بالقياسات الفاسدة عن مراعاة حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، والفاظ القرآن . وقد قال بعضهم اذا جاء عن صاحب فتيا من قوله ؛ إلا أن فيها شرع شريعة ، او حد محدوداً ، أو وعيدا . فان هذا مما لا يقال بقياس ، ولا يقال إلا بتوقيف فاستدل بذلك على أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال على : وقائل هذا القول الساقط ، يقرأ أنهم رتبوا فى الخبر ثمانين برأيهم ، وقد أجازهم الله تعالى من ذلك . ونحن نجد أنهم رضى الله عنهم قالوا بكل ما ذكرنا برأيهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى وبعد موته ، فقد قالت طائفة من الصحابة : حبط عمل عامر بن الأكواع ، إذ ضرب نفسه بسيفه فى الحرب فأكذب النبى صلى الله عليه وسلم ذلك . وعمر قد قال : دعنى أضرب عنق حاطب فقد نافق ، فباطل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ذلك . وفى قول عمر الذى ذكرنا ايجاب شرع فى ضرب عنق امرئ مسلم ، واخبار بغيث فى انه منافق ومثل هذا كثير مما سند كره فى باب ابطال التقليد ان شاء الله تعالى . وكل هذا فقد يقوله المرء مجتهداً متأولاً ومستعظماً لما يرى ، فخطئ ومصيب

وان العجب ليكثر ممن ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا بظنه الفاسد ، وينكر أن يكون عليه السلام جلد ماعزا . وقد صرح عنه عليه السلام الحكم بالجلد على المحصن مع الرجم ، ونزل القرآن بجلد الزناة كلهم . وقد ذكر أبو هريرة حديث النفقة على الزوجة والولد والعبد . فقال في آخره : تقول امرأتك اتفق على أو طلقني . فقيل له : اهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لا . ولكن هذا من كيس أبي هريرة

والعجب من القائل ان مثل هذا لا يقال بالقياس ، نعني في مثل قول عائشة رضي الله عنها لأم ولد زيد بن ارقم : أبلغني زيدا أنه ان لم يتب فقد ابطال جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يقول بالقياس ما هو أشنع من هذا ، فبعضهم يفرق بين الفأرة والعصفور الواقعين في البئر يموتان فيه ، وبين الدجاجة والسنور يموتان في البئر ، فيوجب من أحدهما عشرين دلو ، ومن الآخر أربعين دلو . ويجيز بيع ثوب من ثوبين او من ثلاثة يختاره المشتري بغير عينه ولا يجيز بيع ثوب من أربعة اثواب فصاعدا يختاره المشتري ، ويرى القطع في الساج والقنا (١) ولا يراه في سائر الخشب ، وبعضهم يفرق بين سلم بغل في بغلين وبين سلم بغلين في بغلين فيحل أحدا الوجهين ويحرم الآخر . وتحكمهم في الدين لو جمع لقامت منه أسفار ، ونحن لا ننسب الى النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما صح عندنا بالنقل ، أو صح ان ربه تعالى أمره به ولم ينسخه عنه . فقد قال عليه السلام : « ان كذبا على ليس ككذب على أحد ، فن كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار »

قال علي : وليس في تعمد الكذب أكثر من أن تسمع كلاما لم يخبرك أحد تنق به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ، ولا سمعته يقوله ، ولا علمت ان الله تعالى أمر به فتنسبه أنت برأيك وظنك الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) القنا : القصب التي تتخذ منه الرماح . وفي رقم ١١ : الساج « والعبا » بفتحات

قاله. نعوذ بالله العظيم من ذلك

فصل

قال علي : وقد ذكر قوم لا يتقون الله عز وجل أحاديث في بعضها ابطال شرائع الاسلام ، وفي بعضها نسبة الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واباحة الكذب عليه وهو * ما ثناه المهلب بن أبي صفرة (١) ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور القيرواني ثنا يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب اخبرني شمر (٢) بن نعيم عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس (٣) عن ابيه عن جده عن علي بن أبي طالب . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سيأتي ناس يحدثون عني حديثا ، فمن حدثكم حديثا يضارع القرآن فانا قلته ، ومن حدثكم بحديث لا يضارع القرآن فلم اقله . فانما هو محسوة من النار

قال أبو محمد : الحسين بن عبد الله ساقط 'متهمة' بالزندقة * وبه الى ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن الاصبغ (٤) بن محمد بن أبي منصور. انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحديث عني على ثلاث ؛ فأما حديث بلغكم عني تعرفونه بكتاب الله تعالى فاقبلوه ، وأما حديث بلغكم عني لا تجدون في القرآن ما تنكرونه به ولا تعرفون موضعه فيه فاقبلوه ، وأما حديث بلغكم عني تقشعروا

(١) كذا بهامش ١٣ مصححا وفي رقم ١١ المهلب فقط ولكنه سيأتي بعد هذا في النسخ كلها كما صححناه هنا «ومناس بفتح الميم» وتخفيف النون (٢) في رقم ١٣ شمس بالسين المهملة وهو خطأ . وشمر هذا مصري دخل الاندلس ومات بها وهو منكر الحديث (٣) هكذا نسبة هنا ولم أجده كذلك في رجال الحديث بل اسمه : «حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة سعيد الحيري المدني» وهو الصواب (٤) في الاصل «الاصبغ» مصفرا وبالعين المهملة . وفي نسخة مصفرا بالمعجمة وكلاهما خطأ

منه جلودكم وتشمز منه قلوبكم وتجدون في القرآن خلافه فردوه
قال أبو محمد : هذا حديث مرسل - والاصبغ - مجهول * ثنا أحمد بن عمر ثنا
ابن يعقوب ثنا ابن محزون (١) ثنا المغامى (٢) ثنا عبد الملك بن حبيب عن مطرف
ابن عبد الله عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن . ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال في مرضه : « لا يمسك الناس على شيئا ، لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه
ولا احرم إلا ما حرم الله في كتابه » . وهذا مرسل ، إلا أن معناه صحيح لأنه
عليه السلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئا من عند نفسه بغير وحى
من الله تعالى به اليه ، واحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه : « وما ينطق
عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » . فنص كتاب الله تعالى يقضى بأن كل ما
قاله عليه السلام فهو عن الله تعالى * واخبرني المهلب بالسند الأول الى ابن
وهب حدثني سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن لايتهم عن الحسن .
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « واني لا أدري لعلمكم أن تقولوا على
بعدي ما لم اقل ما حدثتم عنى مما يوافق القرآن فصدقوا به ، وما حدثتم عنى مما
لا يوافق القرآن فلا تصدقوا به ، وما لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقول
مالا يوافق القرآن ، وبالقرآن هداة الله »

قال أبو محمد : وهذا مرسل وفيه - عمرو بن أبي عمرو - وهو ضعيف ، وفيه
أيضا مجهول * ثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن
خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا عبد الوهاب - هو الثقفى -
سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة ان ابن عمير حدثه . ان رسول

(١) فى رقم ١٣ خلون بالفاء (٢) بضم الميم الاولى وقيل بفتحها نسبة الى
مغاماة مدينة بالاندلس وهو « يوسف بن يحيى بن يوسف الازدى » من ولد
أبى هريرة فقيه نبيل توفى سنة ٢٨٣ وقيل سنة ٢٨٨ (٣) فى رقم ١١
« لا تمسك الناس شيئا »

الله صلى الله عليه وسلم : جلس في مرضه الذي مات فيه الى جنب الحجر فحذر
الفتن وقال: انى والله لا يمسك الناس على بشىء ، انى لا أحل إلا ما أحل الله في
كتابه ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه

قال على : و هذا مرسل لا يصح . وفيما أخذناه عن بعض اصحابنا عن القاضى
عبد الله بن محمد بن يوسف عن ابن الدخيل عن محمد بن عمرو العقيلي ثنا محمد
ابن أيوب ثنا أبو عون محمد بن عون الزياىي ثنا اشعث بن برآز (١) عن قتادة
عن عبد الله بن شقيق (٢) عن أبي هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : اذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به ، حدثت به أولم أحدث
قال على : - وأشعث بن برآز - كذاب ساقط لا يؤخذ حديثه (٣) وثنا
المهلب بن أبي صفرة ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور ثنا يونس بن عبد الأعلى
عن ابن وهب أخبرني الحرث بن نهان عن محمد بن عبد الله العزمي عن عبد الله
ابن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : ما بلغكم عني من قول حسن لم أقله ، فانا قلته

قال على : - الحرث - ضعيف - والعزمي - ضعيف - وعبد الله بن سعيد -
كذاب مشهور وهذا هو نسبة الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
لأنه حكى عنه انه قال لم أقله فانا قلته - فكيف يقول ما لم يقل ، هل يستجيز
هذا الا كذاب زنديق كافر احمق ، إنا لله وإنا اليه راجعون على عظيم المصيبة ،
بشدة مطالبة الكفار لهذه الملة الزهراء ، وعلى ضعف بصر كثير من أهل الفضل
يجوز عليهم مثل هذه البلايا ، لشدة غفاتهم ، وحسن ظنهم لمن أظهر لهم الخير

(١) بفتح الباء وتخفيف الراء المفتوحة وآخره زاي (٢) في الاصل « رشيق »
وفي نسخة أخرى « سفين » وكلاهما خطأ (٣) رواه أيضاً ابن عدى عن محمد
ابن عون الزياىي وقال : « منكر جداً » وكذلك استنكره العقيلي وقال
« ليس له اسناد يصح »

قال على : فاحدى الطائفتين ابطلت الشرائع ، والأخرى اباحت الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن نبرأ الى الله تعالى من كلتا هاتين الطائفتين وهاتين المسألتين (١)

وتقول للأولى : أول ما تعرض على القرآن الحديث الذى ذكرتموه فلما عرضناه وجدنا القرآن يخالفه ، قال الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . وقال تعالى : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » . وقال تعالى : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » . ونسأل قائل هذا القول الفاسد . فى أى قرآن وُجدَ أن الظهر أربع ركعات ، وان المغرب ثلاث ركعات ، وان الركوع على صفة كذا ، والسجود على صفة كذا ، وصفة القراءة فيها والسلام ، وبيان مايجتنب فى الصوم ، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة ، والغنم والابل والبقر ، ومقدار الاعداد المأخوذ منها الزكاة ، ومقدار الزكاة المأخوذة ، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة ، وصفة الصلاة بها وبمزدلفة ورمي الجمار ، وصفة الاحرام ، ومايجتنب فيه ، وقطع السارق ، وصفة الرضاع المحرم ، وما يحرم من المأكول ، وصفتنا الذبائح والضحايا ، وأحكام الحدود ، وصفة وقوع الطلاق (٢) ، وأحكام البيوع ، وبيان الربا ، والاقضية ، والتداعى والأيمان والأحباس ، والعمرى ، والصدقات ، وسائر أنواع الفقه . وانما فى القرآن جُلّ لو تُركنا وإياها ، لم ندر كيف نعمل فيها . وانما المرجوع اليه فى كل ذلك النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الاجماع انما هو على مسائل يسيرة [قد جمعناها كلها فى كتاب واحد ، وهو الموسوم بكتاب المراتب ، فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك (٣)] ، فلا بد من الرجوع الى الحديث ضرورة

(١) فى رقم ١١ هذين السبيلين ولم يذكر « هاتين المسألتين »

(٢) فى رقم ١١ : وصفة الذبائح... وفروع الطلاق... وسائر أبواب الفقه

(٢) ما بين المربعين من رقم ١٣

ولو أن امرأ قال: لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة،
ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس الى غسق الليل ، وأخرى عند
الفجر ، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ولاحد للاكثر في ذلك ،
وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال ، وانما ذهب الى هذا بعض غالية
الرافضة ممن قد اجتمعت الامة على كفرهم ، وبالله تعالى التوفيق

ولو ان امرأ لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الامة فقط ويترك كل ما اختلفوا
فيه مما قد جاءت فيه النصوص لكان فاسقا بإجماع الامة ، فهاتان المقدمتان
توجب بالضرورة الاخذ بالنقل

وأما من تعلق بحديث التقسيم . فقال : ما كان في القرآن أخذناه ، وما
لم يكن في القرآن لا ما يوافقه ولا ما يخالفه اخذناه ، وما كان خلافا للقرآن
تركناه . فيقال لهم : ليس في الحديث الذي صح شئ يخالف القرآن ، فان عد الزيادة
خلافا ، لزمه أن يقطع في فلس من الذهب ، لأن القرآن جاء بعموم القطع . ولزمه
أن يحمل العذرة ، لان في نص القرآن : « قل لا اجد فيما أوحى الى محرما على
طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس أو فسقا
أهل لغير الله به » . والعذرة ليست شيئا مما ذكر . فان قال : هو رجس ، قيل له
كل محرّم فهو رجس ، لاسيما ان كان مخاطبنا ممن يستحل اموال الابل وبعرها
فأى فرق بين أنواع العذرات لولا التحكم ، ولزمه أيضاً أن يحل الجمع بين العمة
وبنت أخيها ، لان القرآن نص على المحرمات ، ثم قال : « واحل لكم ما وراء
ذلك » . فان عد الزيادة خلافا ، لزمه كما ذكرناه

وأما الطائفة الأخرى المبيحة للقول بما لم يأت نصاعن النبي صلى الله عليه وسلم
واباحة أن ينسب ذلك اليه ، فحسبنا أنهم مقرون على أنفسهم بانهم كاذبون
وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « من حدث عني بحديث
وهو يرى انه كذب فهو احد الكاذبين » * نناه احمد بن محمد الجسورى قال ثنا

وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح عن أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن شعبة وسفيان عن حبيب عن ميمون بن أبي شبيب عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عليه السلام : « لا تكذبوا على فانه من يكذب على يلج النار » . وروينا هذا المعنى مسندا صحيحا من طريق علي ، وأبي هريرة ، وسمرة وانس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال علي : وقال محمد بن عبد الله بن مسرة : الحديث ثلاثة أقسام ، حديث موافق لما في القرآن فالأخذ به فرض ، وحديث زائد على ما في القرآن فهو مضاف الى ما في القرآن والأخذ به فرض ، وحديث مخالف لما في القرآن فهو مطرح قال علي بن احمد : لاسبيل الى وجود خبر صحيح مخالف لما في القرآن أصلا ، وكل خبر شريعة فهو اما مضاف الى ما في القرآن ومعطوف عليه ومفسر لجملة ، واما مستثنى منه مبين لجملة ، ولا سبيل الى وجه ثالث

فان احتجوا : باحاديث محرمة أشياء ليست في القرآن . قلنا لهم : قد قال الله عز وجل : « يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » . فكلما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الخمار الأهل ، وسباع الطير ، وذوات الأنياب ، وغير ذلك فهو من الخبائث . وهو مذکور في الجملة المتلوة في القرآن ومفسر لها والمعتز بها يُسئل : أيحرم أكل عذرتة أم يحلها ؟ فان أحلها خرج عن اجماع الامة وكفر ، وان حرمها فقد حرم ما لم ينص الله تعالى على اسمه في القرآن فان قال : هي من الخبائث . قيل له : وكل ما حرم عليه السلام فهو كالخنزير وكل ذلك من الخبائث

قال علي : فان قال : قد صح الاجماع على تحريمها . قيل له : قد أقررت بان الامة مجمعة على اضافة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من السنن الى القرآن مع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن ذلك كما حدثنا عبد الرحمن

ابن سلمة - صاحب لنا - قال ثنا احمد بن خليل قال ثنا خالد بن سعيد (١)
ثنا احمد بن خالد ثنا احمد بن عمرو المكي - وكان ثقة - ثنا محمد بن أبي عمر
العدني ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن سالم أبي النصر (٢) عن عبيد الله بن
أبي رافع عن أبيه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ألقين
أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أسرت به أو نهيت عنه . فيقول :
لا ادري ، ما وجدنا في كتاب الله تعالى اتبعناه » . فهذا حديث صحيح بالنهي
عما تعمل به هؤلاء الجهال وبالله تعالى التوفيق . مع ما قدمنا من انه لا يختلف
مسلمان في ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مضاف الى ما في
القرآن ، وانهم انما اختلفوا في الطرق التي بها يصح ما جاء عنه عليه السلام فقط
وقد سألت بعض من يذهب هذا المذهب ، عن قول الله تعالى وقد ذكر
النساء المحرمات في القرآن ثم قال تعالى : « واحلّ لكم ما وراء ذلكم » . ثم
روى أبو هريرة وأبو سعيد أنه عليه السلام : حرّم الجمع بين المرأة وعمتها ،
والمرأة وخالتها . وليس هذا اجماعاً فعثمان البتي وغيره يرون الجمع بين المرأة
وعمتها والمرأة ، وخالتها حلالا . فقال لي : ليس هذا الحديث خلافاً للآية
لكنه مضاف اليها . فقلت له : فعلى هذا لا سبيل الى وجود حديث يخالف لما
في القرآن أصلاً ، وكل حديث اتى فهو مضاف الى ما في القرآن ولا فرق ،
وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال علي : وليس كل من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه صحابيا ،

(١) في رقم ١١ : « خالد بن سمر » (٢) في الاصل : « سالم بن أبي النصر »
وفي أخرى : « سالم بن أبي النصر » وكلاهما خطأ . فانه سالم بن أبي أمية التيمي .
وكنيته أبو النصر

ولو كان ذلك لكان أبو جهل من الصحابة ، لأنه قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وحادثه وجالسه وسمع منه . وليس كل من أدركه عليه السلام ولم يلقه ثم أسلم بعد موته عليه السلام أو في حياته - إلا أنه لم يره - معدودا في الصحابة ولو كان ذلك لكان كل من كان في عصره عليه السلام صحابيا ، ولا خلاف بين أحد في أن علقمة والاسود ليسا صحابين ، وهما من الفضل والعلم والبر بحيث هما ، وقد كانا عالين جليلين أيام عمر ، وأسلما في أيام النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما الصحابة الذين قال الله تعالى فيهم : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم » . الآية ، ومن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بشيء - والسامع كافر ثم أسلم فحدث به وهو عدل - فهو مسند صحيح واجب الأخذ به ، ولا خلاف بين أحد من العلماء في ذلك ، وإنما شرط العدالة في حين النذارة والمجئ بالخبر ، لافي حين مشاهدة ما أخبر به ، وقد كان في المدينة في عصره عليه السلام مناققون بنص القرآن ، وكان بها أيضا من لا ترضى حاله كهيت (١) المخنث الذي امر عليه السلام بنفيه ، والحكم الطريد (٢) وغيرهما ، فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصحابة * حدثني احمد بن قاسم قال حدثني أبي قاسم ابن محمد بن قاسم قال حدثني جدي قاسم بن أصبغ قال ثنا اسحق بن الحسن الحرابي (٣) ثنا زكريا بن عدي (٤) ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة (٥) عن أبيه . قال : كان حي من بني ليث على ميلين من المدينة ،

(١) بكسر الهاء . وقصته رواها البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (٢) هو الحكم بن أبي العاص ، أبو مروان بن الحكم (٣) في رقم ١١ : « الجوى » وهو خطأ . (٤) في الاصل : « زكريا بن أبي عدي ثنا عدي » وهو خطأ . فليس هناك هذا الاسم . وإنما هو ما ذكرنا . وزكريا هذا سمع على بن مسهر وروى عنه (٥) في الاصل : « أبي بريدة » وهو خطأ . بل هو عبد الله بن بريدة بن الخصيب الاسلمي

قال فجاءهم رجل وعليه حلة . فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كساني هذه الحلة وأمرني أن احكم في دمائكم وأموالكم بما أرى . قال : وقد كان خطب منهم امرأة في الجاهلية فلم يزوجه ، فانطلق حتى نزل على تلك المرأة ، فارسلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : كذب عدو الله ، ثم أرسل رجلا فقال ان وجدته حيا - ولا أراك تجده - فاضرب عنقه ، وان وجدته ميتا خرقه بالنار . قال علي : فهذا من كان في عصره صلى الله عليه وسلم يكذب عليه كما ترى . فلا يقبل إلا من سمى وعرف فضله . واما قدامة بن مظعون ، وسيرة بن جندب ، والمغيرة بن شعبة ، وأبو بكرة ، رضوان الله عليهم ، فافضل أئمة عدول . أما قدامة فبدرى مغفور له بيقين مرضى عنه . وكل من تيقنا ان الله عز وجل رضى عنه واسقط عنه الملامة ، ففرض علينا أن نرضى عنه ، وان لا نعدد عليه شيئا ، فهو عدل بضرورة البرهان القائم على عدالته من عند الله عز وجل وعندنا . وبقوله عليه السلام : « ان الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

وأما المغيرة بن شعبة ، فمن أهل بيعة الرضوان وقد أخبر عليه السلام أن لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، فالقول فيه كالقول في قدامة . وأما سيرة بن جندب فأُحدريُّ وشهد المشاهد بعد أحد ، وهلم جرا ، والأمر فيه كالأمر في المغيرة بن شعبة .

وأما أبو بكرة ، فيحتمل أن يكون شبه عليه ، وقد قال ذلك المغيرة ، فلا يأثم هو ولا المغيرة ، وبهذا نقول . وكل ما احتمل ولم يكن ظاهره يقينا فغير منقول عن متيقن حاله بالامس ، فهما على ما ثبت من عدالتهما . ولا يسقط اليقين بالشك ، وهذا هو استصحاب الحال الذي أباه خصومنا ، وهم راجعون اليه في هذا المكان بالصغر منهم ، فاما منهم أحد امتنع من الرواية عن المغيرة وأبى بكرة معا ، وأبى بكرة وهو متأول

واما سمره فتأول أيضاً والمتأول مأجور وان كان مخطئاً، وكذلك قدامة
تأول أن لاجناح عليه وصدق لاجناح عليه عند الله تعالى في الآخرة بلا شك
وأما في أحكام الدنيا فلا، ولنا في الدنيا أحكام غير أحكام الآخرة
وكذلك كل من قاتل علياً رضوان الله عليه يوم صفين، وأما أهل الجمل
فما قصدوا قط قتال علي رضوان الله عليه، ولا قصد علي رضوان الله عليه قتالهم
وانما اجتمعوا بالبصرة للنظر في قتلة عثمان رضوان الله عليه واقامة حق الله
تعالى فيهم، فتسرع الخائفون على أنفسهم أخذ حدة الله تعالى منهم - وكانوا
أعداداً عظيمة يقربون من الالوف - فأتاروا القتال خفية حتى اضطر كل
واحد من الفريقين الى الدفاع عن أنفسهم، إذ رأوا السيف قد خالطهم، وقد
جاء ذلك نصاً مروياً

وان العجب ليكثر ممن يبيح لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي
والليث وسفيان واحمد وداود رحمهم الله، أن يجتهدوا في الدماء وفي الفروج
وفي العبادات، فيسفك هذا دماً يحلّه باجتهاده ويحرمه سائر من ذكرنا، ويحل
أحدهم فرجاً ويحرمه الآخر، ويحل أحدهم مالا ويحرمه الآخر، ويوجب أحدهم
حداً ويسقطه الآخر، ويوجب أحدهم فرضاً وينقضه (١) الآخر، ويحرم أحدهم
عملاً ويحلّه الآخر، ولم يختلفوا قط إلا فيما ذكرنا. فيجيز هؤلاء الحكم
فيما ذكرنا، ويعذرهم في اختلافهم في استباحة الدماء فما دونها، وليس عندنا
من أمرهم إلا أنهم فيما بدّلنا مسلمون فاضلون يلزمنا توقيهم والاستغفار لهم،
إلا أننا لا نقطع لهم بالجنة ولا بنعيم عقودهم ولا برضى الله عز وجل عنهم،
لكن نرجو لهم ذلك ونخاف عليهم كسائر افاضل المسلمين ولا فرق - ثم لانخير
ذلك لعلّى وأم المؤمنين وطلحة والزبير وعمار وهشام بن حكيم ومعاوية وعمر
والنعمان وسمره وأبي القادية (٢) وغيرهم، وهم أئمة الاسلام حقوا المقطوع على
(١) في رقم ١١: «ويسقطه». (٢) بفتح الغين المعجمة. وهو الجهني قاتل عمار بن ياسر

فضلهم وعلى أكثرهم بانهم في الجنة ، وهذا لا يخيل إلا على مخذول وكل من ذكرنا من مصيب أو مخطئ - فأجور على اجتهاده إما اجرين واما اجرا ، وكل ذلك غير مستقط عدالتهم . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال على : وحكم الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يورد بنص لفظه لا يبدل ولا يغير ، إلا في حال واحدة ، وهي أن يكون المرء قد ثبت فيه وعرف معناه يقينا ، فيسئل فيفتي بمعناه وموجبه ، أو يناظر فيحتج بمعناه وموجبه ، فيقول : حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، وأمر عليه السلام بكذا وأباح عليه السلام كذا ، ونهى عن كذا ، وحرم كذا ، والواجب في هذه القضية ماصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذا . وكذلك القول فيما جاء من الحكم في القرآن ولا فرق . وجائز أن يخبر المرء بموجب الآية وبحكمها بغير لفظها ، وهذا مالا خلاف فيه من أحد - في أن ذلك مباح كما ذكرنا واما من حدث واسند القول الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يحل له الا أن يتحرى الالفاظ كما سمعها لا يبدل حرفا مكان آخر ، وان كان معناها واحدا ، ولا يقدم حرفا ولا يؤخر آخر ، وكذلك من قصد تلاوة آية أو تعلمها وتعليمها ولا فرق . وبرهان ذلك : ان النبي صلى الله عليه وسلم علم البراء بن عازب دعاء وفيه «ونبيك الذي ارسلت » فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على النبي صلى الله عليه وسلم قال : وبرسولك الذي ارسلت . فقال النبي عليه السلام : لا «ونبيك الذي ارسلت » فأمره عليه السلام كما تسمع ألا يضع لفظة «رسول» في موضع لفظة «نبي» وذلك حق لا يُحِيل معنى ، وهو عليه السلام رسول ونبي ، فكيف يسوغ للجهال المغفلين أو الفساق المبطلين ، ان يقولوا أنه عليه السلام كان يجوز أن

توضع في القرآن مكان «عزيز حكيم» «غفور رحيم» «أو سميع عليم» وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا؟ والله تعالى يقول مخبرًا عن نبيه صلى الله عليه وسلم: «ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي». ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى. أم كيف يسوغ لأهل الجهل والعمى إباحة القراءة المفروضة في الصلاة بالاعجمية مع ما ذكرنا، ومع إجماع الأمة على أن انسانا لو قرأ أم القرآن فقدم آية على أخرى، أو قال: الشكر للصمد مولى الخلائق، وقال هذا هو القرآن المنزل لكان كفرًا بإجماع. ومع قوله تعالى: «لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين». ففرق تعالى بينهما، واخبر أن القرآن انما هو باللفظ العربي لا بالعجمي، وأمر بقراءة القرآن في الصلاة، فمن قرأ بالاعجمية فلم يقرأ القرآن بلا شك

والعجب أن قائل هذا الهجر لا يميز الدعاء في الصلاة إلا بما يشبه ما في القرآن لا بتسمية المدعو لهم، ولا بغير ذلك. وقد جاء النص بإباحة الدعاء فيها جملة. ويقول: ان من عطس في الصلاة فقال: الحمد لله رب العالمين، فحرك بها لسانه فقد بطلت صلاته. فسبحان من وفقهم لخلاف الحق في كلا الوجهين، فيجيزون القراءة في الصلاة بخلاف القرآن، ويبطلون الصلاة بذكر آية من القرآن، ويمنعون من الدعاء فيها إلا بما في القرآن أو ما يشبهه، ولا شبه للقرآن في شيء من الكلام بإجماع الأمة.

واحتج بعضهم في ذلك بقوله تعالى: «وانه لفي زبر الأولين». وبخطابه تعالى لنا بالعربية حاكيا كلام موسى عليه السلام

قال على: وهذا لا حاجة لهم فيه لأن الذي في زبر الأولين انما هو معنى القرآن لا القرآن، ولو كان القرآن في زبر الأولين لما كان محمد صلى الله عليه وسلم مخصوصا به، ولا كانت له فيه آية، وهذا خلاف النصوص (١) والخروج

عن الأسلام لأنه لو أنزل على غيره قبله لما كان محمد صلى الله عليه وسلم مخصوصا به ، وأما حكايته تعالى لنا كلام موسى وغيره بلغتنا ، فلم يلزمنا تعالى قراءة الفاظهم بنصها ، ولا نمنع نحن من تفسير القرآن بالاعجمية لمن يترجم له ، وانما نمنع من تلاوته في الصلاة ، أو على سبيل التقرب بتلاوته الى الله تعالى بغير اللفظ الذي أنزل به ، لا بكلام أعجمي ولا بغير تلك الالفاظ وان وافقتها في العربية ، ولا بتقديم تلك الالفاظ بعينها ولا بتأخيرها ، وانما نجز الترجمة التي أجازها النص على سبيل التعليم والافهام فقط . لا على سبيل التلاوة التي تقصد بها القربة ، والله تعالى التوفيق

وبلا خلاف من أحد من الأمة إن القرآن معجز ، وبيقين ندرى أنه اذا ترجم بلغة أعجمية ، أو بالفاظ عربية غير الفاظه ، فإن تلك الترجمة غير معجزة ، واذ هي غير معجزة فليست قرآنا . ومن قال فيما ليس قرآنا إنه قرآن فقد فارق الاجماع ، وكذب الله تعالى ، وخرج عن الاسلام ، إلا أن يكون جاهلا ؛ ومن اجاز هذا وقامت عليه الحجة ولم يرجع ، فهو كافر مشرك مرتد حلال الدم والمال ، لا نشك في ذلك أصلا . وأيضاً فقد قال تعالى مخبراً عن نبيه صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى » . فلما صح بنص القرآن أن كلامه عليه السلام وحي كله ، حرم بلا شك تحريف الوحي واحالته كما حرم ذلك في الوحي المتلو الذي هو القرآن ، ولا فرق

ومن حدث بحديث قبله الى غيره كما بلغه إياه غيره واخذ عنه ؛ فليس عليه أن يكرره أبداً حتى يحصل في حد الهذيان ، وقد أدى ما عليه بتبليغه قال أبو محمد : وبهذا يبطل قول من رام توهين الحديث المسند ، بأن فلانا ارسله . اذ لو كان سكوت المرء - في بعض الأحيان - عن تأدية ماسمع مسقطا للاحتجاج به اذا أداه في وقت آخر أو لم يؤده هو وأداه غيره ، لكان اذا نام أو اكل أو وطي أو اشتغل بصلاة أو مصلحة دنياه أو بشئ من أمر دينه

أو بتبليغ حديث آخر - قد بطل الاحتجاج بما سكت عنه في الاحوال التي ذكرنا . وهذا جنون فادح ممن قاله ، وكفى سقوطا بكل قول أخرج الى الجنون ، وأدى الى المحال والممتنع . والله تعالى التوفيق

وأما اللحن في الحديث : فان كان شيئاً له وجه في لغة بعض العرب ، فليروه كما سمعه ، ولا يبدله ولا يرده الى أفصح منه ولا الى غيره ، وان كان شيئاً لا وجه له في لغة العرب البتة ، فخرام على كل مسلم ان يتحدث باللحن عن النبي صلى الله عليه وسلم . فان فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة ، لأننا قد أيقنا انه عليه السلام لم يلحن قط ، كتيقننا أن السماء محيطة بالأرض ، وان الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب . فن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين ، وفرض عليه أن يصلحه . ويبشره (١) من كتابه ويكتبه معرباً ولا يتحدث به الامعرباً ، ولا يلتفت الى ما وجد في كتابه من لحن ، ولا الى ما حدث شيوخه ملحونا

ولهذا لزم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة ، والا فهو ناقص منحط لا تجوز له الفتيا في دين الله عز وجل * ثنا يونس بن عبدالله ثنا احمد بن عبدالله بن عبد الرحيم ثنا احمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني (٢) ثنا محمد بن بشار - بن دار - ثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين (٣) ثنا سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . انه كان يضرب ولده على اللحن

قال علي : اللحن المحكي عن الله تعالى ورسوله عليه السلام كذب ، والكذب واجب أن يضرب آتية . وقد روى عن شعبة أو عن حماد بن سلمة - الشك مني - انه قال : من حدث عني بلحن فقد كذب علي ، ونحن نقول ذلك وكان شعبة ، وحماد ، وخالد بن الحارث ، وبشر بن المفضل ، والحسن البصري

(١) يعني : يحجوه . وبابه قتل . وأصل البشر القشر بنحو الشفرة

(٢) بضم الخاء وفتح الشين . (٣) بفتح الراء وكسر الزاي

لا يلاحظون البتة. وبالله تعالى التوفيق

فصل في زيادة العدل

قال على واذاروى العدل زيادة على ماروى غيره فسواء انقرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله أو دونه أو فوقه ، فالأخذ بتلك الزيادة فرض . ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض اقبح تناقض ، فيأخذ بحديث رواه واحد ويضيفه الى ظاهر القرآن - الذى نقله أهل الدنيا كلهم- أو يخصه به ، وهم بلا شك أكثر من رواية الخبر الذى زاد عليهم آخر حكما لم يروه غيره ، وفى هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذوفهم وذورع ، وذلك كتركهم قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . لحديث انقردت به عائشة رضى الله عنها ولم يشاركها فيه أحد . وهو : لا قطع الا فى ربع دينار فصاعدا . ويترك قوله تعالى فى الآيات التى ذكر فيها المحرمات من النساء ، ثم قال تعالى بعد ذكر من ذكر : « واحل لكم ما وراء ذلكم » . غرموا الجمع بين المرأة وعمتها ، وليس ذلك مذكورا فى آية التحريم ، بل فيها احلال كل ما لم يذكر فى الآية ، فتركوا ذلك لحديث انقرد به أبو هريرة وابو سعيد وحدهما ، وليس ذلك اجماعا . فان عثمان البنى (١) يبيح الجمع بين المرأة وعمتها ، ثم يعترضون على حكم رواه عدل بان عدلا آخر لم يرو تلك الزيادة ، وان فلانا انقرد بها

قال على : وهذا جهل شديد ، وقد ترك أصحاب أبى حنيفة الزيادة التى روى مالك فى حديث زكاة الفطر . وهى : « من المسامين » فقالوا : انقرد به مالك . وترك أصحاب مالك الاستدعاء الذى رواه سعيد بن أبى عروبة ، وقالوا : انقرد بها سعيد . فكل الطائفتين عابت ما فعلت ، وانكرت ما اتت به ، مع انه قد شورك

(١) بفتح الباء وتشديد التاء وهو عثمان بن مسلم ابو عمرو . كان يبيع البتوت -

وهو ثياب من خز ونحوه - فنسب اليها مات سنة ١٤٣

من ذكرنا في هاتين الزيادتين ولو اتفردا بها ماضر ذلك شيئاً ولا فرق بين ان يروى الراوى العدل حديثاً فلا يرويه أحد غيره ، أو يرويه غيره مرسلأ ، أو يرويه ضعفاء . وبين أن يروى الراوى العدل لفظة زائدة لم يروها غيره من رواة الحديث ، وكل ذلك سواء واجب قبوله بالبرهان الذى قدمناه فى وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ ، وهذه الزيادة وهذا الاسناد هما خبر واحد عدل حافظ ، ففرض قبولهما ولا نبالى روى مثل ذلك غيرها أو لم يروه سواهما ، ومن خالفنا فقد دخل فى باب ترك قبول خبر الواحد ولحق بمن أتى (١) ذلك من المعتزلة وتناقض فى مذهبه ، وانفرد العدل باللفظة كاتفراده بالحديث كله ، ولا فرق

قال على : فان كانت اللفظة الزائدة ناقصة من المعنى ، فالحكم للمعنى الزائد لا للفظ الزيادة لأن زيادة المعنى هو العموم ، وهو الزيادة حينئذ على الحقيقة وهو الحكم الزائد ، والشرع الوارد ، والامر الحادث ، ولان النبى صلى الله عليه وسلم انما بعث شارحاً ومحللاً ومحرمأ ، وهكذا قال ابن عباس اذ ذكر عنده الضب . فاذا روى العدل لفظة لها حكم زائد لم يروها غيره ، أو رواها غيره . أو روى العدل عموماً فيه حكم زائد ، وروى آخرون لفظة فيها اسقاط ذلك الحكم ، فالفرض أن يؤخذ بالحكم الزائد أبداً ، لأنه شريعة واردة قد تيقنا لزومها لنا ، وأتينا مأمورون بها ، ولم نتيقن نسخها ولا سقوطها ، ولا يجوز ترك يقين لظن . فمن ادعى أن تلك الشريعة - التى قد صح امر الله عز وجل لنا بها - قد سقطت عنا ، وان الحكم قد رجع الى ما كنا عليه قبل ورود تلك الشريعة ، فهو مفتر على الله عز وجل ، الا ان يأتي ببرهان من نص أو اجماع على دعواه ، ولا يحل لمسلم يخاف الله عز وجل - أن يترك يقيناً لما لعله ليس كما يظن قال على : ونمثل من ذلك مثالا فنقول : روى بعض المدول عن رسول

(١) فى رقم ١١ : بما أبى ذلك من المعتزلة

الله صلى الله عليه وسلم النهى عن آنية الفضة هكذا مجملا، وروى بعضهم النهى عن الشرب في آنية الفضة، فكانت هذه اللفظة - يعنى الشرب - ناقصة عن معنى الحديث الآخر الذى فيه اجمال النهى عن آنية الفضة نقصانا عظيما، ومبيحة لعظائم في عموم ذلك الحديث، ايجاب تحريمها من الاكل فيها، والاغتسال فيها، والوضوء فيها، فهذه اللفظة وان كانت زائدة في الصوت والخط فهي ناقصة من المعنى. والحديث الآخر وان كان ناقص اللفظ فهو زائد في الحكم والمعاني، فهو الذى يجب الأخذ به، لأن الحديث المذكور فيه الشرب هو بعض ما في الحديث الآخر

وهذا نحو ما قلنا في الحديثين في زكاة الغنم اللذين ذكر في احدهما السائمة ولم يذكر في الآخر، فوجب الأخذ بالعام للسائمة وغيرها، لأن من أخذ بالحديث العام كان آخذا بالخاص ايضا، لأنه اذا اجتنب آنية الفضة جملة كان قد اجتنب الشرب في جملة ما اجتنب ايضا، واذا زكى الغنم كلها كان قد زكى السائمة ايضا. فكان آخذا بكلا الأمرين، وغير عاص لشيء من النصين، وكان من أخذ بالحديث الاخص وحده، عاصيا للحديث الآخر فأركاه بلا دليل، الا التحكم والدعوى بغير علم. لأنه اذا زكى السائمة وحدها، فقد ترك زكاة غير السائمة، وخالف ما وجبه الحديث الآخر، وكان اذا اجتنب الشرب في آنية الفضة وحدها كان قد عصى ما في النص الآخر، واستباح ما حرم الله تعالى فيه، وذلك لا يحل. لأنه ليس احد النصين اولى بالطاعة من الآخر، وليس احدهما نافيا للآخر ولا مبطلا له.

ومن ذلك ايضا: ما روى من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج منها، فكان هذا عاملا لكل ما يخرج منها زرا أو خضرا أو ثمارا. وروى بعضهم هذا الحديث بعينه فقال: من ثمر النخل، فن اخذ بالمساقاة في ثمر النخل خاصة وحظر ما سوى ذلك كان مخالفا لفعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم المنقول في لفظ العموم. وليس قول من قال في ثمر النخل بمبطل أن يكون ساقاهم وعاملهم وزارعهم أيضا في غير ثمر النخل ، ولكن هذا الراوى ذكر بعض ما عملوا عليه وسكت عن بعض ، وعم غيره كل ما وقعت فيه المعاملة ، وكان هذا الحديث ناسخا لحديث النهي عن المزارعة بيقين. لانه آخر فعله عليه السلام بلا شك الذى ثبت عليه الى أن مات ، وحديث النهي عن المزارعة كان قبله بلا شك. فلذلك قطعنا انه منسوخ ، ولولا هذا البيان ما استجزنا ذلك

قال على : ومن هذا الباب أن يشهد عدلان ان زيدا طلق امرأته ، وقال سائر من حضر المجلس وهم عدول : لم يطلقها البتة ، فلا نعلم خلافا في وجوب الحكم عليه بالطلاق وانفاذ شهادة من شهد به . لأن عندهما علما زائدا شهدا به لم يكن عند سائر من حضر المجلس ، وهذا نفسه هو قبول زيادة العدل ولا فرق ، وان انفرد بها ، وانها كسائر نقله ، وليس جهل من جهل حجة على علم من علم ، ولا سكوت عدل مبطلا لكلام عدل آخر ، ولا فرق بين ان ينفرد بالحديث كله ، وبين أن ينفرد بلانظة منه أو بحكم زائد فيه

وقد وافقنا من يخاصم في هذا المعنى على قبول ما انفرد به العدل من الاخبار وخالفونا في قبول الزيادة بلا دليل إلا التحكم بالدعوى فقط ، إلا أن بعضهم رام أن يحتج فاضحك من نفسه . وذلك انه قال : قد وافقناكم على قبول الخبر اذا سلم من زيادة انفرد بها بعض الرواة ، ومن ارسال غير هذا الراوى له ، ومن مخالفة من هوأ عدل منه واحفظ في لفظه ، وخالفناكم في قبوله اذا كان فيه شئ من هذه المعاني

قال على : فيقال له وبالله تعالى التوفيق . هذا يشبه تمويه اليهود إذ يقولون قد وافقناكم على قبول نبوة موسى صلى الله عليه وسلم ، ووجوب شريعته ، وترك العمل في السبت ، وان ذلك كله قد أمر به الله تعالى . وخالفناكم في قبول نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ووجوب (١) شريعته

قال على: وهذا احتجاج من لاجلة له، وتمويه ضعيف، وذلك أننا لم نقبل نبوة موسى صلى الله عليه وسلم لاجل موافقتهم لنا عليها، ولا نبأى وافقونا عليها أم خالفونا، كما لم نبال بتكذيب المجوس والمذانية والصابئين لنبوة موسى صلى الله عليه وسلم، وإنما أخذنا بقبول نبوته عليه السلام لقيام البراهين صحتها، وبمثل تلك البراهين نفسها وجب قبول نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ولا فرق، والحق إذا ثبت برهانه فلا معنى لقبول من قبله، ولا يزيده ذلك صحة. ولا معنى لمخالفة من خالفه، ولا يضره ذلك شيئاً. ونفسه ضرراً المخالف ولم يضر الحق، وكذلك الشيء إذا لم يقم على صحته برهان، فلا معنى لقبول من قبله ولا يصححه ذلك، وكذلك قبول خبر الواحد لم نأخذه لأن الحنفيين والمالكيين وافقونا على قبوله، وما نبأى وافقونا أم خالفونا، كما لم نبال بخلافهم لنا في القياس والتقليد، وكما لم نبال بخلاف من خالفنا من المعتزلة وغيرهم. في قبول خبر الواحد، وإنما أخذنا بقبول خبر الواحد لقيام البرهان على وجوب القول به.

وبتلك الدلائل والبراهين باعيانها وجب اطراح العلل التي راموا بها إبطال الأخذ بالزيادة، وبما أرسله عدل واسنده عدل، وما خولف فيه راويه، وبذلك البرهان نفسه وجب قبول الزيادة. وإن اتفرد بها العدل وتصحيح ما أسنده العدل، وإن أرسله غيره. وسواء كان أعدل منه أو أحفظ أو مثله أو دونه، وصح أن ما خالف هذا الحكم هذيان لا معنى له، وإنما يلزم الاحتجاج بما موهوبه في غير موضعه، ففي حكم لم نراع فيه غير الإجماع المتيقن به إذا ثبت، وفيما لولا الإجماع المذكور لم نقل به، مما قد أمرنا باتباع الإجماع المتيقن المقطوع به فيه، مما لم يأت فيه نص محفوظ اللفظ، وإن كان أصل ذلك الإجماع لا يمكن البتة أن يكون إلا عن نص، وذلك مثل المسائل التي وجدنا فيها خلافاً من واحد فما فوقه لم نقل بها ولا برهان عندنا فيها إلا الإجماع وحده.

وذلك مثل القراض الذى لولا الاجماع على جوازه لاتصلب ثقل الاعصار به عصر بعد عصر بانه كان القراض فى الجاهلية مشهورا ، وان النبى صلى الله عليه وسلم أقره ولم ينه عنه وهو يعلمه فاشيا فى قریش، وكانوا أهل تجارة ولا غش لهم إلا منها۔ لم نحزه . ولو وجدنا واحدا من العلماء يقول بإبطاله لوافقناه ولقلنا بقوله ، إذ لانص فى اباحتہ ، ولأنه شرط لم يأت به نص ، وكل شرط هذه صفته فان لم يتفق على صحته فهو باطل . بقوله عليه السلام : « كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل » . فإكان من هذا النوع فانما نراعى فى مسائله الاجماع فما اجمعوا عليه منها قلنا به ، وما اختلف فيه اسقطناه بالبتة (١) لأنه قد بطل الاجماع فيه ، والاجماع هو برهان صحته الذى لا برهان لصحته سواء ، وما بطل برهان صحته فقد بطل القول به ، واما ما قام برهان على صحته من غير الاجماع ، فلا ينبغي أن يلتزم من وافق فيه ولا من خالف ، ولا يتكرر بمن وافق فيه كائنا من كان ، ولا يستوحش ممن خالف فيه كائنا من كان

ولو كان ما ذكر هذا المغفل حجة ، لساغ للحنيف أن يقول : قد وافقتمونى على وجوب قطع من سرق ما يساوى عشرة دراهم ، وخالفتمكم فى قطع من سرق اقل من ذلك ، فلا يلزمى إلا ما اتفقنا عليه ، لا ما اختلفنا فيه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتمونى على أن القصر يكون من ثلاثة أيام فصاعدا ، واختلفنا فى اقل ، فلا يجب إلا ما اتفقنا عليه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتمونى على ان الصداق يكون عشرة دراهم ، وخالفتمكم فى اقل من ذلك فلا يصح إلا ما اتفقنا عليه ، لا ما اختلفنا فيه

ولساغ للمالكى أن يقول : قد وافقتمونى على أن المغتسل اذا تدلك تم غسله ، وخالفتمكم فيه اذا لم يتدلك فلا يجب إلا ما اتفقنا عليه ، دون ما اختلفنا

(١) استعمله مجروراً بالباء - كما فى كل النسخ - ولا نرى مانعا من حيث

المعنى . فان أصل البت القطع . ولكننا لم نجد نصا على هذا الاستعمال

فيه . ووافقتموني على ان: من وقف بعرفة ليلا ان وقوفه صحيح ، وخالفتمكم فيمن وقف بها نهاراً ودفع قبل غروب الشمس ، فلا يصح الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتكم على أن الصوم اذا سلم من الأكل بالنسيان تام ، وخالفتمكم في تمامه اذا وقع فيه اكل بنسيان ، فلا يتم الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه

ولساغ للشافعي أن يقول لهما: قد وافقتاني ان من قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » في صلاته أنها تامة ، وخالفتمكم في تمام صلاة من لم يقرأها . ووافقتماني على تمام صلاة من صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر تشهده ، وخالفتمكم في تمام صلاة من لم يصل - عليه صلى الله عليه وسلم - ووافقتماني في جواز صيام من بيته كل ليلة ، وخالفتمكم في صيام من لم يبيته ، فلا يصح الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه .

وللزمهم أن يكتفوا منا بان نقول لهم : قد وافقتمونا على قبول النصوص والاجماع ، وخالفناكم في القول بالقياس . فلا يلزم الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه . ومثل هذا كثير جداً، يقوم منه عشرات الوف من المسائل ، فلما لم يكن كل ما ذكرنا حجة ، لأنه كلام موضوع في غير موضعه ، سقط شغب من قال : قد اتفقنا على قبول الخبر اذا عرى من زيادة أو مخالفة واختلفنا في قبول الزيادة . وبحكم العقل ندرى ان كل من رضى لنفسه على خصمه بما لا يرضى على نفسه لخصمه ، جاهل أو مجنون أو وقاح ، لا بد له من أحد هذه الوجوه ، وهي كلها خطط خسف ونعوذ بالله العظيم منها ، اللهم إلا أن يكون خصمه رضى بحكم ما فله أن يلزمه حينئذ إياه ، وان لم يلزمه هو والله تعالى التوفيق

فصل

في ابطال ترجيح الحديث بعمل أهل المدينة، وابطال الاحتجاج بعملهم أيضاً
وبيان السبب في الاختلاف الواقع بين سلفنا من الأئمة في صدر هذه الأمة
والرد على من ذم الاكثار من رواية الحديث

ذهب أصحاب مالك: الى أنه لا يجوز العمل بالخبر حتى يصحبه العمل
قال على: وهذا من أفسد قول واشده سقوطاً، فأول ذلك أن هذا العمل
الذي يذكرون، قد سألهم من سلف من الحنفيين، والشافعيين، وأصحاب
الحديث من اصحابنا، مذماتى (١) عام ونيف واربعين عاماً: كعمل من هو هذا
العمل الذي يذكرون؟ فما عرفوا عمل من يريدون. ولا عجب أعجب من جهل
قوم بمعنى قولهم، وشرح كلامهم. وسنين هذا بعد صدر من كلامنا في هذا
الفصل ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق

ويقال لمن قال: لا اقبل الخبر حتى يصحبه العمل، أله عمل أول أم لا أول
له؟ فان قال: لا أول له. جاهر بالكذب ولحق بالدهرية، وان قال: له أول. قيل له
وبالله تعالى التوفيق: يجب على قولك أن ذلك العمل الأول باطل لا يجوز
اتباعه، لأنه ابتدئ فيه بعمل بخبر لم يعمل به قبل ذلك، والخبر لا يجوز اتباعه
حتى يعمل به، فهذا العمل قد وقع قبل أن يعمل بالخبر، فهو باطل على حكم
الفاسد، المؤدى الى الهديان، والى أن لا يصح عمل بخبر ابدأ، وكفى سقوطاً

(١) في رقم ١١: مائة عام. وهو خطأ. فان محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
— وهو أول من ألف في الرد على المالكية — توفي سنة ١٨٩. ومحمد بن ادریس
الشافعي توفي سنة ٢٠٤. ولعلهم أكثرهم اعتراضاً على عمل أهل المدينة. واتصارا
لابطال الاحتجاج به، وكتبه: «الأُم» و«اختلاف الحديث» و«اختلاف
مالك والشافعي» فيها أنواع الحجج وأقوى الأدلة على بطلان الاستدلال به

يقول أدى الى مالا يعقل. وكثير مما يقتحمون مثل هذا، كقولهم في معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» (١). وكقولهم في ان الركعة الثانية من صلاة من يقضى صلاة ادرك منها ركعة مع الامام: هي قبل الأولى، والثالثة قبل الثانية، وهذا كما ترى لا يعقل. وحسبنا الله ونعم الوكيل واذا كان ما ذكروا من أنه لا يجوز أن يعمل بخبر حتى يعمل به قبل هذا العمل، وكان الخبر قد وجد وقتا من الدهر قبل أن يعمل به، فلا يجوز ان يصح العمل بخبر ابدأ. واذا كان ذلك فكل عمل بخبر من الاخبار فهو باطل، والباطل لا يصحح الحق، ولا يحقق الباطل، ولا يثبت به شيء.

ويقال لهم أيضاً: أرأيتم الخبر المسند الصحيح قبل أن يعمل به، أحق هو أم باطل؟ ولا بد من أحد هذين. فان قالوا: حق. فسواء عمل به أو لم يعمل به، لا يزيد الحق درجة في انه حق أن يعمل به، ولا يبطله أن يترك العمل به، ولوان أهل الأرض كلهم أصفقوا (٢) على معصية محمد صلى الله عليه وسلم. ما كان ذلك مسقطا لوجوب طاعته، وقد فعلوا ذلك في اول مبعثه صلى الله عليه وسلم. فما كان ذلك مبطلا لصحة قوله. ولو آمن به جميع أهل الأرض وأطاعوه، ما زاد ذلك قوله عليه السلام منزلة في الصحة على ما كان عليه قبل أن يقبله أو يعمل به أحد من الناس، ونفسه ضرر ترك العمل بالحق، ولم يضر الحق شيئا. وكذلك لو اصفق أهل الأرض كلهم على نبوة مسيعة - لعنه الله - ما حققها ذلك، واذا اجمعوا على الكفر به ما زاد ذلك قوله في البطلان على ما كان عليه حين نطقه به.

وان قالوا: الخبر باطل قبل العمل به، فالباطل لا يحققه العمل به، ولا يزيد الله بالعمل بالباطل الاضلالا وخزيا، فثبت بالبرهان الضروري أن لا معنى (١) هذه هي الرواية المشهورة في الصحيحين وغيرهما. وفي نسخة «يفترقا» وهي رواية عند النسائي. (٢) اصفقوا على كذا أطبقوا عليه.

للعمل ، ولا ينبغي أن يلتفت إليه ولا يُعْبَأَ به . وقد اصفق أهل الأض كلهم على العمل بشرائع الكفر قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم فما صححها ذلك قال على : وهذه لفظة فذفها الشيطان في قلوبهم ، وطرحها على السنهم ، وايد ذلك الجهل والعصبية المردية ، وبالله نستعيز من البلاء وإياه نستعين على ادراك الصواب . وبالله تعالى التوفيق

ثم نقول لهم : متى اثبت الله العمل بالخبر الصحيح ، أقبل أن يعمل به ، أم بعد أن يعمل به ؟ فان قالوا : قبل أن يعمل به ، فهو قولنا . وان قالوا : بعد أن يعمل به ، لزمهم أن العاملين به هم الذين شرعوا تلك الشريعة ، وهذا كفر من قائله . ولم يبق لهم إلا أن يقولوا : لما ترك العمل بالخبر علمنا انه منسوخ ، وهذا هو باب الالهام الذي ادعته الروافض لأنفسها لأنه قول بلا برهان

قال على : وانما هذا كله بعد أن يعرفوا عمل من يريدون ، وأما وهم لا يدرون عمل من يعنون ، فلسنا نحتاج أن نبلغ معهم ههنا * وقد حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم التستري ثنا زريق - وكان عاملا لعمر بن عبد العزيز على أيلة - قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز في عبد آبق سرق ، وذكرت ان أهل الحجاز لا يقطعون العبد الآبق اذا سرق . قال : فكتب الى : كتبت الى في عبد آبق سرق ، وذكرت ان أهل الحجاز لا يقطعون الآبق اذا سرق ، وان الله تعالى يقول : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا » . الآية فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه به * وبه الى حجاج بن المنهال ثنا الربيع بن صبيح قال سألت نافعا مولى ابن عمر أو سأله رجل وأنا شاهد : عن الزهن والقبيل (١) في السلف والورق والطعام الى اجل مسمى . قال : لا أرى بذلك بأسا . فقلت له : ان الحسن يكرهه . قال : لولا

(١) القبيل هو الكفيل .

انكم تزعمون ان الحسن يكرهه مارأيت به بأساً، فأما اذا كرهه الحسن فهو اعلم به . فهذا عمر بن عبد العزيز لم يبال بعمل أهل الحجاز اذ وجد القرآن بخلافه ، وهذا نافع مولى ابن عمر - من كبار فقهاء أهل المدينة - ، توقف في فتياه إذ خالفه الحسن وهو عراقي

ثم نسألهم فنقول لهم : عمل من تريدون؟ أعمل أمة محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ، أم عمل عصر دون عصر ، أم عمل محمد صلى الله عليه وسلم ، أم عمل أبي بكر ، أم عمل عمر ، أم عمل عثمان - ولم يكن في المدينة امام غير هؤلاء - أم عمل صاحب من سكان المدينة بعينه ، أم عمل جميع فقهاء المدينة ، أم عمل بعضهم؟ ولا سبيل الى وجه غير ما ذكرنا .

فان قالوا : عمل أمة محمد صلى الله عليه وسلم كلها بان كذبهم ، لأن الخلاف بين الأمة اشهر من ذلك ، وهم دأبوا انما يتكلمون مع من يخالفهم . فان كانت الأمة مجمعة على قولهم ، فمع من يتكلمون إذا؟ وان قالوا عصرًا مّا دون سائر الأعصار ، بان كذبهم أيضاً ، إذ كل عصر فالاختلاف بين فقائه موجود منقول مشهور ، ولا سبيل الى وجود مسألة اتفق عليها أهل عصر مّا ، ولم يكن تقدم فيها خلاف قبلهم ، ثم اختلف فيها الناس ، هذا مالا يوجد أبداً

فان قالوا : عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أريناهم انهم اترك الناس لعمله عليه السلام ، بل لا آخر عمله . فانهم رويوا : أن آخر عمله كان الافطار في رمضان في السفر والنهي عن صيامه ، فقالوا هم : الصوم افضل . وكان آخر عمله عليه السلام : الصلاة بالناس جالسا وهم أصحاء وراعه ، اما جلوس على قولنا ، واما قيام على قول غيرنا . فقالوا هم : صلاة من صلى كذلك باطل (١) . ورووا في الموطأ انه صلى الله عليه وسلم : كان اذا اغتسل من الجنابة افاض الماء على جسده . فقالوا هم : تطهر من تطهر كذلك باطل حتى يتدلك . ورووا انه صلى الله

(١) في اللسان : « دسوى باطل وباطلة . عن الزجاج »

عليه وسلم : كان يرفع يديه في الصلاة اذا ركع ، واذا رفع . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى فقرأ بالطور في المغرب وبالمرسلات وكان ذلك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه صلى الله عليه وسلم : كان اذا أم الناس فأتم أم القرآن قال آمين . قالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : سجد في « اذا السماء انشقت » فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى بالناس جالسا وهم جلوس وراءه . فقالوا : صلاة من صلى كذلك باطل وليس عليه العمل . ورووا أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه : ابتداء الصلاة بالناس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فدخل فجلس الى جنب أبي بكر رضى الله عنه فأتم عليه السلام الصلاة بالناس . فقالوا : ليس عليه العمل ، ومن صلى هكذا بطلت صلاته ومن البديع أن بعضهم قال : صلاته عليه السلام في غزوة تبوك خلف عبد الرحمن ابن عوف ناسخة لهذا العمل

قال علي : وهذا كلام لو قيل لقائله اسخف ماشئت واجتهد ، ما قدر أن يأتي بأكثر مما أتى به ، لوجهين . أحدهما : أن صلاته عليه السلام خلف عبد الرحمن ابن عوف - التي ادعوا أنها ناسخة - كانت في تبوك ، وصلاته عليه السلام الى جنب أبي بكر - التي ادعوا انها منسوخة - كانت قبل موته عليه السلام بخمس ليال فقط ، وهي آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس . فكيف ينسخ أمر كان قبل موته عليه السلام بأشهر ، أمراً كان قبل موته عليه السلام بخمس ليال ؟ . ايضاً بهذا من له مسكة عقل أو يحل لمن هذا مقدار علمه وعقله أن يتكلم في دين الله عز وجل ؟ وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول : إن الله لا ينزع العلم بعد إذ أعطاهموه انتراطاً ، ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون قال علي : والوجه الثاني من سقوط كلام هذا الجاهل ، انه حتى لو كانت

صلاته عليه السلام خلف عبد الرحمن بعد صلاته خلف أبي بكر، ما كان فيها نسخ لها ، لأنه ليس في صلاته خلف عبد الرحمن نهى عما في صلاته خلف أبي بكر ولا مخالفة ، بل هو حكم آخر وعلم آخر ، وفي الاحتجاج المذكور عبرة لمن اعتبر . ولهم مثله كثير

وروا أنه عليه السلام : جمع بين الظهر والعصر في غير خوف ولا سفر . فقال مالك : أرى ذلك كأن في مطر . فقالوا : ليس عليه العمل لافي مطر ولا في غيره . ورووا انه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فأتبعه اياه ونضجه ولم يفسله . فقالوا : نيس عليه العمل ، وهذا لا يطهر الثوب ، ومن صلى بثوب هذه صفته صلى بنجس ، فعملوا نبيهم صلى الله عليه وسلم ما لم يكن في علمه ، وجعلوه مصليا بثوب نجس تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً . ورووا أنه عليه السلام صلى بالناس وهو يحمل امامة بنت أبي العاص على عنقه . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا إسقاط للخشوع

قال علي : هذا كلام من قاله منهم ناسباً لسقوط الخشوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر ، وارتد وحل دمه وماله ، ولحق باليهود والنصارى . ومن نسب ذلك الى المقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسبه الى المقتدى به ، فقد توقع ماشاء وسخف ، وهما خطتا خسف لا بد من احداها

واظرف من كل ظريف : أنهم احتجوا بهذا الحديث نفسه في ان الصلاة لا تبطل على من صلاها وهو حامل نجاسة ، فعصوا الحديث فيما ورد فيه ، وجأهروا بالكذب في أن يستبيحوا به ما ليس فيه . ولهم مثله كثير . ورووا انه عليه السلام : كان يقرأ في صلاة العيد بسورة « ق » و« اقتربت الساعة » . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : كان يقبل في رمضان نهارة . فقالوا : نكره ذلك لشاب ، وليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد . فقالوا : ليس عليه العمل . وقال شيخهم - كبير

عندهم ، صغير في الحقيقة . : هذا ادخال الجيف في المسجد فتمتع بـ عاقبه الله .
 على نبيه صلى الله عليه وسلم . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على النجاشي
 وهو غائب ، واصحابه رضى الله عنهم خلقه صفوف . فقالوا : ليس عليه العمل .
 ورووا انه صلى الله عليه وسلم : صلى على قبر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ثم احتجوا
 بهذا الحديث في اباحة الصلاة الى القبور . فمعصوا الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم في نهيمهم عما جاء به العمل الصحيح ، وافتروا في الحديث ما ليس
 فيه ، وراموا بذلك ابطال نهى صحيح قد ثبت لا يحل خلافه . ورووا أنه
 عليه السلام : أعطى القاتل السلب ، وقضى بذلك . فقالوا : ليس عليه العمل
 إلا أن يرى الامام ذلك . ورووا أنه عليه السلام : اباح النكاح بخاتم حديد .
 فقالوا : ليس عليه العمل . وهذا نكاح لا يجوز ، ولا بد من ربع دينار تحكما
 من آرائهم الفاسدة وقياسا على ما قطع فيه اليد عندهم ، فهلا قاسوه على ما يستباح
 به الظهر من جرعة خمر لا تساوى فلسا ، على أن ايلام الظهر اشبه باستباحة
 الفرج من قطع اليد باستباحة الفرج ، لأن الفرج والظهر عضوان مستوران
 والظهر والفرج لا يقطعان ، واليد تقطع وتبان . فاحاط الخطأ بهم من كل وجه .
 ورووا انه عليه السلام : أنكح رجلا امرأة بسورة من القرآن . فقالوا : ليس
 عليه العمل ، وهذا لا يجوز . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : قضى في الجنين
 بغرة عبد أو أمة . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن ان كان جنين حرة ففيه
 خمسون دينارا ، وان كان جنين أمة ففيه عشر قيمة امه ، قياسا على بيضة النعامة
 يكسرها المحرم ، فأخطأوا في خلافهم حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام ،
 واطأوا في شرعهم ما لم يأذن به الله تعالى ، وتحكموا في القيمة بلا برهان ولا هدى
 من الله تعالى ، واطأوا في تفريقهم بين جنين الحرة وجنين الأمة بلا دليل
 واطأوا في قياس جنين الأمة على بيضة النعامة خطأ يضحك ، واطأوا في
 ايجابهم في بيضة النعامة عشر البدنة ، وهم لا يرون الاشتراك في الهدى ، وكل ذلك

بلا دليل. وبالله تعالى التوفيق

وروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ودى عبدالله بن سهل - وهو حضري مدني - مائة من الابل . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يودى بالابل إلا أهل البادية ، وأما أهل الحاضرة فلا يودون إلا بالدنانير والدرهم ، وتعلقوا في ذلك بعمر ، وهم قد خالفوا عمر في هذا المكان نفسه ، لأن عمر كما جعل على أهل الذهب ، وعلى أهل الفضة الفضة ، وكذلك جعل على أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الغنم التي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة . فقالوا : ليس على فعل عمر العمل في البقر والغنم والحلل ، وإنما تفعل فعله في الذهب والورق والابل خاصة . ورووا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : جعل القسامة في قتيل وجد بخير . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يعجز أحد عن أن يلقي قتيلاً قتله في دور قوم آخرين . نخالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخالفوا عمل عمر في القسامة أيضاً

واحتج اسمعيل في ذلك ببقرة بني اسرائيل ، فأتى بمحدث لم يأت به قرآن ولا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي خرافة من خرافات أهل الكتاب ولو صح قولهم لكانت آية معجزة عظيمة لا يقدرُونَ على مثلها أبداً ، وتلك الآية لم يكن فيها قسامة . فقد خالفوا عمل بني اسرائيل أيضاً ، وقالوا : إنما القسامة في دعوى المريض ان فلانا قتله ، وقد أبطل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبل قول أحد في ادعائه دم أحد أو ماله . فقبلوا دعواه في الدم ولم يهتموه ، وابطلوا دعاواه في المال واتهموه . وكفى بذكر هذا عن تكلف رد عليه ورووا أنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يجوز رجمهم ، وأتى بعضهم في ذلك بعظيمة تخرج عن الاسلام ، وذلك أن قال : إنما رجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفيذا لما في التوراة . فجعلوه عليه السلام منفذا لأحكام اليهود ، وصانوا أنفسهم الدنية الساقطة عن ذلك

ويعيد الله تعالى نبيه وخيرته من الانس انه يحكم بغير ما أمره الله تعالى به ، وقد أمره الله تعالى أن يقول : « ان اتبع إلا ما يوحى الى » . ورووا انه عليه السلام قضى بالتغريب على الزانى غير المحصن . فقالوا : لا تغرب العبد لانه ضرر بسيده ولم يراعوا في تغريب الحر الضرر بزوجه وولده وماله وأبويه ، ان كان له أبوان ورووا انه عليه السلام : احتجم وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : تطيب لاحرامه قبل أن يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : تطيب لخله قبل أن يطوف بالبيت . فقالوا : ليس عليه العمل ورووا انه عليه السلام : قضى بإبطال كل شرط ليس في كتاب الله عزوجل ، فأجازوا أزيد من ألف شرط ليس منها واحد في كتاب الله ، منها : من شرط لاهل دار الحرب النزول في دار الاسلام بأبى المسلمين وسبايا المسلمين يطؤونهن ويردونهن الى بلاد الكفر ، ويستخذمونهن ويهبونهن ويبيعونهن . وهذا شرط لا يحيزه الا ابليس ومن اتبعه . ورووا أنه عليه السلام : قسم خبير . فقالوا ليس عليه العمل . وتركوا ذلك لايقاف عمر الارض ، مع اقرارهم بانهم لا يعرفون كيف عمل عمر في ذلك . أفيكون أعجب من ترك عمل مشهور متيقن عن النبي صلى الله عليه وسلم مع جميع أصحابه لعمل مجهول لا يدرون كيف وقع باقرارهم من عمل عمر ؟ وقد خالفه في ذلك الزبير وبلال وغيرهما . ورووا انه عليه السلام قضى بإيجاب الولا لمن اعتق . فقالوا : من أعتق سائبة فلا ولاء له

قال على : فهذا ما تركوا فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم في الموطأ خاصة ، ولو تتبعنا ذلك من رواية غيرهم لبلغ أضعاف ما ذكرنا ، وما خالفوا فيه أوامره عليه السلام من روايتهم ورواية غيرهم أضعاف ذلك ، ولعل ذلك يتجاوز الالوف . فقد بطل كما ترى ما ادعوه من اتباع عمل النبي صلى الله عليه وسلم ، وثبت انهم أترك خلق الله لعمل نبي الله صلى

الله عليه وسلم، ثم لا آخر عمله ولعمل الأئمة بعده

فان قالوا : عمل أبي بكر . قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : لم ترووا في الموطأ عن أبي بكر رضي الله عنه الا عشر قضايا ، خالفتموه منها في ثمان . رووا عنه : انه صلى بالبصرة في ركعتين ووراء المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : انه قرأ في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا » الآية . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه انه أمر أميراً له وجهه الى الشام ان لا يقطع شجراً مثمراً . فقالوا : ليس عليه العمل ، وجائز قطع الشجر المثمر في دار الحرب . ورووا عنه : أمره أن لا يعقر شاة ولا بعيراً الا لما كله . فقالوا : ليس عليه العمل ، وجائز عقرها في دار الحرب لغير ما كله . وهذا مما خالفوا فيه قضاء النبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر معاً لا رأيهم . ورووا عنه : نهاه عن تخريب العامر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا بأس بتخريبه . ورووا عنه : انه ابتداء الصلاة بالناس فكبر ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فتخلل الصفوف فصفق الناس ، فتأخر أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فأتم الصلاة بالناس . فقالوا : هذه صلاة لا تجوز ، وليس عليه العمل تخالفوا كما ترى عمل النبي صلى الله عليه وسلم وعمل أبي بكر وعمل جميع من حضر ذلك من المهاجرين والانصار ، وهم أهل العلم من أهل المدينة ، برأى من آرائهم الفاسدة . ورووا : أنه أمر يهودية أن ترقى عائشة رضي الله عنها . فقالوا : ليس عليه العمل ونكره رقى أهل الكتاب . هذا من روايتهم في الموطأ . وأما من رواية غيرهم فكثير ومما خالفوه فيه أيضاً : سببه نساء أهل الردة وصبيانهم ، وعمله بذلك في المدينة مع المهاجرين والانصار الا من خالفه في ذلك منهم . فقالوا : ليس عليه العمل

فان قالوا : عمل عمر ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : رويتم عن عمر

رضوان الله عليه : انه قرأ في صلاة الصبح بسورة الحج وسورة يوسف ووراءه أهل المدينة من الأنصار والمهاجرين . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه سجد في الحج سجدتين . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : انه سجد في سورة النجم سجدة . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا ما خالفوا فيه عمل النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وجميع الصحابة ، وادعوا في ذلك علما خفي عنهم . ورووا أنه نزل عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب ، فسجد وسجد معه المهاجرون والأنصار ، ثم رجع الى خطبته فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه أمراً بياً وتيمناً أن يقوم للناس بإحدى عشرة ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أن الناس كانوا يقومون أيام عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل ، فخالقوا قضاء عمر وعمل أبي بن كعب وتيمم الداري والمهاجرين والأنصار بالمدينة ، لدعوى زائفة وعمل مجهول وقالوا : العمل في القيام على تسع وثلاثين ركعة . ورووا : انه صلى المغرب بالناس ومعه أهل المدينة والمهاجرون والأنصار فلم يقرأ فيها شيئاً ، فأخبر بذلك اذ سلم فلم يعد الصلاة ولا أمر بإعادتها . فقالوا : ليس عليه العمل . وقد بطلت صلاة من صلى هكذا . ورووا : أنه كتب الى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم الزكاة . فقالوا : السائمة وغير السائمة سواء . ورووا : أنه شرب لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم الصدقة فتقيأه . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه كان يقرّد بغيره في طين بالسقيا وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ؛ فلا ندرى اجعلوا القرودان صيدا منهيًا عنه في الاحرام ، أم جعلوا على البعران احراماً أم كيف وقع لهم هذا ؟ ورووا عنه : أنه قضى في الأرنب بعناق . قالوا : ليس عليه العمل ، وقد وافقه على ذلك غيره من الصحابة رضوان الله عليهم . وافترض تعالى في جزاء الصيد ما حكم به ذوا عدل ، ولا عدول أعدل من الصحابة ، فقد خالفوا ههنا القرآن وفعل الصحابة ، وتركوا الحق يبين . ورووا : أنه

حكم في الربوع بجفرة (١) فقالوا: ليس عليه العمل . وهذا كالذى قبله .
وروا: أنه حلف لئن أتى بمسلم آمن مشركاً ثم قتل ليقتلن ذلك المسلم .
فقالوا: ليس عليه العمل ، ولا يقتل مؤمن بكافر . فرة يتركون الحديث
لقول عمر ، ويقولون : عمر كان أعلم منا ، ومرة يتركون قول عمر ويقولون
الحديث أحق أن يتبع ، وفي هذا من التناقض ما فيه . ثم رأوا من رأيهم
ان يخالفوا الحديث المذكور الذى له تركوا قول عمر ، فقالوا : يقتل المؤمن
بالكافر اذا قتله قتل غيلة . ورووا عنه أنه : جعل القراض مضمونا على عبد
الله ابنه . فقالوا : لا يجوز وليس عليه العمل ، فتركوا عمل عمر وعبد الله بن
عمر وقضاءه بحضرة المهاجرين والانصار . ورووا عنه : انه قضى فيمن تزوج
امراً فوجد بها جنونا أو جذاماً أو برصاً ففسها ، فلها صداقها كاملاً . ويرجع
به الزوج على وليها . فقالوا : لا يغرّم الولي شيئاً إلا أن يكون أباً أو أخاً ،
فأما ان كان من العشيرة فلا غرم عليه ، لكن تغرم هى الصداق الاربع دينار
وروا عنه : أنه اذا ارخيت الستور فقد وجب الصداق . فقالوا : ان طال
نعم ، والا فلا . ورووا عنه : انه قضى بأنه لو تقدم فى نكاح السر لرجم فيه .
فقالوا : ليس عليه العمل ولا رجم فيه ، هذا مع فسخهم نكاح السر وإبطالهم
إياه وتحريمهم له . ورووا عنه : أنه قضى فى المتعة لو تقدم فيها لرجم . فقالوا :
ليس عليه العمل ولا رجم فيها . وقد قال بعضهم : انما هذا من عمر وعيد لا
حقيقة ، فنسبوا اليه الكذب الذى قد نزهه الله عنه . ولا غرو . فقد قال
ذلك بعضهم فى قوله عليه السلام : اذ هم بحرق بيوت المتخلفين عن الصلاة
مثل ذلك .

*وتلك التى تستك منها المسامع *

(١) الجعفر والجفرة . بفتح الجيم واسكان الناء فيهما من أولاد الناء والمعز
ماعظم واستكرش أو بلغ أربعة أشهر .

وروا عنه : أنه أشخص رجلاً قال لامرأته : حبلك على غاربك من العراق الى مكة ، واستحلفه عن نيته في ذلك . قالوا : ليس عليه العمل ، ولا يستجلب أحد من العراق الى مكة لليمين ، ولا ينوى أحد في ذلك ، وهي ثلاث أبدأ ، نخالفوا قضاء عمر في موضعين من هذا الحديث خاصة . ورووا عنه أنه قال : لا حكرة في سوقنا ، فقالوا : لا بأس بالحكرة في السوق . ورووا عنه : أنه قضى بالمدينة - بحضرة المهاجرين والانصار - على محمد بن مسلمة بأن يمر الضحاك ابن خليفة في أرضه بخليج جلبيه ، ومحمد كاره لذلك . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه . أنه قضى على جد عمرو بن يحيى المازني بأن يحول عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في أرض ذلك المازني من مكان الى مكان والمازني كاره . نخالفوا قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . وقالوا : ليس عليه العمل . وقال ابن نافع صاحب مال - وقد ذكر هذا الخبر - فقال عليه العمل ، فليت شعري عمل من هو هذا العمل المتجاذب الذي يدعيه قوم منهم ، وينكروه آخرون . ورووا عنه : انه أغرم حاطباً في ناقة لرجل من مزينة نحرها عبید لحاطب ، فقطع أيديهم ، وسأل عن ثمن الناقة فكان أربعائة فاضعف القيمة على حاطب وأغرمه بمائتي درهم ، وذلك بحضرة المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه أو عن عثمان أنه قضى في أمة غرت من نفسها ، فادعت أنها حرة فتزوجها رجل فولدت فقضى عليه أن يفدى أولاده بمثلهم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يقضى عليه بعبيد ، لكن بالقيمة . ورووا عنه : أنه حكم في منبوذ وجده رجل ، ان ولأه للذي وجده . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولأولاء للملتقط على اللقيط . ورووا : عنه أنه قضى في هبة الثواب ، انه على هبته يرجع فيها ان لم يرش منها . فقالوا : ليس عليه العمل ، وان تغيرت الهبة عند المدهوب له بزيادة أو نقصان ، فلا رجوع للواهب فيها وليس له الا القيمة . ورووا عنه أنه كانت

الابل الضوال (١) مهملات ، لا يعرض لها أحد في أيامه . فقالوا : ليس عليه العمل ، نخالفوا عمل عمر بحضرة المهاجرين والانصار ، مع موافقة ذلك لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان قالوا: عثمان رأى غير ذلك ، أريناكم ماخالفوا فيه عمل عثمان . وأيضاً فما الذى جعل عثمان أولى بأن يتبع من عمر؟ لولا التخليط وفساد رأى . ورووا عنه : أن رجلاً من بنى سعد بن ليث أجرى فرساً فوطىء اصبع رجل من جهينة فنزف الجهنى فأت . فقال عمر للسعديين: أتخلفون بالله خمسين يميناً مامات منها ، فتخرجوا وأبوا . فقال للجهنيين: احلفوا أنتم لمات منها فأبوا ، فقضى على السعديين بنصف الدية . فقالوا: ليس عليه العمل ، ولكن يبدأ المدعون . وقالوا : ليس العمل على اغرامه أولياء القاتل نصف الدية . ومن العجب العجيب ان مالكا الذى خالف هذا الحديث فى ثلاثة مواضع أحدها تبدئة المدعى عليهم فى اليمين ، وثانيها اغرام المدعى عليهم بلا يمين من المدعين ، وثالثها اغرامهم نصف الدية لا كلها ، ثم احتج به بعد أوراق من كتابه فى اغرام الركب والقائد والسائق ، وجعل أصله فى ذلك فعل عمر بالسعديين ، وهو قد خالفه فى الحديث نفسه كما ترى . فليت شعري ما الذى جعل ربع حكم عمر فى هذا الحديث حجة يوقف عندها ، وثلاثة ارباعه مطر حالاً يعمل به؟ فلو لا البلاء لما كان يقلده هؤلاء القوم هذه الاقوال ، ويتركون لها القرآن وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورووا عنه : انه قضى فى الترقوة بجمل فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه انه قضى فى الضرس بجمل . فقالوا ليس عليه العمل . ورووا عنه : انه قضى فى الضلع بجمل ، فقالوا ليس عليه

(١) جمع . ضال فى الموطأ : « مالك انه سمع ابن شهاب يقول : كانت ضوال الابل فى زمان عمر بن الخطاب ابلا مؤبلة فتأتج لا يمسه أحد حتى اذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع فاذا جاء صاحبها أعطى ثمنها »

العمل . ورووا عنه : انه جلد عبداً زنى وغربه . فقالوا ليس عليه العمل ، ولا يغرب العبد . فخالقوا قضاء عمر وعمله بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة ومعه سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا رائهم الفاسدة . ورووا عنه : أنه امر ثابت بن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً - بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله حيث وجده فخالقوا قضاء عمر وعمل ثابت . فهذا ما خالفوا فيه عمر من روايتهم في الموطأ خاصة وأما من رواية غيرهم فأضعاف ذلك

فان قالوا : عمل عثمان قليل لهم وبالله تعالى التوفيق . أنهم رووا عن عثمان انه كان يصلى الجمعة ثم ينصرف وما للجدران ظل ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تجوز الصلاة الا بعد الخطبة ، ولا يبدأ بالخطبة الا بعد الاذان ، ولا يبدأ بالاذان الا بعد الزوال ، فاذا زالت الشمس فقد حدث للجدران ظل . ورووا عنه . انه أذن على المنبر لاهل العالية في يوم عيد وافق يوم جمعة في أن يرجع منهم من أحب . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تأخذ بأذن عثمان في ذلك ، وهو قد قضى ذلك بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . ورووا عنه : انه كان يغطى وجهه وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يغطى المحرم وجهه . ورووا عنه انه كان يخاطب أصحاب الديون من الذهب والفضة فيقول على المنبر . هذا شهر زكاتكم . فقالوا ليس عليه العمل وليس للدنانير والدراهم شهر زكاة معروف . ورووا عنه : انه نهى عن القرن والمتعة ، ورووا عن عمر مثل ذلك . فقالوا : ليس عليه العمل ولا ينهى عن ذلك . فهلا فعلوا مثل ذلك في توريثه المطلقة ثلاثاً من زوجها اذا طلقها وهو مريض . وهلا تركوا تقليده هناك بلا دليل كما تركوه ههنا فكانوا يوفقون في ذلك . ورووا عنه أنه صلى بمعى أربع ركعات . فقالوا : ليس عليه العمل ، وقالوا القصر حق تلك الصلاة واحتجوا في ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وقد ذكرنا ما خالفوا فيه عمل كل من ذكرنا اتقا وما تركوا فيه عمر لعثمان . ورووا

أنه كان يكثر من قراءة يوسف في صلاة الصبح، ورووه أيضاً نفعي قراءتها عن عمر فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه من أصح طريق وأجلها وهي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان - فذكر انه رآه بالعرج وهو محرم - ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا ولا تأكل أنت ، فقال ، انى لست كهيتكم ، انما صيد من أجل . فقالوا : ليس عليه العمل ولا يجوز ان يأكل محرم ما صيد من أجل محرم غيره . ومحا مالك قول عثمان هذا ، وكرهه كراهة شديدة هذا نص الموطأ ، فأين العمل ان لم يكن عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان بحضرة المهاجرين والانصار ؟ ورووا عنه وعن عمر : النهى عن الحكرة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا بأس بها

قال على : وكذلك خالفوا عمل عائشة رضى الله عنها وابن عمر وسائر الصحابة بالمدينة ، لا نحاشى منهم أحدا ، وكذلك خالفوا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسائر فقهاء المدينة . وأقرب ذلك خلافهم للزهري وربيعه في أشياء كثيرة جداً ، منها . ان الزهري كان يرى الزكاة في الخضر والتميم الى الآباط وغير ذلك . وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الاسدي ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله ابن عمر النخعي ثنا يونس بن يزيد الايلي سمعت الزهري قال . هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتب في الصدقة - وهي عند آل عمر بن الخطاب - قال الزهري : اقرأنها سالم بن عبد الله بن عمر فوعبتها على وجهها ، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر وسالم بن عبد الله ابن عمر ، حين أمر على المدينة ، فامر عماله بالعمل بها ، وكتب بها الى الوليد بن عبد الملك فامر الوليد عماله بالعمل بها ثم لم يزل الخلفاء يأمرون بذلك ثم أمر هشام محمد بن هاني عامله فنسخها الى كل عامل من عمال المسلمين وأمرهم بالعمل

بما فيها، ولا يتعدونه. وذكر باقي الحديث

قال علي : فهذا عمل فاش كما ترى ، واصله صحيفة مرسله غير مسنده كما ترى ، ثم لم يفش العمل بها إلا بعد نحو ثمانين عاما من موت النبي صلى الله عليه وسلم . وقد عمل عمال عثمان قبل ذلك بغير ذلك ، وعمال علي رضوان الله عليه بما جاءت به الرواية عن علي ، وعمال ابن الزبير بعد ذلك ، وعمال أبي بكر الصديق بغير ذلك ، وعند آل حزم صحيفة أخرى (١) فما الذي جعل عمل الوليد الظالم ومن بعده - ممن لا يعتمد به حاشي سمر بن عبد العزيز وحده - أولى من عمل ابن الزبير وعمل علي وعمل عثمان وعمل أبي بكر الصديق. وهذا تنازع يوجب الرد الى القرآن، وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاسانيد الصحيحة. وليس ذلك إلا في حديث أنس عن أبي بكر وحده. فقد صح تركهم لعمل كل من له عمل يمكن ان يراعى أو يقتدى به ، وصح ما قلنا من أنهم لا يدرون عمل من يعنون بقولهم : ليس عليه العمل. فان قالوا عمل الاكثر، فقد أرينا انه لا أكثر من أهل عصر عمر وعثمان ، ومن صلى معهم ، ووافقهم على ما ترك هؤلاء (٢) من أعمال أولئك (٣) وانهم قد تركوا عمل الاكثر وثبت بهذا ما ذكره بعض الرواة ، من أنهم انما يعنون عمل صاحب السوق في المدينة في عصر مالك ، وهذا كما ترى. وقد جمع عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ما اتفق عليه فقهاء المدينة السبعة خاصة فلم يبلغ ذلك إلا أوراكا يسيرة ، هذا وعبد الرحمن من هو في الضعف والسقوط ، وان لا يحتج بروايته . وما جعل الله أولئك أولى بالقبول

(١) صحيفة آل حزم روى بعضها أصحاب السنن في مواضع متفرقة .
ورواها كاملة الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ طبع الهند) وقد تكلمنا على طرقها وبيننا صحتها في شرحنا على التحقيق في المسئلة رقم ٤٢

(٢) بهامش الاصل : يعنى المالكية

(٣) بهامش الاصل : يعنى النبي وأصحابه

منهم من نظرائهم ، من أهل الكوفة ، الذين هم أفضل منهم في ظاهر الأمر ،
 كعلقمة بن قيس ، والاسود بن يزيد ، وشرح القاضى ، وعمرو بن ميمون ،
 ومسروق ، وأبى عبد الرحمن السلمى ، وعبيدة (١) السلماني ، وعبد الرحمن
 ابن ابى ليلى ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعبد الرحمن بن يزيد اللبني ،
 وسعيد بن جبير . ولا من نظرائهم من أهل البصرة . كالحسن البصرى ،
 ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومسلم بن يسار ، وابى قلابه ، وبكر بن عبد الله
 المزني ، وزرارة بن أوفى ، وحيد بن عبد الرحمن ، وأيوب وابن عون (٢) ،
 ويونس بن عبيد ، وسليمان التيمي . ولا من نظرائهم من أهل الشام . كعمر
 ابن عبد العزيز ، وأبى ادريس الخولاني ، وقبيصة بن ذؤيب ، وجبير بن
 نفير ، ورجاء بن حيوة . ولا من نظرائهم من أهل مكة . كطاوس ، وعطاء ،
 ومجاهد ، وعمرو بن دينار ، وعبيد بن عمير ، وابنه عبد الله ، وعبد الله
 ابن طاوس . ومضى الصحابة الخلفاء رضوان الله عليهم فما ولى قضاء
 المدينة مثل شرح ، ولا مثل محارب بن دثار ، ولا مثل زرارة بن أوفى ،
 ولا مثل الشعبي ، ولا مثل ابى عبيدة بن عبد الله ، ولا مثل عبد الله
 ابن عتبة ، أصلاً

ويقال لهم أيضاً : هل اختلف عمل أهل المدينة أو لم يختلف ؟ فان قالوا :
 لم يختلف أكذبهم الموطأ وجميع الروايات . وان قالوا : اختلف : قيل لهم :
 فما الذى جعل اتباع عمل بعضهم أولى بالاتباع من عمل سائرهم ؟ وقد ابطال الله
 كل عمل عند الاختلاف حاشى الرد الى كتاب الله ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
 بقوله تعالى : « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول » . فن رد الى

(١) بفتح العين وكسر الباء (٢) فى الاصل « وأيوب بن عون » وهو
 خطأ فان أيوب هو (ابن ابى تيمية كيسان السخيتاني وابن عون هو (عبد الله
 ابن عون بن أرطبان المزني)

غيرها فقد عصى الله ورسوله ، وضلّ ضلالاً مبيناً لقوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » . وهم ينسبون الى أبى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم - بهذا الأصل الملعون أعظم القرية ، واشدّ التضييع للإسلام ، وقلة المبالاة به . وهذا مالا يحلّ لمسلم أصلاً ان يظنه ، فكيف ان يعتقده ، ويدعو اليه ، وذلك لان عمر رضى الله عنه مصرّ البصرة والكوفة ومصر والشام ، واسكنها المسلمين ، وولى عليهم الصحابة كسعد ابن أبى وقاص ، والمغيرة بن شعبة ، وابى موسى الاشعري ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم . وولى عثمان عليهم ولاته أيضاً كذلك ، كعماوية ، وعمر بن العاص ، وقد وليا العمر أيضاً مع عمار وابن مسعود وغيرهم . ثم ولى علىّ البصرة عثمان ابن حنيف ، وعبد الله بن عباس ، وولى مصر قيس بن سعد . أفترى عمر وعثمان وعليهما وعماهم المذكورين كتموا رعيّتهم من أهل هذه الامصار دين الله تعالى ، والحكم فى الاسلام والعمل بشرائعه ؟ مايفعل هذا مسلم . بل الذى لاشك فيه أنهم كلهم علموا رعيّتهم كل ما يلزمهم كاهل المدينة ولا فرق . ثم سكن علىّ الكوفة افتراه - رضى الله عنه - كتم أهلها شرائع الاسلام ، وواجبات الاحكام ؟ والله ما يظن هذا مسلم ولا ذمي مميز بالسير . فاذا لاشك فى هذا ، فما بالمدينة سنة إلا وهى فى سائر الامصار كلها ولا فرق . وامامذ مضى هذا الصدر الكريم - رضى الله عنهم - فوالله ما ولى المدينة ولا حكم فيها إلاّ فساق الناس . كعمرو بن سعيد ، والحجاج بن يوسف ، وطارق ، وخالد بن عبد الله القصرى ، وعبد الرحمن بن الضحاك ، وعثمان بن حيان المرى (١) وكل عدو لله حاشى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابان بن عثمان ، وعمر

(١) بضم الميم وكسر الراء المهملة المشددة . وفى نسخة « المزنى » باوإى والنون وكذا ضبطه ابن حجر فى تقريب التهذيب وهو خطأ . فانه منسوب الى جده الأعلى « مرة بن عوف »

ابن عبد العزيز فانه كان كل واحد منهم فاضلا . ولها أبو بكر أربعة أعوام ،
حامين قاضيا وعامين أميراً لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فأى مزية لاهل
المدينة على غيرهم فى علم أو فضل أو رواية ؟ لو نصحوأ أنفسهم وتركوا هذا
التخليط الذى لا يسلم معه دين من غلبة الهوى ونصر الباطل ، وبالله تعالى
نعوذ من الخذلان

وما أدرك مالك بالمدينة أعلى من نافع ، وهو قليل الفتيا جدا ، وربيعه
وكان كثير الرأى قليل العلم بالحديث ، وأبى الزناد وزيد بن اسلم وكانا قليلي
الفتيا ، أما الزهرى فأنما كان بالشام ، وما كتب عنه مالك إلا بمكة ، وأما من
القضاة فابو بكر بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويحيى بن سعيد الانصارى ، على
أن اهل العراق يجاذبونه اياه ، لانه مات وهو قاض ببغداد ، وأما سعد بن ابراهيم
فكان ثقة إلا أن مالكا لم يأخذ عنه . ثم يقال لهم : لا خلاف بين احد من أهل
العلم بالاخبار أن مالكا ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة بعد موت رسول
الله صلى الله عليه وسلم بثلاث وثمانين سنة ، وأنه بقى ازيد من ثلاثين سنة وما
اشتهر علمه . فاخبرونى على أى مذهب كان الناس قبل مالك وطول المدة التى
ذكرنا وهى نحو مائة عام وعشرين عاما ؟ كان فيها خيار أهل الأرض ، من
الصحابة رضوان الله عنهم ، والتابعين رحمة الله عليهم . فان قالوا : على مذهب
مالك ، أ كذبهم مالك فى موطنه بما أورد فيه من الاختلاف القديم ، بين
الصحابة والتابعين . وقد ذكرنا آتفا من ذلك طرفا صالحا

ويقال لهم أيضاً : ان كان الأمر كما تقولون فما الذى جعل نسبة هذا
المذهب الى مالك أولى من نسبته الى أبى بكر أو عمر أو عثمان أو عائشة أو ابن
عمر أو سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة بن الزبير أو الزهرى أو
ربيعه ؟ ولم خصصتم مالكا وحده بأن تنسبوه اليه دون أن تنسبوه الى من
ذكرنا ، وهم كانوا أفضل منه واهيب فى الصدور ؟ فان قالوا : لأن مالكا ثبت

واختلف الناس . بان كذبهم بما أورده مالك في موطنه مما خالف فيه من كان قبلهم . وقيل لهم : انفصلوا ممن عكس قولكم . فقال : بل الناس ثبتوا وانفرد مالك بمذهب أوجب أن ينسب اليه . وانما تنسب المذاهب الى محدثيها ، لا إلى من اتبع غيره فيها ، وان قالوا : كان الناس على اختلاف في مذاهبهم وتحير . قيل لهم : فلا ترغبوا عما كان عليه السلف الصالح ، فليس والله فيما حدث بعدهم شيء من الخير - يعنى مما لم يكونوا عليه ولا علمه ذلك الصدر - فان تكن الأمور بالدلائل ، فالدلائل توضح ان ذلك الصدر كانوا على صواب في الاختيار والنظر ، مختلفين في مذاهبهم ، متفقين على ابطال التقليد ، متفقين على الأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغهم وصح طريقه ، وان يكن الأمر بالتقليد - ونعوذ بالله من ذلك - فتقليد عمر وعثمان وسائر من تقدم أولى من تقليد من أتى بعدهم ، اللهم إلا إن كان العمل الذى يشيرون اليه من جنس ما * حدثناه عبدالله بن يوسف بن نامي ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد الفقيه الاشقر ثنا احمد بن على القلانسي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب ثنا موسى بن عقبة عن عبد الواحد بن حمزة عن عباد بن عبد الله بن الزبير يحدث عن عائشة أنها لما توفى سعد بن أبي وقاص ارسل ازواج النبي صلى الله عليه وسلم : ان يمررنا بمسجد فيصلين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجرهن يصلين عليه أخرج به (١) من باب الجنائز الذى كان الى المقاعد ، فبلغهن ان الناس عابوا ذلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز تدخل بها المسجد ، فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فقالت : ما أسرع الناس الى أن يعيبوا ما لا علم لهم به ، عابوا علينا أن يمررنا بمسجد (٢) فى المسجد وما صلى رسول

(١) هذا الذى فى صحيح مسلم ونسخة من الاصل . وفى اخرى « وأخرج

من باب « (٢) فى الاصل « بالجنائز » وصحناه من مسلم

الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء (١) إلا في جوف المسجد *
وبالسند المذكور الى مسلم ثنا محمد بن حاتم بن ميمون ثنا سفيان بن عيينة عن
عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال : باع شريك لى ورقاً بنسيئة الى الموسم أو
الى الحج ، فجاء الى فاخبرنى . فقلت : هذا الأمر (٢) لا يصلح . قال : قد بعته
فى السوق فلم ينكر ذلك على أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسألته . فقال :
قدم النبى صلى الله عليه وسلم (٣) ونحن نبيع هذا البيع ، فقال : ما كان يدا
ييد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا ، وأتت زيد بن ارقم فانه كان اعظم
تجارة منى ، فاتيت فسالته فقال مثل ذلك * وبالسند المذكور الى مسلم ثنا
الحسن بن على الحلوانى ثنا أبو اسامة ثنا محمد بن عمرو ثنا عمرو بن مسلم بن
عمار الليثى قال : كنا فى الحمام قبيل الاضحى فاطلى فيه ناس ، فقال بعض أهل
الحمام : ار سمعيد بن المسيب يكره هذا وينهى عنه . فلقيت سمعيد بن المسيب ،
فذكرت ذلك له ، فقال : يا ابن اخى هذا حديث قد نسى وترك ، حدثتني
أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكرت : من كان له ذبج يذبجه فاذا اهل هلال ذى الحجة فلا يأخذن
من شعره ولا من اظفاره شيئاً حتى يضحى ، أو كلاماً هذا معناه
قال على : عمرو بن مسلم هذا هو ابن أكيمة (٤) الذى يروى عنه مالك وغيره
قال على : فان كان عمل أهل المدينة الذى يحتجون به ويتركون له كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم - من هذا الباب الذى ذكرنا فنحن نبرأ الى الله

-
- (١) سهيل بضم السين وابوه « وهب بن ربيعة » وأمه لقبها « بيضاء »
واسمها « دعد » فاشتهر بالنسبة الى أمه (٢) فى مسلم « هذا أمر »
(٣) فى مسلم زيادة « المدينة » (٤) بضم الهمزة وفتح الكاف ، وعمرو
هذا اختلف فى اسمه فقيل عمرو وقيل عمر . وفى أسم جده فقيل عمار بفتح
العين وتشديد الميم وقيل عماره بضم العين وتخفيف الميم وفى آخره هاء

تعالى من هذا العمل، ونحن متقربون الى الله تعالى بمصيان هذا العمل ومضادته ولا شك أنهم انما يريدون عمل الجمهور الذى وصفناه، من نحو انكار طامة أهل المدينة على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم المرور فى المسجد وبيع أهل سوق المدينة الورق بالورق أو بالذهب نسيئة، لا ينكر ذلك أحد منهم. ومثل تركهم ونسيانهم أمر النبي صلى الله عليه وسلم فى أن لا يمس الشعر والظفر من أراد أن يضحى إذا أهلّ ذو الحجة بشهادة سعيد بن المسيب - فقيه أهل المدينة - عليهم بذلك، فاذ قد بينا أنهم لا يتعلقون بعمل النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بعمل أبى بكر وعمر وعثمان، ولا بعمل أحد بعينه من الصحابة رضوان الله عليهم، فلم يبق بأيديهم شئ إلا العمل الذى وصفناه. ونعوذ بالله من التعلق بمثل هذا العمل، فهو الضلال المبين. وحسبنا الله ونعم الوكيل

وقد فشا الشكوى بالعمال وتعميدهم فى المدينة فى أيام الصحابة رضوان الله عليهم كما * حدثنا حماد بن احمد قال ثنا عبد الله بن ابراهيم الاصيلي ثنا أبو زيد المروزي ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن سؤقه عن منذر الثورى عن محمد بن على - هو ابن الحنفية - قال : جاء عليا ناس فشكوا سعاة عثمان. فقال لى على : اذهب بهذه الصحيفة الى عثمان ، فاخبره انها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فر سمعته يقول : نعم ، فأثبته بها . فقال : أغنها (١) عنا ، فأثبت بها على بن أبى طالب رضى الله عنه فاخبرته . فقال : ضمها حيث أخذتها . فقد صح كما ترى بطلان قول من يدعى حجة بعمل أهل المدينة أو غيرهم ، ووجب أن لا حجة إلا فيما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أنكر عمر رضى الله عنه على حسّان انشاده الشعر فى المسجد ، فلما قال له : قد انشدت فيه وفيه من هو خير منك ، وذكر

(١) قال فى اللسان: « اى اصرفها وكفها كقوله تعالى : « لكل امرئ

منهم يومئذ شأن يغنيه » .

لرسول الله صلى الله عليه وسلم، سكت عمر ومضى . فهذا كله يبين انه لا حجة في قول أحدولا في عمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم . فان قالوا : مالك أتى متأخراً فتعقب . قيل لهم : فتقليد من أتى بعد مالك فتعقب عليه أولى ، كالشافعي واحمد ابن حنبل وداود وغيرهم ، الى أن يبلغ الأمر إلينا ، ثم الى من بعدنا

قال على : والصحيح من ذلك ان أبا حنيفة ومالك - رحمهما الله - اجتهدا وكانا ممن أمر بالاجتهاد ، إذ كل مسلم يفرض عليه أن يجتهد في دينه ، وجريا على طريق من سلف في ترك التقليد ، فأجرا فيما أصابا فيه اجرين ، واجرا فيما اخطأ فيه اجرا واحدا ، وسلمنا من الوزر في ذلك على كل حال . وهكذا حال كل عالم ومتعلم غيرهما ، ممن كان قبلهما ، وممن كان معهما ، وممن أتى بعدها أو يأتي ، ولا فرق . فقلدهما من شاء الله عز وجل ، ممن اخطأ وابتدع ، وخالف أمر الله عز وجل ، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وما كانت عليه القرون الصالحة وما توجبه دلائل العقل ، واتبع هواه بغير هدى من الله تعالى فضل واضل ، وكذلك المقلدون للشافعي رحمه الله ، إلا أن الشافعي رضي الله عنه أصل أصولا الصواب فيها أكثر من الخطأ ، فالمقلدون له اعذر في اتباعه فيما أصاب فيه ، وهم اليوم واقل عذرا في تقليدهم إياه فيما أخطأ فيه . واما اصحاب الظاهر فهم ابعد الناس من التقليد ، فن قلد أحدا ممن يدعى انه منهم فليس منهم ولم يعصم أحد من الخطأ . وانما يلام من اتبع قولاً لا حجة عنده به ، واليوم من هذا من اتبع قولاً قد وضع البرهان على بطلانه ، فتمادى ولج في غيئه ، وبالله تعالى التوفيق . وآلوم من هذين واعظم جرماً ، من يقيم على قول يقر أنه حرام ، وهم المقلدون الذي يقلدون ويقرون أن التقليد حرام ، ويتركون أوامر النبي صلى الله عليه وسلم ويقرون أنها صحاح وأنها حق . فن اضل من هؤلاء نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله الهدى والعصمة ، فكل شيء بيده لا إله إلا هو

قال أبو محمد : وقد قال بعضهم : قد صح ترك جماعات من الصحابة والتابعين لكثير مما بلغهم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يخلو من أن يكونوا تركوه مستخفين به ، وهذا كفر من فاعله . أو يكونوا تركوه لفضل علم كان عندهم ، فهذا أولى أن يظن بهم

قال علي : وهذا يبطل من وجوه ، أحدها أنه قال قائل : لعل الحديث الذي تركه من تركه منهم فيه داخلة . قيل له : ولعل الرواية التي رويت بأن فلانا الصاحب ترك حديثاً كذا هي المدخولة ، وما الذي جعل أن تكون الداخلة في رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى من أن تكون في النقلة الذين رووا ترك من تركها ؟ وأيضا فإن قوماً منهم تركوا بعض الحديث وقوماً منهم أخذوا بذلك الحديث الذي ترك هؤلاء ، فلا فرق بين من قال : لا بد من أنه كان عند من تركه علم من أجله تركه . وبين من قال : لا بد من أنه كان عند من عمل به علم من أجله عمل به ، وكل دعوى عريت من برهان فهي سائطة . وقد قدمنّا أنه لا يستوحش لمن ترك العمل بالحق ، سواء تركه مخطئاً معذوراً ، أو تركه عاصياً موزوراً ، ولا يتكبر بمن عمل به كائناً من كان ، وسواء عمل به أو تركه ، وفرض على كل من سمعه أن يعمل به كل حال . وإيضاً فإن الأحاديث التي روي أنه تركها بعض من سلف ، ليست في أكثر الأمور التي ترك هؤلاء المحتجون بترك من سلف لما تركوا منها ، بل ترك هؤلاء ما أخذه أولئك ، وأخذ هؤلاء بما تركه أولئك ، فلا حجة لهم في ترك بعض من سلف لما ترك من الحديث ، لأنهم أول مخالف لهم في ذلك ، وأول مبطل لذلك الترك . ولا أسوأ من احتجاج امرئ بما يبطل على من لا يحقق ذلك الاحتجاج ، بل يبطله كإبطال المحتج به له أو أشد . وإيضاً فلو صح ما افتروه . من أنه كان عند الصاحب التارك لبعض الحديث علم من أجله ترك ما ترك من الحديث ، ونعوذ بالله العظيم من ذلك ، ونعيذ كل من يظن به خيراً من مثل ما نسبوا إلى أفاضل هذه الأمة المقدسة .

لوجب أن يكون من فعل ذلك ملعونا بلعنة الله عز وجل. قال الله تعالى : « ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ». فنحن نقول : لعن الله كل من كان عنده علم من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وكتمه عن الناس كأثنا من كان ، ومن نسب هذا الى الصحابة رضوان الله عليهم ، فقد نسبهم الى الادخال في الدين وكيد الشريعة ، وهذا اشد ما يكون من الكفر وقد عارضت بنحو من هذا الكلام الليث بن حرقش (١) العبدى في مجلس القاضى عبد الرحمن بن احمد بن بشر رحمه الله . وفي حفل عظيم من فقهاء المالكيين ، فما احد منهم اجاب بكلمة معارضة ، بل صمتوا كلهم ، الا قليلا منهم اجابونى بالتصديق لقولى . وذلك أنى قلت له : لقد نسبت الى مالك رضى الله عنه ما لو صح عنه لكان افسق الناس ، وذلك أنك تصفه بأنه ابدى الى الناس المعلوم والمتروك والمنسوخ من روايته ، وكتمهم المستعمل والسالم والناسخ حتى مات ولم يبدئه الى احد . وهذه صفة من يقصد افساد الاسلام ، والتلبيس على أهله ، وقد اعاذه الله من ذلك . بل كان عندنا احد الأئمة الناصحين لهذه الملة ، ولكنه اصاب واخطأ ، واجتهد فوفق وحرّم ، كسائر العلماء ولا فرق او كلاما هذا معناه . وقد افترض الله تعالى التبليغ على كل عالم . وقد قال عليه السلام مخبرا : « ان من كتم علما عنده فسئل عنه الجم يوم القيامة بلجام من من نار » . فان قالوا : بل ما كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يصح الا وقد ابداه ورواه للناس ، وبلغه كما يحق عليه في علمه وورعه . قلنا : صدقم . وهذه صفته عندنا ، ونحن على اتباع روايته ورواية غيره من العدول لانه عدل ، وقد امرنا بقبول خبر العدل . ونحن على رفض رأيه ورأى غيره لقيام البرهان على تحريم التقليد ، وهو اول الناس ينهى عن تقليده ، والعجب

(١) فى رقم ١١ : حريش وفى هامش رقم ١٣ : حريش.

من دعواهم أنهم اخذوا بالآخر من فعله صلى الله عليه وسلم ، وما نعلم اترك منهم لذلك . فما حضرنا ذكره - مما تركوا فيه آخر فعله صلى الله عليه وسلم ، واخذوا بالأول المنسوخ - فانهم لم يجيزوا ان يأتي الامام المعبود وقد بدأ خليفته على الصلاة بالصلاة (١) ، فدخل الامام المعبود فيتم الصلاة ويبني سائر من خلقه على ما كبروا في اول صلاتهم ، ويصير الامام الذي ابتداء الصلاة مأموماً ، وهذه آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه ، فابطلوا هذه الصلاة ، واجازوا أن يخرج الامام من الصلاة لعذر اصابه ويستخلف من يتم بالناس صلاتهم . وهذا ما لم يأت فيه نص ولا اجماع . ولم يروا الصلاة خلف الامام القاعد والأصحاء وراءه قعوداً أو قياماً ، وهذه صفة آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتعلقوا بحديث رواه جابر الجعفي - وهو كذاب - عن الشعبي مرسل : « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » وهي رواية كوفية ، وهم يردون الصحيح من رواية اهل الكوفة ، ويتعلقون بهذه الرواية التي لاشك في كذبها من روايات اهل الكوفة ، وكرهوا التكبير بتكبير الامام ، وابطلوا في نص رواياتهم صلاة المذكور ، وهذه صفة آخر صلاة صلاها ابو بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحضرة جميع المهاجرين والانصار الا الأقل منهم . وتركوا اباحة الشرب لكل ما لا يسكر من المباحات في جميع الظروف - وهو الناسخ - واخذوا بالنهي عن الدباء والمزفت ، وهو منسوخ بالنص الجلي ، وكان ذلك في اول الاسلام ، وتركوا ما في سورة براءة - وهي آخر سورة نزلت على رسول الله عليه وسلم - من أنه لا تؤخذ جزية الا من كتابي . وتركوا أيضاً ما فيها من قوله تعالى : « ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله » . وتعلقوا بحديث تنخير من

(١) وضع بالاصل علامة التصحيح . فقوله « على الصلاة » متعلق

بـ « خليفته » وقوله « بالصلاة متعلق بـ « بدأ » والمعنى واضح

أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ، لانه لايجوز ان يوجد احد نكح (١) أكثر من أربع نكاحا جائزا ، لان نكاح من نكح خامسة اليوم باطل حين عقده اياه ، منسوخ لايجوز - وان جوزة الكفار - لأن الله تعالى قد حرمه ، وتحريم الله تعالى لاحق بهم لازم لهم . وتركوا النهي عن الصوم في السفر في رمضان ، وهو الناسخ ، واخذوا باباحة ذلك وهي منسوخة . وتركوا النهي عن الكلام مع الامام في اصلاح الصلاة ، وهو الناسخ ، وتعلقوا بالمخصوص المنسوخ . وتركوا قراءة « والمرسلات » في المغرب ، وهو من آخر فعله صلى الله عليه وسلم . وتركوا تطيبه صلى الله عليه وسلم لحله ولا حرامه قبل أن يطوف بالبيت ، وهو آخر فعله عليه السلام ، وتعلقوا بالمنسوخ المخصوص الذي كان في الحديبية قبل حجة الوداع . وتركوا ايجابه عليه السلام السلب للقاتل - وكان في غزوة حنين - وهو الناسخ ، وتعلقوا بما كان في غزوة مؤتة وهو منسوخ ، - قبل حنين - . وتركوا ما في سورة براءة من ان لا يهادن مشرك الاعلى الاسلام ، ولا كتابي الاعلى الصغار والحزبية ، واخذوا بمحدث ابي جندل ، وهو منسوخ قبل براءة . ومثل هذا كثير

فصل

فيه بيان سبب الاختلاف الواقع بين

الأئمة في صدر هذه الأمة

فان قيل: فعلى اى وجه ترك هو (٢) ومن قبله كثيرا من الاحاديث ؟ قيل له وبالله التوفيق : قد بينا هذا فيما خلا ، ولكن تأتى بفصول (٣) تقتضى

(١) في نسخة « أن يؤخر احد نكاح » (٢) في هامش الاصل : أى

مالك (٣) في رقم ١١ : « تأتى فصول »

تكرار ما قد ذكر فلا بد من تكراره ، وذلك ان مالكا وغيره بشر ينسى كما ينسى سائر الناس ، وقد تجد الرجل يحفظ الحديث ولا يحضره ذكره حتى يفتى بخلافه ، وقد يعرض هذا في آى القرآن . وقد أمر عمر على المنبر بان لايزاد في مهور النساء على عدد ذكره ، فذكرته امرأة بقول الله تعالى : « وآتيتم احداهن قنظارا » . فترك قوله وقال : كل احد أفقه منك يا عمر ، وقال : امرأة اصابته وامير المؤمنين اخطأ . وامر برجم امرأة ولدت لستة اشهر ، فذكره على بقول الله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » . مع قوله تعالى : « والوالدات يرضعن اولادلاهن حولين كاملين » . فرجع عن الأمر برجمها . وهم أن يسطو بعينة بن حصن ، إذ قال له : يا عمر ما تعطينا الجزل ، ولا تحكم فينا بالعدل . فذكره الحر بن (١) قيس بن حصن بن حذيفة بقول الله تعالى : « وأعرض عن الجاهلين » . وقال له : يا امير المؤمنين هذا من الجاهلين ، فامسك عمر . وقال يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يموت حتى يكون آخرنا ، أو كلاما هذا معناه ، حتى قرئت عليه : « إنك ميت وانهم ميتون » . فسقط السيف من يده وخر الى الارض . وقال : كأنى والله لم اكن قرأتها قط . فاذا امكن هذا فى القرآن ، فهو فى الحديث امكن ، وقد ينسأه البتة ، وقد لا ينسأه بل يذكره ، ولاكن يتأول فيه تأويلا فيظن فيه خصوصا أو نسخا أو معنى ما . وكل هذا لا يجوز اتباعه الا بنص أو اجماع ، لأنه رأى من رأى ذلك ، ولا يحل تقليد احد ولا قبول رأيه .

وقد علم كل احد ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا حوالى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة مجتمعين ، وكانوا ذوى معاش يطلبونها ، وفى ضنك من القوت شديد . قد جاء ذلك منصوبا . وان النبي صلى الله عليه

(١) هو ابن اخى عيينة بن حصن الفزارى

وسلم و ابا بكر وعمر أخرجهم الجوع من بيوتهم ، فكانوا من متحرف في الاسواق ومن قائم على نخله ، ويحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت منهم الطائفة اذا وجدوا ادنى فراغ مما هم بسبيله ، هذا ما لا يستطيع احد أن ينكره . وقد ذكر ذلك أبو هريرة فقال : ان اخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق ، وان اخوانى من الانصار كان يشغلهم القيام على نخلهم ، وكنت امرأ مسكينا اصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطنى . وقد اقر بذلك عمر فقال : فاتنى مثل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألهانى الصنف فى الاسواق ، ذكر ذلك فى حديث استئذان ابى موسى ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن المسألة ، ويحكم بالحكم ، ويأمر بالشئ ، ويفعل الشئ . فيعيه من حضره ويغيب عن غاب عنه . فلما مات النبى صلى الله عليه وسلم وولى أبو بكر رضى الله عنه ، فن حينئذ تفرق الصحابة للجهاد ، الى مسيامة والى أهل الردة ، والى الشام والعراق ، وبقي بعضهم بالمدينة مع أبى بكر رضى الله عنه . فكان اذا جاءت القضية ليس عنده فيها عن النبى صلى الله عليه وسلم امر ، سأل من بحضرته من الصحابة عن ذلك ، فان وجد عندهم رجع اليه وإلا اجتهد فى الحكم ليس عليه غير ذلك . فلما ولى عمر رضى الله عنه فتحت الامصار ، وزاد تفرق الصحابة فى الاقطار ، فكانت الحكومة (١) تنزل فى المدينة أو فى غيرها من البلاد ، فان كان عند الصحابة الحاضرين لها فى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم اثر ، حكم به ، وإلا اجتهد امير تلك المدينة فى ذلك . وقد يكون فى تلك القضية حكم عن النبى صلى الله عليه وسلم موجود عند صاحب آخر ، فى بلد آخر ، وقد حضر المدينى مالم يحضر المصرى ، وحضر المصرى مالم يحضر

(١) المراد بالحكومة القضية قال فى أساس البلاغة : وهو يتولى الحكومات ، ويفصل الخصومات ،

الشامي ، وحضر الشامي مالم يحضر البصرى ، وحضر البصرى مالم يحضر الكوفى ، وحضر الكوفى مالم يحضر المدينى ، كل هذا موجود فى الآثار وفى ضرورة العلم بما قدمنا ، من مغيب بعضهم عن مجلس النبى صلى الله عليه وسلم فى بعض الاوقات وحضور غيره ، ثم مغيب الذى حضر امس ، وحضور الذى غاب فيدرى كل واحد منهم ما حضر ، ويفوته ما غاب عنه . هذا معلوم ببديهة العقل وقد كان علم التيمم عند عمار وغيره ، وجهله عمر وابن مسعود . فقالا : لا يتيمم الجنب ، ولولم يجد الماء شهرين . وكان حكم المسح عند على وحذيفة رضى الله عنهما وغيرهم ، وجهلته عائشة وابن عمر وأبو هريرة ، وهم مدنيون . وكان تورث بنت الابن مع البنت عند ابن مسعود ، وجهله أبو موسى . وكان حكم الاستئذان عند أبي موسى وعند أبي سعيد وأبى ، وجهله عمر . وكان حكم الاذن للحائض فى أن تنفر قبل أن تطوف ، عند ابن عباس وأم سليم ، وجهله عمر وزيد بن ثابت وكان حكم تحريم المتعة والحرم الاهلية عند على وغيره ، وجهله ابن عباس . وكان حكم الصرف عند عمر وأبى سعيد وغيرهما ، وجهله طلحة وابن عباس وابن عمر . وكان حكم اجلاء أهل الذمة من بلاد العرب ، عند ابن عباس وعمر ، فنسيه عمر سنين فتركهم حتى ذكر فذكر ، فاجلاهم . وكان علم الكلالة عند بعضهم ، ولم يعلمه عمر . وكان النهى عن بيع الخمر عند عمر ، وجهله سمرة . وكان حكم الجدة عند المغيرة ومحمد بن مسلمة ، وجهله أبو بكر وعمر . وكان حكم أخذ الجزية من المجوس ، وان لا يقدم على بلد فيه الطاعون ، عند عبد الرحمن بن عوف ، وجهله عمر وأبو عبيدة وجهور الصحابة رضوان الله عليهم . وكان حكم ميراث الجد عند معقل بن سنان ، وجهله عمر

ومثل هذا كثير جدا ، فضى الصحابة على ما ذكرنا ، ثم خلف بعدهم التابعون الآخذون عنهم ، وكل طبقة من التابعين فى البلاد التى ذكرنا فأتوا تفقهوا مع من كان عندهم من الصحابة ، وكانوا لا يتعدون فتاويهم ، لا تقليدا لهم ولكن

لأنهم انما أخذوا ورووا عنهم ، إلا اليسير مما بلغهم عن غير من كان في بلادهم من الصحابة رضى الله عنهم . كاتباع أهل المدينة في الاكثر فتاوى ابن عمر ، واتباع أهل الكوفة في الاكثر فتاوى ابن مسعود ، واتباع أهل مكة في الاكثر فتاوى ابن عباس

ثم أتى بعد التابعين فقهاء الامصار ، كأبي حنيفة وسفيان وابن أبي ليلى بالكوفة ، وابن جريج بمكة ، ومالك وابن الماجشون بالمدينة ، وعثمان البتي وسوار بالبصرة ، والاوزاعي بالشام ، والليث بمصر ، فجروا على تلك الطريقة من أخذ كل واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم . واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وهو موجود عند غيرهم . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها وكل من ذكرنا مأجور على ما أصاب فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم أجرين ، ومأجور فيما خفى عنه منه اجراً واحداً ، وقد يبلغ الرجل مما ذكرنا حديثان ظاهرهما التعارض ، فيميل الى أحدهما دون الثاني بضرب من الترجيحات التي صححنا أو ابطالنا قبل هذا في هذا الباب ، ويميل غيره الى الحديث الذي ترك هذا بضرب من تلك الترجيحات أيضاً ، كما روى عن عثمان في الجمع بين الاختين ، حرمتها آية ، واحتلتها آية . وكما مال ابن عمر الى تحريم نساء أهل الكتاب جملة بقوله : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . قال : ولا أعلم شركاً أعظم من قول المرأة : ان عيسى ربها ، وغلب ذلك على الاباحة المنصوصة في الآية الاخرى . وكما جعل ابن عباس عدة الحامل آخر الأجلين من وضع الحمل ، أو تمام أربعة اشهر وعشر . وكما تأول بعض الصحابة في الحر الاهلية أنها انما حرمت لانها لم تحمس ، وتأول آخر منهم أنها حرمت لانها حمولة الناس ، وتأول آخر منهم أنها حرمت لانها كانت تأكل العذرة . وقال بعضهم : بل حرمت لعينها . وكما تأول قدماء في شرب الخمر ، قول الله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » . فعلى هذه الوجوه ترك

مالك ومن كان قبله ماتركوا من الحديث والآيات ، وعلى هذه الوجوه خالفهم نظراؤهم . فاخذ هؤلاء ماترك أولئك ، واخذ أولئك ماترك هؤلاء ، فهي وجوه عشرة كما ذكرنا . أحدها : ان لا يبلغ العالم الخبر فيفتى فيه بنص آخر بلغه ، كما قال عمر في خبر الاستئذان : خفي على هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الهانئ الصفق بالاسواق ، وقد أوردناه باسناده من طريق البخارى في غير هذا المكان . وثانيها : أن يقع في نفسه أن راوى الخبر لم يحفظ وانه وهم ، كفعل عمر في خبر فاطمة بنت قيس ، وكفعل عائشة في خبر الميت يعذب ببكاء أهله ، وهذا ظن لامعنى له ، ان اطلق بطلت الاخبار كلها ، وان خص به مكان دون مكان ، كان تحكما بالباطل . وثالثها : أن يقع في نفسه أنه منسوخ ، كما ظن ابن عمر في آية نكاح الكتابيات . ورابعها : أن يغلب نصا على نص بانه احوط ، وهذا لامعنى له اذ لم يوجه قرآن ولا سنة . وخامسها : أن يغلب نصا على نص لكثرة العاملين به أو لجلالتهم ، وهذا لامعنى له ، لما قد أفسدناه قبل في ترجيح الاخبار . وسادسها : أن يغلب نصا لم يصح على نص صحيح ، وهو لا يعلم بفساد الذى غلب . وسابعها : أن يخصص عموما بظنه . وثامنها : أن يأخذ بعموم لم يجب الاخذ به ، ويترك الذى ثبت تخصيصه . وتاسعها : أن يتأول في الخبر غير ظاهره بغير برهان لعله ظنها بغير برهان . وعاشرها : أن يترك نصا صحيحا لقول صاحب بلغه ، فيظن انه لم يترك ذلك النص إلا لعلم كان عنده . فهذه ظنون توجب الاختلاف الذى سبق في علم الله عز وجل انه سيكون ، ونسأل الله تعالى التثبيت على الحق بمنه آمين ثم كثرت الرحل الى الآفاق ، وتداخل الناس والتقوا ، وانتدب أقوام لجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم وضمه وتقييده ، ووصل من البلاد البعيدة الى من لم يكن عنده ، وقامت الحجة على من بلغه شئ منه ، وجمعت الاحاديث المبينة لصحة أحد التأويلات المتأولة في الحديث ، وعرف الصحيح

من السقيم وزيف الاجتهاد المؤدى الى خلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والى ترك عمله ، وسقط العذر عن خالف ما بلغه من السنن ببلوغه اليه ، وقيام الحجة به عليه ، فلم يبق إلا العناد والجهل ، والتقليد والاثم وعلى هذه الطريق كان الصحابة رضى الله عنهم ، وكثير من التابعين يرحلون فى طلب الحديث الواحد الايام الكثيرة . وقد رحل أبو أيوب من المدينة الى مصر ، الى عقبة بن عامر فى حديث واحد . وكتب معاوية الى المغيرة : اكتب الى ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورحل علقمة والاسود الى عائشة وعمر رضى الله عنهما . ورحل علقمة الى ابى الدرداء بالشام . فقد بينا وجه ترك من ترك بعض الحديث ، وأزحنا العلة فى ذلك ، ورفعنا الاشكال جملة ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

قال أبو محمد وقد موّه بعضهم بأن قال : ان ابن مسعود كان يسئل عن الشئ فيتركه حتى يأتى المدينة

قال على : وانما كان هذا فى مسئلتين فقط ، وهى : مسألة نكاح الام التى لم يدخل بابنتها بخالفه عمر ، وقد صح عن زيد بن ثابت - وهو مدنى - مثل قول ابن مسعود . والثانية : بيعه ثفاية بيت المال ، ثم رجع عن ذلك قال على : وكيف يكون هذا ، والصحيح ان ابن مسعود قال نخبرا عن نفسه : ما من سورة من كتاب الله تعالى الا وانا ادرى فيما نزلت ، ولو انى اعلم مكان رجل اعلم منى بكتاب الله عز وجل تبلفنى اليه الابل لاتيته . فكيف يرجع الى قول غيره من هذه صفته . ولقد صدق رضى الله عنه ، وهو الذى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتمسك بعهد ، وان يؤخذ القرآن عنه وعن ثلاثة مذكورين معه . وقد صح ان عمر بن الخطاب امر برجم مجنونة ، فردّه عن ذلك على ، - وهو كوفى - . وكذلك وجد عند المغيرة خبر املاص المرأة - وهو كوفى - لم يكن عند أهل المدينة

قال علي : وقد موّه بعضهم بأن ذكر ما* حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (١) ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا محمد بن المثني ثنا سهل بن يوسف قال حميد انبأ عن الحسن . قال : خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة . فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، فكأن الناس لم يعلموا . فقال : من ههنا من اهل المدينة ، فقوموا الى اخوانكم فاعلموهم ، فانهم لا يعلمون . فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير ، أو نصف صاع من قمح ، على كل حر أو مملوك ، ذكر أو أنثى صغير أو كبير (٢) . فلما قدم على رأي رخص الشعير . قال : قد أوسع الله عليكم فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء قال علي : وهذا الحديث قبل كل شيء لا يصح ، لوجوه ظاهرة

أولها : ان الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهر كالشمس ، لأنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم بالاخبار ، ان يوم الجمل كان لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ، ثم اقام علي بالبصرة باقى جمادى الآخرة ، وخرج راجعاً الى الكوفة فى صدر رجب ، وترك ابن عباس بالبصرة أميراً عليها ، ولم يرجع على بعدها الى البصرة . هذا ما لا خلاف فيه من أحد له علم بالاخبار . وفى الخبر المذكور ، ذكر تعليم ابن عباس أهل البصرة صدقة الفطر ، ثم قدم على بعد ذلك ، وهذا هو الكذب البحت الذى لا خفاء به . ووجه ثان : ان الحسن لم يسمع من ابن عباس أيام ولايته بالبصرة شيئاً ، ولا كان الحسن حينئذ بالبصرة ، وانما كان بالمدينة هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث ، وأيضاً وجه ثالث : فانه حديث مفتعل لا يصح ، لأن البصرة فتحها وبناها - سنة اربع عشرة من الهجرة - عتبة بن غزوان المازنى بدرى مدنى . ووليها بعده المغيرة بن شعبه وأبو موسى وعبد الله بن عامر ، وكلهم مدنيون ، ونزلها من الصحابة المدنيين

(١) فى نسخة « ابن عبد العزيز » (٢) فى الاصل : « صغيراً وكبيراً »

أزيد من ثلاثمائة رجل ، منهم عمران بن الحصين ، وأنس بن مالك ، وهشام بن عاصم ، والحكم بن عمرو ، وغيرهم . وفتحت أيام عمر بن الخطاب وتداولها ولاته ، الى أن وليها ابن عباس بعد صدر كبير من سنة ست وثلاثين من الهجرة ، فلم يكن في هؤلاء كلهم من يخبرهم بزكاة الفطر ، بل ضيعوا ذلك واهملوه ، واستخفوا به أو جهلوه ، مدة أزيد من اثنين وعشرين عاما ، مدة خلافة عمر بن الخطاب وعثمان رضوان الله عليهما ، حتى وليهم ابن عباس بعد يوم الجمل . أتري عمر وعثمان ضيعا إعلام رعيتهما هذه الفريضة ؟ أتري أهل البصرة لم يحجوا أيام عمر وعثمان ، ولا دخلوا المدينة ، فغابت عنهم زكاة الفطر الى بعد يوم الجمل ؟ ان هذا هو الضلال المبين ، والكذب المفترى ، ونسبة البلاء الى الصحابة رضوان الله عليهم . ان هذا الخبر ما يدخل تصحيحه في عقل سليم ، وما حدث الحسن والله أعلم بهذا الحديث إلا على وجه التكذيب له ، لا يجوز غير ذلك

ثم نقول لهم : لو صح - وهو لا يصح - لكان حجة على المالكيين ، لانه خلاف مذهبهم في صدقة الفطر ، لأنهم يرون انه لا يجوز فيهما من البر إلا صاع ، فعاد حجة عليهم ، ولا اضل ممن يحتاج بما لا يصحح نعوذ بالله من الخذلان . وانما يصح هذا الحديث بخلاف اللفظ المذكور لكن كما * حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السختياني عن أبي رجا - هو العطاردي - . قال : سمعت ابن عباس يخاطب على منبركم - يعني منبر البصرة - يقول : صدقة الفطر صاع من طعام

وقد موّه بعضهم بان قال : ان أهل المدينة هم شهدوا آخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال علي : وهذا قول رجل جاهل أو مدلس . لا بد له ضرورة من أحد

الوجهين ، فان كان جاهلا وكان هذا مقداره من العلم ، فما كان في سعة أن يفتى في دين الله عز وجل . وان كان هذا مستحلا للتلبيس في دين الله تعالى ، فهذه اخبت وانت

قال على : وهذا كلام يبطل من وجهين ضروريين ، احدهما : أننا قد بينا في هذا الباب أنهم اترك الناس لآخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني : ان الصحابة رضی الله عنهم كانوا كلهم مدنيين طول مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة ابى بكر ، وانما سكنوا الشام والبصرة والكوفة في صدر خلافة عمر رضوان الله عليه ، فابعد ذلك . لأن الشام ومصر كانت بايدي الروم ، والعراق حيث بنيت الكوفة والبصرة ، كانت بايدي الفرس . ولم يفتح شئ من كل ذلك ولا سكنه مسلم ، إلا بعد صدر من امارة عمر ، هذا أمر لا يجهله من له أقل نصيب من العلم ، وكل من كان بالعراق والشام ومصر من الصحابة فلم يفارقوا سكنى المدينة طول حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينفرد قط برسول الله صلى الله عليه وسلم من بقي منهم بالمدينة دون من سكن بعد موته عليه السلام العراق أو الشام أو مصر ، فبطل كذب من موته بما ذكرنا والله الحمد ، ووجب بالضرورة ، أن من بقي بالمدينة من الصحابة رضی الله عنهم ، ليس بأولى بحسن الظن بهم في الثبات على ما شهدوه من النبي صلى الله عليه وسلم من سائر الصحابة الذين بالامصار ، ولا هم أولى بالعلم منهم . بل كلهم واجب الحق ، موصوف بالعلم والدين والنصيحة للمسلمين .

قال أبو محمد : وهذا الذي جرى عليه الناس كما * ثنا عبدالله بن ربيع ثنا عبدالله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن ابراهيم ثنا رزيق (١) - وكان عاملا لعمر بن عبد العزيز

(١) بتقديم الراء المضمومة وفتح الزاى . وفي الاصل « زريق » وهو خطأ

وقع فيه أيضاً ابن حبان . وهو رزيق بن حكيم - بضم الحاء - وهو ثقة

على ايلة - انه كتب الى عمر بن عبد العزيز : فى عبد أبى وسرق ، وذكر ان أهل الحجاز لا يقطعون العبد اذا سرق . فكتب اليه : كتبت الى فى عبد أبى وسرق ، وذكرت ان أهل الحجاز لا يقطعون الأبى اذا سرق ، وان الله تعالى يقول : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا » . فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه
قال على : فهذا عمر بن عبد العزيز لم يلتفت الى عمل أهل الحجاز وأخذ بعموم القرآن وهو الذى لا يجوز خلافه

فصل

فى فضل الاكثار من الرواية للسنن

قال على : واستغاث بعضهم الى ذم الاكثار من الرواية ، ونسبوا ذلك الى عمر بن الخطاب . وذكروا الخبر عنه : انه لم يلتفت لرواية فاطمة بنت قيس فى أن لا تنفقه ولا سكنى للمبتوتة ثلاثا ، وانه قال : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لكلام امرأة لاندري لعلها نسيت . وتوعد أبى موسى بضرب الظهر والبطن ان لم يأت بشاهد على ما حدث به من حكم الاستئذان . وان أبى بكر الصديق لم يأخذ برواية المغيرة بن شعبة فى ميراث الجدة ، حتى شهد له بذلك محمد بن مسلمة . وان عائشة أم المؤمنين لم تلتفت الى قول أبى هريرة فى المشى فى خف واحد ، وقالت : لاحتن أبى هريرة ، ومشى فى نعل واحدة . وان عثمان حمل اليه محمد بن على بن أبى طالب ، من عند أبيه كتاب حكم النبى صلى الله عليه وسلم فى الزكاة فقال له : أغنها عنى ، فرجع الى أبيه . فقال : ضع الصحيفة حيث وجدتھا . وان عمارة قال لعمر فى حديث التيمم : أما والله يا أمير المؤمنين لئن شئت - لما جعل الله لك على من الحق - ان لا أحدث بذلك أبداً فعلت . فقال له عمر :

لا، ولكن نوليك من ذلك ما توليت . وان ابن عباس لم يلتفت (١) رواية أبي هريرة في الوضوء مما مست النار . ولا رواية الحكم بن عمرو الغفاري في الوضوء من فضل المرأة ، ولا رواية علي في النهي عن المتعة . ولا رواية أبي سعيد الخدري في النهي عن الدرهم بالدرهمين يداً بيد . وابن عمر ذكرت له رواية أبي هريرة في كلب الزرع . فقال : ان لأبي هريرة زرعاً . وأن معاوية لم يلتفت رواية عبادة ابن الصامت ، وأبي الدرداء ، في النهي عن الفضة بالفضة بتفاضل يداً بيد . فهؤلاء ، أبو بكر وعثمان وعلي وعائشة وعمار وابن عباس وابن عمر

ومعاوية . وذكروا نحو هذا أيضاً عن نفر من التابعين

قال علي : وقولهم هذا إذا حض بالبرهان الظاهر ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم . وهو انه يقال لمن ذم الاكثار من الرواية : أخبرنا عن الرواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخير هي أم شر؟ ولا سبيل الى وجه ثالث فان قال : هي خير ، فالاكثار من الخير خير . وان قال : هي شر ، فالقليل من الشر شر وهم قد أخذوا منه بنصيب ، فيلزمهم أن يمتروا بانهم يتعلمون الشر ويعملون به أما نحن فلسنا نقر بذلك . بل نقول : ان الاكثار منها لطلب ما صح هو الخير كله ، وأيضاً فنقول لهم : عرفوا حد الاكثار من الرواية المذموم عندهم ، لنعرف ما تكرهون ، وحد غير الاكثار المستحب عندهم ، فان حدوا في ذلك حدا كانوا قد قالوا بالباطل ، وشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله تعالى . وقالوا بلا برهان وبغير علم ، وان لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد حصلوا في أسخف منزلة ، إذ لا يدرون ما ينكرون ولا يُحسنون . وهذا هو الضلال ونعوذ بالله منه وأيضاً فيقال لهم : ما الذي جعل أن يكون مارواه مالك من الحديث خيراً ، ويكون مارواه غيره شراً دون أن تكون القصة معكوسة ، ونحن

(١) استعمله متمدياً بنفسه ولم نزل وجهها ، والمعروف استعماله لازماً

نعود بالله من كل ذلك . بل الخير كله التفقه في الآثار والقرآن ، وضبط ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد حض النبي صلى الله عليه وسلم على أن يبلغ عنه ، وهذا هو التفقه والندارة التي أمر الله تعالى بها . وليت شعري إذا كان الاكثار من الحديث شرا فإين الخير ، أفي التقليد الذي لا يلتزمه إلا جاهل أو فاسق ؟ أم في التحكم في دين الله عز وجل بالأراء الفاسدة التي قد حذر الله تعالى منها ، وزجر النبي صلى الله عليه وسلم عنها (١) ؟
وخر بعضهم : بأن مالكا كان يسقط من موطنه كل سنة ، وأنه لم يحدث بكثير مما كان عنده

قال علي : هذا نخر من يريد أن يمدح فيذم ، ويريد أن يبنى فيهدم ، ولا يخلو ما حدث به مالك وما لم يحدث به ، من أن يكون حدث بالصحيح عنده وترك ما لم يصح ، فقد أحسن . وكذا كل من حدث أيضاً بما يصح عنده ممن ليس مالك بأعلم منه ولا أوسع كسفیان ، وشعبة ، والأوزاعي ، وأيوب وغيرهم ، أو يكون حدث بالسقيم وكنم الصحيح ، وقد نزهه الله تعالى عن ذلك لأن هذه صفة أفسق الفاسقين . أو يكون حدث بسقيم وصحيح وكنم صحيحاً وسقيماً ، فمن فعل ذلك فهو آثم وملعون ، لكتابه علماً صحيحاً عنده . فبطل ما أرادوا أن يمدحوه به ، وعاد ذماً عظيماً لو صح عليه ذلك ، وأعوذ بالله من ذلك

وبرهان آخر يوضح كذب من قال هذا : وهو أن الموطأ ألفه مالك رضي الله عنه بعد موت يحيى بن سعيد الأنصاري بلا شك ، ومات يحيى بن سعيد في سنة ثلاث وأربعين ومائة ، ولسنا نقول هذا بظننا بل يقيناً ، فهكذا رويناه بأسناد متصل إلى يحيى بن سعيد القطان . أنه قال : لقينا مالكا قبل أن يصنف

(١) أفاض الامام أبو عمر بن عبد البر النمرى المتوفى سنة ٤٦٣ في البحث في الاكثار من الاحاديث في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» ٢ : ١٢٠ - ١٣٣

ولقيناها سنة اثنتين وأربعين ومائة بعد موت موسى بن عقبة بسنة ، ولم يزل الموطأ يروى عن مالك منذ ألفه ، طائفة بعد طائفة ، وأمة بعد أمة ، وآخر من رواه عنه من الثقات أبو المصعب الزهرى لصغر سنه ، وعاش بعد موت مالك ثلاثا وستين سنة ، وموطؤه أكمل الموطآت ، لأن فيه خمسمائة حديث وتسعين حديثا بالمكرر ، أما بسقاط التكرار خمسمائة حديث وتسعة وخمسون حديثا ، وكان سماع ابن وهب للموطأ من مالك قبل سماع أبي المصعب بدهر ، وكذلك سماع ابن القاسم ، ومعن بن عيسى ، وليس في موطأ ابن القاسم إلا خمسمائة حديث وثلاثة احاديث ، وفي موطأ ابن وهب كما في موطأ أبي المصعب ولا مزيد . فبان كذب هذا القائل ، والحمد لله رب العالمين

قال علي : ولئن كان جمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم مذموما ، فإن مالكا لمن أول من فعل ذلك ، فإن أول من ألف في جمع الحديث خُماد بن سلمة ، ومعمر ، ثم مالك ، ثم تلاهم الناس . وأما نحن فأننا نحمد ذلك من فعلهم . ونقول : إن لهم ولمن فعل فعلهم في ذلك أعظم الأجر ، لعظيم ما قيسدوا من السنن ، وكثير ما بينوا من الحق ، وما رفعوا من الاشكال في الدين ، وما فرّجوا بما كتبوا من حكم الاختلاف . فمن أعظم أجراً منهم ، جعلنا الله بمنه ممن تبعهم في ذلك باحسان آمين

وأما ردّ عمر رضى الله عنه : لحديث فاطمة بنت قيس ، فقد خالفته فاطمة وهي من المبايعات المهاجرات الصواب ، فهو تنازع من أولى الأمر . ليس قوله أولى من قولها ، ولا قولها أولى من قوله ، إلا بنص ، والنص موافق لقول فاطمة ، وعمر مجتهد مخطئ في رد ذلك ، مأجور مرة . ولا تعلق للمالكين بهذا الخبر . لأنهم خالفوا رواية فاطمة ، وخالفوا قول عمر ، فلم يتعلقوا باحدهما وأما ماذكروا من نهى عمر رضى الله عنه في الاكثار من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم * فحدثنا محمد بن سعيد ثنا احمد بن عون ثنا قاسم

ابن أصبغ ثنا الخشنى ثنا بندار ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا شعبة عن بيان (١)
عن الشعبي عن قرظة (٢) - هو ابن كعب الانصارى - قال : شيعنا عمر بن
الخطاب رضى الله عنه الى صرار (٣) فانتهى الى مكان فتوضأ فيه . فقال : اتدرون
لما شيعتكم ؟ قلنا : لحق الصعبة . قال : انكم ستأتون قوما تهز السنتهم بالقرآن
كاهتزاز النخل فلا تصدّوهم بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا
شريككم . قال قرظة : فما حدثت بشئ بعد ، ولقد سمعت كما سمع الصحابي .
فهذا لم يذكر فيه الشعبي انه سمعه من قرظة ، وما نعلم ان الشعبي لقي قرظة
ولا سمع منه بل لاشك في ذلك . لأن قرظة رضى الله عنه مات والمغيرة بن
شعبة امير بالكوفة ، هذا مذكور في الخبر الثابت المسند ، اول من نصح
عليه بالكوفة قرظة بن كعب . فذكر المغيرة عند ذلك خيرا مسندا في النوح (٤)
ومات المغيرة سنة خمسين بلا شك ، والشعبي اقرب الى الصّبا ، فلا شك في
انه لم يلق قرظة قط (٥) ، فسقط هذا الخبر . بل قد ذكر بعض اهل العلم
بالأخبار ان قرظة بن كعب مات وعلى رضوان الله عليه بالكوفة ، فصح
يقينا ان الشعبي لم يلق قرظة ولا عقل عنه كلمة . وحدثناه * ايضا احمد بن
محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا على بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد
ثنا ابو بكر - هو ابن عياش - عن أبي حصين (٦) . يرفعه الى عمر - انه حين

(١) بفتح الباء الموحدة والياء المثناة . وجعل في الاصل بدل الياء نونا
وهو خطأ - وبيان هذا هو ابن بشر الاحمسي الثقة (٢) بفتح القاف والراء
(٣) بكسر الصاد المهملة وتخفيف الراء . موضع قرب المدينة على ثلاثة أميال
منها في طريق العراق . وفي الاصل بالضاد المعجمة وهو خطأ

(٤) رواه مسلم والترمذى

(٥) في هذا شك كثير فان الشعبي ولد سنة ٢٠ وقيل ١٩ ومات سنة ١٠٩

(٦) في الاصل « ابن حصين » وهو خطأ . واسمه « عثمان بن عاصم بن

وجّه الناس الى العراق - قال : جردوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا شريككم .
قال أبو محمد : وأبو حصين لم يولد الا بعد موت عمر بدهر ، واعلى من عنده ابن عباس والشعبي

قال عليّ : وروى عنه ايضا انه رضى الله عنه : حبس ابن مسعود من اجل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما روينا * بالسند المذكور الى بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه . قال قال عمر : لابن مسعود ، ولابى الدرداء ، وابى ذر : ما هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : واحسبه انه لم يدعهم أن يخرجوا من المدينة حتى مات

قال عليّ : هذا مرسل (١) ومشكوك فيه من شعبة فلا يصح ، ولا يجوز الاحتجاج به ، ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد ، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة وفي هذا ما فيه ، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسلمين ، والزعم كتمانها وجحدها وأن لا يذكرها لاحد ، فهذا خروج عن الاسلام ، وقد اعاذ الله امير المؤمنين من كل ذلك ، ولئن كان سائر الصحابة متهمين في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فما عمر الا واحد منهم ، وهذا قول لا يقوله مسلم اصلا . ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين لقد ظلمهم ، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء ، ولا بد له

حصين « مات سنة ١٢٨ (١) يريد أن ابراهيم بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر . وقد وافقه على هذا البيهقي واثبت سماعه من عمر يعقوب بن شنية والواقدي والطبري وغيرهم والظاهر انه لم يسمع منه فانه مات سنة ٩٦ أو ٩٥ وعمره ٧٥ سنة . وأما شعبة فانه سمع من سعد

من احدهما . وانما معنى نهى عمر رضى الله عنه عن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لوصح ، فهو بين في الحديث الذى أوردناه من طريق قرظة ، وانما نهى عن الحديث بالاخبار عن سلف من الامم وعما اشبهه . وأما بالسنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فان النهى عن ذلك هو مجرد ، وهذا مالا يحل لمسلم ان يظنه بمن دون عمر من عامة المسلمين ، فكيف بعمر رضى الله عنه . ودليل ماقلنا ان عمر قد حدث بحديث كثير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فان كان الحديث عنه عليه السلام مكروها ، فقد اخذ عمر من ذلك بأوفر نصيب ، ولا يحل لمسلم ان يظن بعمر رضى الله عنه أنه نهى عن شئ وفعله ، لأنه قد روى عنه رضوان الله عليه خمسمائة حديث ونيف ، على قرب موته من موت النبي صلى الله عليه وسلم ، فصح انه كثير الرواية والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما فى الصحابة أكثر رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بن الخطاب ، الابضعة عشر منهم فقط . فصح أنه قد أكثر الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فصح بذلك التأويل الذى ذكرنا لكلامه رضى الله عنه . وهكذا القول فيما روى من ذلك عن معاوية رضى الله عنه ، ولا فرق .

وقد جاء ماثلناه عن عمر رضى الله عنه نصاً دون تأويل كما * انبأ عبد الله ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية القرشى ثنا ابو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي قال ثنا ابو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسى ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن ابى حبيب عن بكير بن عبد الله بن الاشج . ان عمر بن الخطاب قال : سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن ، فان أصحاب السنة اعلم بكتاب الله عز وجل .

قال على : وقد صح بهذا ان عمر أمر بتعليم السنن ، واخبر أنها تبين القرآن فصح ماقلناه يقينا بلامرية ، وارتفع اللبس . والحمد لله رب العالمين .

وأعجب من هذا كله : ان المالكيين المحتجين بان عمر رضى الله عنه حبس ابن مسعود ، وابا موسى ، وابا الدرداء بالمدينة ، على الاكثار من الحديث ينبغي لهم أن يحاسبوا انفسهم فيقولوا : اذا انكر عمر على ابن مسعود ، وابى موسى ، وابى الدرداء ، الاكثار من الحديث ، وسجنهم على ذلك ، وهم اكابر الصحابة وعدول الائمة ، وليس لابن مسعود الا ثمانمائة حديث ونيف فقط . لعله انما يصح منها عنه اقل من النصف ، وليس لابى موسى الا ثمانمائة حديث ونيف ، وليس لابى الدرداء الا مائة حديث ونيف . لعله لا يصح عنهما الا اقل من نصف هذين العديدين ، ماذا كان يصنع بمالك لورأى موطأه ، قد جمع فيه ثمانمائة حديث ونيفا وثلاثين حديثا من مسند ومرسل ؟ اين كنتم ترونه يبلغ به وهو ينكر على الصحابة بزعمكم الكاذب دون هذا العدد ؟ فلو كان لهؤلاء القوم دين أو عقل اما كان يحجزهم عن الاقدام على الانكار على الصحابة رضوان الله عليهم امراً يجوزون لصاحبهم اكثر منه ؟ ان هذا لعجب !

وأما الحنفيون : فقد طردوا اصلهم ههنا ، لأن صاحبهم اقل الحديث ولم يطبّه بكثرة خطئه وقلة حديثه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . والرواية في حبس ابن مسعود في ذلك عنه ضعيفة ، وانما صح انه تشدد في الحديث كما ذكرناه ، وكان يكلف من حديثه بحديث ان يأتي بأخر سمعه معه ، وانما فعل ذلك اجتهدا منه . وقد انكره عليه أبى فرجع عمر عن ذلك ، وذلك مذكور في حديث الاستئذان . وحتى لو صح ذلك عن عمر ومعاوية فقد خالفهما في ذلك أبى وعبادة ، وبلغ ذلك بأحدهما الى ان حلف أن لا يساكنه في بلد واحد ، فمن جعل قول معاوية أولى من قول عبادة ، وابى الدرداء ؟

واما الرواية عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه : انه لم يقنع بقول المغيرة وروايته ، فنقطمة لا تصح . ولو صحت لما كان لهم فيها حجة ، لأنهم يقولون بخبر الواحد اذا وافقهم . ولا معنى لطلب راو آخر ، فالذى يدخل خبر الواحد

يدخل خبر الاثنين ولا فرق ، إلا أن يفرق بين ذلك نص فيوقف عنده
وأما الرواية عن عائشة أم المؤمنين : فانما موتهوا بإرادها ولا حجة لهم
فيها ، لأنها لم تقل قط أنها لم تصدق أبا هريرة ، ولا أنها تستجيز ردّ حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانما ذكر لها أن أبا هريرة ينهى عن المشي في
نعل واحد . فقالت : لاحتنن أبا هريرة واحسنت وبرت ، فلو لم يكن في هذا
الاقول أبي هريرة ، لما لزم احداً الأخذ به

وأما خبر عثمان ، فلا ندري على أي وجه أوردوه ، والذي نظن بعثمان
أنه كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية في صفة الزكاة ، استغنى بها
عما عند عليّ بل نقطع بهذا عليه قطعا . ولا وجه لذلك الخبر سوى هذا ،
أو المجاهرة بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أعاده الله من ذلك . فإن
صاروا إلى توجيهنا ، بطل تعلّقهم بهذا الخبر ، وإن وجهوه على هذا الوجه
الآخر ، لحقوا بالروافض ونسبوا إلى عثمان الكفر أو الفسق ، وقد برأه الله
من ذلك . وإن من نسب ذلك إليه لأولى به من عثمان بلا شك

وأما قول عمار لعمر ، فيعيذ الله عمارا من أن يستجيز جحد سنة عنده
عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لرأي عمر . هذه صفة توجب الكفر
لمن استحلتها ، وتوجب الفسق لمن فعلها غير مستحل لها ، لا يختلف في ذلك
اثنان من أهل الاسلام ، مع مجيء النص بذلك فيمن يكتّم حكم الله تعالى
أو يخالفه . وانما قال ذلك عمار مبكّتا لعمر إذ خالفه ، بمعنى أترى لي أن أكتم
هذا الخبر ، نعم ان شئت كما قال تعالى : « اعملوا ما شئتم » . أو غير هذا ، وهو
في الخبر . ذكر أن عمر أجنب فلم يصل ، فهذا الذي أراد عمار كتمانها ، وأنه
لا يحدث به أبداً لواجب حق عمر عليه ، وهذا مباح إذ ليس ذكر اسم عمر في
ذلك من السنن ، ولا له فائدة ، لكن عمر رضى الله عنه لم يفسح له في ذلك ،
بل ولأه من التصريح باسمه في ذلك ماتولى

وأما ابن عباس: فإنه روى في فضل المرأة من طريق ميمونة خيراً بئى عليه وروى في المتعة اباحة شهدا، فثبت عليها، ولم يحقق النظر، وقد أنكر ذلك عليه على بن أبي طالب وأغلظ عليه القول، وروى في الدرهم بالدرهمين خيراً عن أسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت عليه، وأنكر عليه ذلك أبو سعيد وأغلظ له في القول جداً، ولم يعارض خبر الحكم في فضل المرأة بأكثر من أن قال: هي أطف بنانا، وأطيب ريحا، فليس في هذاردة للحديث ولا لحكمه بل صدق في ذلك، وقد خالفه في الوضوء مما مست النار، وفي غسل اليد ثلاثاً قبل ادخالها في الاناء، أبو هريرة وأغلظ له في القول، فليت شعري من جعل قول ابن عباس، أولى من قول علي، وأبي هريرة والحكم بن عمرو وأبي سعيد؟

وأما قول ابن عمر: ان لابي هريرة زرعاً قصداً. وليس في هذاردة لرواية أبي هريرة أصلاً، فاذ لم يبق من جميع ما اعترضوا به إلا اختلاف الصحابة في بعض ذلك مما صح وثبت، فالواجب الرد المفترض الذي لا يحمل سواه هو الرد في ذلك الى الله تعالى والى النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كل صاحب في ذاته فقير بمبدء عنه الوهم، لاسيما اذا اختلفوا، فضمون أن أحد القولين خطأ فوجدنا الله تعالى قد أمر بالتفقه في الدين، وانذار الناس به، وأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا سبيل الى طاعته عليه السلام إلا بنقل كلامه وضبطه وتبليغه، ولا سبيل الى التفقه في الدين إلا بنقل أحكام الله تعالى وأحكام رسوله صلى الله عليه وسلم، ووجدناه صلى الله عليه وسلم قد حض على تبليغ الحديث عنه، وقال في حجة الوداع لجميع من حضر: «ألا فليبلغ الشاهد الغائب». فسقط قول من ذم الاكثار من الحديث

ثم العجب فيه: ايرادهم لهذه الآثار التي ذكرنا، عمن أوردوها عنه من الصحابة. فوالله العظيم ما أدري غرضهم في ذلك، ولا منفعتهم بها، ولا شك أنهم

لا يدرون لماذا أوردوها ، لأنهم إن كانوا أوردوها طعننا في القول بخبر الواحد فليس هذا قولهم ، بل هم كلهم يقولون بخبر الواحد ، وأيضاً فهي كلها أخبار آحاد وليس شئ منها حجة عند من لا يقول بخبر الواحد ، وهذا عجبٌ جداً . أو يكونوا أوردوها على إباحة ردّ المرء ما لم يوافقه من خبر الواحد ، وأخذ ما وافقه من ذلك ، فهذا هوس عتيق . أول ذلك : أنهم يردون بعض ما لم يرده من احتجوا به من الصحابة ، يأخذون ببعض ما رده من احتجوا به منهم . وأيضاً : فإن كان الأمر كذلك فقد اختلط الدين ، وبطل . لأن لخصومهم أن يردوا بهذا الباب نفسه ما أخذوا به . يأخذوا ما ردوه هم منه ، ونعوذ بالله منه

قال عليّ : ولا أضل ولا أجهل ولا أبعد من الله عز وجل ، ممن يزجر عن تبليغ كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ويأمر بأن لا يكثر من ذلك . أو يردّ ما لم يوافقه مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنظره الملعون ، ورأيه الفاسد ، وهواه الخبيث ، ودعواه الكاذبة . ثم يفنى دهره في الاكثار من تبليغ آراء مالك ، وابن القاسم ، وسحنون ، وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والتلقى بالقبول لجميعها على غلبة الفساد عليها . ألا ان ذلك هو الضلال البعيد ، والفتيا بالأراء المضلة المتناقضة . وبالله تعالى نعتصم

قال عليّ : وأما من ظن ان احداً بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينسخ حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحدث شريعة لم تكن في حياته عليه السلام ، فقد كفر واشرك وحل دمه وماله ولحق بعبد الاوثان ، لتكذيبه قول الله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » . وقال تعالى : « ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين » . فمن ادعى أن شيئاً مما كان في عصره عليه السلام على حكم ما ، ثم بدّل بعد موته فقد ابتغى غير الاسلام

ديننا ، لأن تلك العبادات والاحكام والمحرمات والمباحات والواجبات التي كانت على عهده عليه السلام ، هي الاسلام الذي رضىه الله تعالى لنا ، وليس الاسلام شيئاً غيرها . فمن ترك شيئاً منها فقد ترك الاسلام ، ومن احدث شيئاً غيرها فقد احدث غير الاسلام . ولا مزية في شئ^{*} اخبرنا الله تعالى به أنه قد اكمله ، وكل حديث أو آية كانا بعد نزول هذه الآية ، فانما هي تفسير لما نزل قبلها ، وبيان لجلتها ، وتأكيده لا أمر متقدم . وبالله تعالى التوفيق

ومن ادعى في شئ^{*} من القرآن أو الحديث الصحيح انه منسوخ ولم يأت على ذلك ببرهان ، ولا أتى بالناسخ الذي ادعى من نص آخر ، فهو كاذب مقتر على الله عز وجل ، داع الى رفض شريعة قد تيقنت ، فهو داعية من دعاة ابليس ، وصائد عن سبيل الله عز وجل نعوذ بالله . قال الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . فمن ادعى ان الناسخ لم يبلغ ، وانه قد سقط فقد كذب ربه ، وادعى ان هنالك ذكر لم يحفظه الله بعد إذ أنزله . فان قال قائل : الحديث قديده خلّه السهو والغلط . قيل له : ان كنت ممن يقول بخبر الواحد ، فاترك كل ما اخذت به منه ، فانه في قولك محتمل أن يكون دخل فيه السهو والغلط . وان كنت مقلداً ، فاترك كل من قلدت ، فان السهو والغلط قديد خلان عليه بالضمان ، وقد يدخلان ايضا في الرواة عنهم الذين عنهم اخذت دينك ، والا فالرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم أوثق من الرواة عن مالك ، وابى حنيفة ، نعم . ومن مالك وابى حنيفة اتسهما . وان كنت ممن يبطل خبر الواحد جملة ، فقد اثبتنا البرهان على وجوب قبوله ، وما ثبت ييقن فلا يبطل بخوف سهو لم يتيقن . والحق لا تسقطه الظنون . قال الله تعالى : « ان الظن لا يغني من الحق شيئاً » . ولزمه ان يسقط القبول لشهادة الشاهدين في الدماء والفروج والاموال ، إذ قد يدخل عليهما السهو والغلط ، وتعمد الكذب . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في صفة الرواية

قال على : الرواية هي ، أن يسمع السامع الناقل الثقة يحدث بمحدث من كتابه أو من حفظه أو بأحاديث ، فجائز أن يقول : حدثنا وحدثنى ، وأخبرنا وأخبرنى ، وقال لى وقال لنا ، وسمعت وسمعنا ، وعن فلان . كل ذلك سواء ، وكل ذلك معنى واحد . أو يقرأ الراوى على الناقل حديثاً أو أحاديث فيقر له المروى عليه بها ، ويقول : نعم هذه روايتى ، أو يسمعها تقرأ عليه ويقرها المروى عنه ، أو يناول المروى عنه الراوى كتاباً فيه حديث أو أحاديث ، أو ديواناً من أمره (١) عظم أو صغر . فيقول له : هذا ديوان كذا ، كلما فيه أخذته عن فلان عن فلان حتى يبلغه الى مؤلفه ، ويستثنى شيئاً ان كان فاته منه بعينه فان لم يفته شئ فلا يستثنى شيئاً ، أو يقول له : عن ديوان مشهور مقبول عند الناس نقل تواتر ليس فى الفاظه اختلاف ، ديوان كذا أخذته عن فلان عن فلان حتى يبلغ الى مؤلفه . فأى هذه الوجوه كان ، فجائز أن يقول فيه القائل : حدثنى وأخبرنى ، وهو مُحقق فى ذلك ، وهو كله خبر صحيح ، ونقل صادق ، ورواية تامة ، لادخاله فيها . كالقراءة والسماع ولا فرق

فان سمعه يخاطب بذلك غيره فليقل : سمعت فلاناً يخبر عن فلان ، أو يحدث عن فلان . ولا يقل حينئذ نا ولا نى ولا أنا ولا انى ، فيكذب . ولكن ان قال سمعت فلاناً ، فهي رواية صحيحة تامة ، فليحدث بها وليروها الناس . وسواء اذن له المسموع عنه فى ذلك أو لم يأذن ، حجر عليه الحديث عنه أو اباحه اياه كل ذلك لا معنى له . ولا يحل لأحد أن يمنع من نقل حق فيه خير للناس قد سمعه الناقل ، ولا يحل لأحد أن يبيح لغيره نقل ما لم يسمع ، ومن يتعد

(١) كذا فى الاصل ولعله « من أثره »

حدود الله فقد ظلم نفسه ، وانما هو حق أو كذب . فالحق الذى ينتفع به مسلم واحد فصاعداً واجب نقله ، والكذب حرام نقله

وأما من كتب الى آخر كتابا يوقن المكتوب اليه انه من عنده ، فيقول له فى كتابه : ديوان كذا أخذته عن فلان كما وصفنا قبل ، فليقل المكتوب اليه أخبرنى فلان فى كتابه الى . ونحن نقول : أنبأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخبرنا الله تعالى ، وقال لنا الله تعالى وقال تعالى : « ومن أصدق من الله قيلا » . وقال تعالى : « الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني » . وانما ذلك لانه تعالى خاطب بكتابه كل من يأتى من الانس والجن الى يوم القيام ، وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمخاطبة كل من يأتى الى يوم القيامة من الانس والجن أيضاً ، فليس منا أحد إلا وخطاب الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم يتوجهان اليه الى يوم القيامة ، وليس ذلك لمن دونهما أصلاً ، وانما يخاطب كل من دون الله تعالى ودون رسوله صلى الله عليه وسلم ، من شافه أو من كتب اليه ، أو من سمع منه لفظه ، إذ لم يأمر الله تعالى أحداً من ولد آدم عليه السلام دون رسوله صلى الله عليه وسلم بان ينذر جميع اهل الأرض ، وانما يصح من فعل كل أحداً وافق ما أمره الله تعالى به ، لا ما خالف ما أمره الله عز وجل ، ومن فعل ما لم يؤمر به ففعله باطل مردود

قال على : وأما الاجازة التى يستعملها الناس ، فباطل . ولا يجوز لأحد أن يجيز الكذب ، ومن قال لآخر : ارنى جميع روايتى دون أن يخبره بهاديوانا ديوانا ، واسناداً اسناداً فقد اباح له الكذب ، لأنه اذا قال حدثنى فلان ، أو عن فلان ، فهو كاذب أو مدلس بلا شك ، لانه لم يخبره بشئ . فهذه أربعة أوجه جائزة ، وهى : مخاطبة المحدث للآخذ عنه ، أو سماع المحدث من الآخذ عنه واقرار له بصحته ، أو كتاب المحدث الى الآخذ عنه ، أو مناوئته

ايام كتابا فيه علم. وقوله : هذا أخبرني به فلان عن فلان ، وكل هذه الوجوه قد صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن جميع الصحابة فاما الاخبار : فاخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن ، واخبار الصحابة بعضهم بعضا ، فأبو بكر أخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة ، وكذلك كل من بعده منهم وأما قراءة الآخذ على المحدث : فقد قال بعض الناس للنبي صلى الله عليه وسلم فاخبرني أهل العلم أن علي ابن جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم فصدق النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك سأل الناس أصحابه عن الاحكام ، فصدقوا الحق ، وانكروا الباطل

وأما الكتاب : فكتب النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن الى ملوك اليمن ، والى من غاب عنه من ملوك الارض الذين دعاهم الى الايمان ، وكذلك فعل أصحابه بعده الى قضاةهم وامرائهم

وأما المناولة : فقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا لعمر بن حزم ولعمر (١) وغيره إذ بعثهم امراء ، يعلمهم فيها السنن ، وأمرهم بالعمل بما فيها . وكذلك لعبد الله بن جحش ، وأعطاه الكتاب وأمره بالعمل بما فيه . وكذلك فعل أبو بكر بأنس ، وبعث علي كتابا مع ابنه الى عثمان . وقال : هذه صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرعمالك يعملون بها

وأما الاجازة : فاجاءت قط عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه رضى الله عنهم ، ولا عن أحد منهم ، ولا عن أحد من التابعين . ولا عن أحد من تابعي التابعين ، فحسبك بدعة بما هذه صفته وبالله تعالى التوفيق

فصل

وقد تعلل قوم في أحاديث صحاح بأن قالوا
هذا حديث أسنده فلان ، وأرسله فلان

قال علي : وهذا لا معنى له ، لأن فلانا الذي أرسله ولم يروه أصلاً أو لو لم
يسمعه البتة ، ما كان ذلك مسقطاً لقبول ذلك الحديث . فكيف إذا رواه مرسل
وليس في إرسال المرسل ما أسنده غيره ، ولا في جهل الجاهل ما علمه غيره ،
حجة مانعة من قبول ما أسنده العدول . لاسيما أن كان المعترض بها مالكيًا
أو حنفيًا ، فانهم يرون المرسل مقبولا كالمسند . فكيف يوهنون الصحيح
بما يروونه موافقا له وشادا ومؤيدا ، أن هذا لمجيب ! وأن هذا لا فراط
في الجهل والسقوط ، ولا معنى لقولهم : إنما يراعى هذا إذا كان المرسل أو
الموقف اعدل من المسند ، فانما يجب قبول الخبر إذا رواه العدل عن العدل ،
ولا معنى لتفاضل العدالة على ما قد ذكرنا في هذا الباب . إذ لا نص ولا إجماع
ولا دليل على مراعاة عدل وأعدل منه ، وإنما الواجب مراعاة العدالة فقط
وبالله تعالى تتأيد ونعتصم

انقضى الكلام في الاخبار والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على محمد وآله وأهل بيته وسلم تسليما

(تم الجزء الثاني من الاحكام)

ويليه الجزء الثالث أوله الباب الثاني عشر في الأوامر والنواهي الواردة
في القرآن وكلام النبي والأخذ بظاهرها وحملها على الوجوب والنهي

فهرس الجزء الثاني

صحيفة

- ٠٢ فصل في (الكلام على الخبر) المرسل
- ٠٦ « في أقسام السنن (وانها ثلاثة)
- ١٢ « في خلاف صاحب الرواية وتعمل أهل الباطل لذلك
- ٢١ « فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص
- ٣٨ « في تمام الكلام في تعارض النصوص
- ٦٦ « فيمن قال لا يجوز تخصيص القرآن بالخبر (والرد عليه)
- ٧٠ « وقد يرد خبر مرسل إلا أن الاجماع صح بما فيه متيقنا
- ٧١ « وقد اجاز بعض اصحابنا ان يرد حديث صحيح ويكون الاجماع على خلافه
- ٧٢ « واذا قال الصحابي السنة كذا وأمرنا بكذا فليس هذا اسناداً
- ٧٦ « وقد ذكر قوم احاديث في بعضها ابطال شرائع الاسلام وفي بعضها نسبة الكذب الى رسول الله
- ٨٢ فصل وليس كل من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه صحابياً
- ٨٦ « وحكم الخبر أن يورد بنص لفظه لا يبدل ولا يغير
- ٩٠ « واذا روى العدل زيادة على ما روى الغير فالأخذ بتلك الزيادة فرض
- ٩٧ « في ابطال ترجيح الحديث بعمل أهل المدينة وابطال الاحتجاج بعملهم أيضاً
- ١٢٤ فصل فيه بيان سبب الاختلاف الواقع بين الأئمة في صدر هذه الأمة
- ١٣٤ فصل في فضل الاكثار من الرواية للسنن والرد على من ذم الاكثار من رواية الحديث
- ١٤٦ فصل في صفة الرواية
- ١٤٩ فصل وقد تعمل قوم في احاديث صحاح بان قالوا هذا حديث اسنده فلان وارسله فلان